جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: العلوم الاقتصادية التخصص: التحليل الاقتصادي والاستشراف

واقع سياسة التنمية المستدامة وتأثيرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر

مقدمة من طرف الطالبة:

بوشيخي وهيبة

بوعجاج عائشة

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الإسم واللقب	الرتبة	عن جامعة
رئيسا	براهيمي محمد	مساعد أ	جامعة مستغانم
مقررا	مجدد عبد النور	محاضر أ	جامعة مستغانم
مناقشا	بوزيان العجال	محاضر أ	جامعة مستغانم

السنة الجامعية 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

الاهداء

اهدي ثمرة عملي المتواضع الى :

روح الوالد الكريم اسكنه الله فسيح جنانه .

جنتي في الارض ... امي اطال لله في عمرها .

الى اخواتي وفقهن الله و رعاهن بحفظه .

الى العائلة الكريمة .

الى كل الاصدقاء و رفقاء الدرب و الدراسة ، و كل من ساندني بكلمة طيبة ...

الى كل من ذكره قلبي و نسيه قلمي ...

عائشة

الاهداء

وُجد الإنسان على وجه البسيطة، ولم يعش بمعزل عن باقي البشر، وفي جميع مراحل الحياة، يُوجد أُناس يستحقُّون منَّا الشُّكر

إلى من وضعتني على طريق الحياة... وجعلتني رابط الجأش... وراعتني حتى صرت كبيرةً...أمي الغالية **حفيظة** أطال الله في عُمرها.

إلى الذي تكفل المشقة في تعليمي... ولم يبخل عني بشيء... إلى الذي رباني وأرادني أن أبلغ المعالي.... والدي **بوشيخي بن شريف** أطال الله في عُمره.

إلى إخوتي... من كان لهم بالغ الأثر في كثير من العقبات والصعاب...**محمد، نصيرة**

إلى أساتذتي في كلية العلوم الإقتصادية

أُهدي لكم مذكرة تخرجي...

وهيبة

الشكر والعرفان

اولا و قبل كل شيء نشكر الله الذي وفقنا الى ما كنا نطمح اليه ثم نتوجه بالشكر الجزيل الى كل من علمنا حرفا ، الى الاساتذة المحترمين ، و على راسهم الاستاذ المشرف .

الى كل من قدم لنا يد المساعدة في سبيل انجاز و اتمام هذا العمل في احسن وجه ..

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الرقم
الاهداء	
الشكر والعرفان	
الفهرس	
قائمة الجداول والاشكال والمنحنيات	
مقدمة عامة	1
الفصل الأول : مدخل إلى التنمية الاقتصادية	4
مقدمة الفصل	5
المبحث الأول : مفهوم النمو الاقتصادي ، التنمية الاقتصادية و الفرق بينهما	6
المطلب الأول : تعريف النمو الاقتصادي	6
الفرع الأول : تعريف النمو	6
الفرع الثاني : تعريف النمو الاقتصادي	6
المطلب الثاني : تعريف التنمية الاقتصادية	7
الفرع الأول : تعريف التنمية	7
الفرع الثاني : تعريف التنمية الاقتصادية	8
المطلب الثالث : الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية	9
المبحث الثاني : الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية	10
المطلب الأول : تطور مفهوم التنمية الاقتصادية و أهميتها	10
الفرع الأول : تطور مفهوم التنمية الاقتصادية	10
الفرع الثاني : أهمية التنمية الاقتصادية	11
المطلب الثاني : أهداف التنمية الاقتصادية	13
المطلب الثالث : محددات و معوقات التنمية الاقتصادية	14
الفرع الأول : محددات التنمية الاقتصادية	14
الفرع الثاني : معوقات التنمية الاقتصادية	15
المطلب الرابع : أبعاد التنمية الاقتصادية	16
المبحث الثالث : ماهية التنمية المحلية	17
المطلب الأول : تعريف التنمية المحلية	17
المطلب الثاني : المبادئ الأساسية للتنمية المحلية	19
المطلب الثالث : مقومات التنمية المحلية	21
المطلب الرابع : أهداف التنمية المحلية	22
خلاصة الفصل	24
الفصل الثاني : الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة	25
مقدمة الفصل	26
المبحث الأول : مفهوم و التطور التاريخي للتنمية المستدامة	27
المطلب الأول : مفهوم التنمية المستدامة	27
المطلب الثاني : المراحل التاريخية لتطور مفهوم التنمية المستدامة	28
المبحث الثاني : خصائص ، عناصر و ضرورة التنمية المستدامة	33

المطلب الأول : خصائص التنمية المستدامة	33
المطلب الثاني : عناصر و ضرورة التنمية المستدامة	34
الفرع الأول : عناصر التنمية المستدامة	34
الفرع الثاني : ضرورة التنمية المستدامة	34
المبحث الثالث : أبعاد ، مبادئ و أهداف التنمية المستدامة	35
المطلب الأول : أبعاد التنمية المستدامة	35
الفرع الأول : الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة	35
الفرع الثاني : الترابط بين الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة	36
الفرع الثالث الأبعاد الثانوية للتنمية المستدامة	38
المطلب الثاني : مبادئ التنمية المستدامة	40
المطلب الثالث : أهداف التنمية المستدامة	42
خلاصة الفصل	44
الفصل الثالث : سياسية التنمية المستدامة و تأثيرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر	45
مقدمة الفصل	46
المبحث الأول : تطور سياسة التنمية المستدامة و تحدياتها في الجزائر	47
المطلب الأول : تطور سياسة التنمية المستدامة في الجزائر	47
المطلب الثاني : تحديات التنمية المستدامة في الجزائر	50
المبحث الثاني : سياسات و برامج الإنعاش الاقتصادي كإستراتيجية للتنمية المستدامة	52
المطلب الأول : برامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)	52
المطلب الثاني : برنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2005-2009)	56
المطلب الثالث : البرنامج الخماسي (2010-2019)	58
المطلب الرابع : مخطط الإنعاش الاقتصادي (2020-2024)	60
المبحث الثالث : أفاق و تجربة الجزائر في إعداد المؤشرات	64
المطلب الأول : أفاق التنمية المستدامة في الجزائر	64
المطلب الثاني : تجربة الجزائر في إعداد مؤشرات التنمية المستدامة	66
المبحث الرابع : العلاقة بين الاقتصاد الأخضر و التنمية المستدامة في الجزائر	80
خلاصة الفصل	82
الخاتمة العامة	84
قائمة المصادر و المراجع	88
الملخص	93

قائمة الجداول والاشكال والمنحنيات

الرقم	عناوين الجداول	الصفحة
(01-01)	الفرق بين النمو و التنمية الاقتصادية	10
01-02)	تطور مفهوم التنمية و محتواها مند الحرب العالمية الثانية	31
(03-02)	الابعاد الاساسية للتنمية المستدامة	36
(01-03)	يوضح توزيع الغلافات المالية للخدمات العامة وفق برنامج الانعاش الاقتصادي	54
(02-03)	السياسات المصاحبة لبرنامج الانعاش الاقتصادي 2000-2004	55
(03-03)	يوضح توزيع هيكل الاجمالي للاستثمارات وفق برنامج الانعاش خلال فترة 2001-2004	56
(04-03)	تطور الاراضي الزراعية	67
(05-03)	نسبة احتراق الغابات	68
(06-03)	معدل الثلوث الجوي	69
(07-03)	عدد التلاميد المسجلين في الاطوار الثلاثة	71
(08-03)	النمو الديمغرافي	72
(09-03)	معدل البطالة	74
(10-03)	الخدمات الصحية	75
(11-03)	النمو الاقتصادي	76
(12-03)	الديون الخارجية	78
(13-03)	معدل التضخم	79

الرقم	عناوين المنحنيات	الصفحة
(04-03)	تطور الاراضي الزراعية	68
(05-03)	نسبة احتراق الغابات	69
(06-03)	معدل الثلوث الجوي	70
(07-03)	عدد التلاميذ المسجلين في الاطوار الثلاثة	72
(08-03)	النمو الديمغرافي	73
(09-03)	معدل البطالة	74
(10-03)	الخدمات الصحية	76
(11-03)	النمو الاقتصادي	77
(12-03)	الديون الخارجية	79
(13-03)	معدل التضخم	80

الرقم	عناوين الاشكال	الصفحة
(02-02)	المحطات الاساسية لتطور مفهوم التنمية المستدامة	32
(04-02)	ترابط ابعاد عملية التنمية المستدامة	37
(06-02)	البعد الثقافي ضمن مرتكزات التنمية المستدامة	39
(14-03)	العلاقة بين الاقتصاد الاخضر و التنمية المستدامة	81

المقدمة العامة

يعتر موضوع التنمية من بين المواضيع التي لقيت اهتمام الباحثين في الميادين السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية ، حيث ظهر هذا المفهوم بعد الحرب العالمية الثانية و بالأخص بعد ظهور الدول المستقلة حديثا ، لذلك اعتبرتها المنظمات الدولية كهيئة الأمم المتحدة حق و حتمية على الدول كغيرها من الحقوق بحيث أصبح مطلب أساسي تسعى كل الدول لتحقيقه ، فقد تطور مفهوم التنمية من التنمية الاقتصادية و صولا الى التنمية المستدامة حيث ارتبطت بمجتمع بمستوى استغلال الموارد البيئية حيث لم يكن انشغال باستخدام المؤشرات بالنسبة للدول حديثا حيث استعملت من قبل العديد من المؤشرات لقياس النمو و التنمية الاقتصادية و من أشهرها الناتج الوطني الخام ، و التحدي الذي جاءت به المؤشرات الجديدة تمثل في كونها أصبحت أكثر شمولية من سابقاتها ، حيث تخلصت من الطابع الاقتصادي المادي الذي ارتبط بالنمو و التنمية الاقتصادية و أدخلت في حسابها جوانب جديدة لم تلق الاهتمام في الماضي ، و من أهمها المسائل الاجتماعية و البيئية ، فأصبحت مؤشرات مركبة و متعددة إلى تنمية العنصر البشري .

حيث في فترة التسعينات ظهر مصطلح التنمية البشرية وصولا إلى مصطلح التنمية المستدامة .

و ينظر الجميع للتنمية المستدامة على أنها التنمية التي تسعى إلى تحقيق احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تحقيق احتياجاتها الخاصة . فالدارسون لوجهة النظر هذه يرون ان التنمية المستدامة تسعى من جهة إلى حماية الإنسان و البيئة بالاستعمال المسؤول للموارد و من جهة ثانية إلى الاهتمام بندرة الموارد المحدودة او المنعدمة . و الملاحظ على ارض الواقع انه توجد صعوبة كبيرة في تطبيق الفكرتين السابقتين ذلك أنهما يتناقضان مع واقع و مقتضيات السوق ، هذه الأخيرة مبنية على ساس تحقيق المردودية الاقتصادية و تعظيمها و التي عادة ما ترى أن الاهتمام بشؤون البيئة يعتبر عبئا و يؤثر سلبا على المردودية الأرباح. و ما ينطبق على الاقتصاد الكلي ينطبق أيضا على الاقتصاد الجزئي ، ذلك ان مفهوم التنمية المستدامة اقتحم عالم المؤسسة التي أصبحت مطالبة بالتوفيق بين أهدافها الاقتصادية و المتطلبات البيئية و الاجتماعية كشرط لتحقيق نموها و ضمان بقاءها.

و الجزائر من بين الكثير من الدول التي اتبعت منهج التنمية المستدامة لمواجهة العديد من المشاكل الايكولوجية و لتحقيق التكامل بينها و بين القضايا الاقتصادية و الاجتماعية الهامة ، فوضعت بذلك إستراتيجية وطنية للبيئة و التنمية المستدامة التي حددت من خلالها أولوياتها الجديدة .

و لان دراسة و تتبع مؤشرات النمو المستدام و التنمية المستدامة موضوع متشعب يتطلب دراسة معمقة لكل النواحي ، فقد حاولنا حصر هذا العمل و تركيز دراستنا حول الإشكالية الرئيسية التالية :

الإشكالية :

كيف تتأثر التنمية المستدامة على التنمية الاقتصادية ؟

الاسئلة الفرعية :

و للإحاطة بالموضوع أكثر ثم تجزئة الإشكالية الرئيسية إلى الأسئلة الفرعية التالية :

1. ما المقصود بالتنمية الاقتصادية ؟

2. كيف وصل الفكر الاقتصادي إلى مفهوم التنمية المستدامة ؟

3. فيما تتمثل أبعاد التنمية المستدامة ؟

4. ما هي أهم المؤشرات التي تعتمدها الجزائر من اجل قياس و تقييم مدى نجاعة قراراتها الإستراتيجية في مجال التنمية المستدامة ؟

فرضيات الدراسة :

و للإجابة على التساؤلات السابقة ثم صياغة الفرضيات التالية :

1. التنمية الاقتصادية لا تحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي .
2. هنالك ارتباط وثيق بين النمو الاقتصادي ، التنمية الاقتصادية و التنمية المستدامة .
3. التنمية المستدامة مفهوم محدود و ليس له أبعاد .
4. لا توجد بالجزائر مؤشرات قياس التنمية المستدامة .

أهمية البحث :

تعد دراسة مؤشرات التنمية المستدامة من المواضيع التي تحظى بالأهمية البالغة و الاهتمام من طرف كل الدول و الهيئات الحكومية و غير الحكومية و مراكز البحث ، و يستمد الموضوع أهميته باعتباره يدرس الآليات العملية التي تساعد الدول على ترسيخ مفهوم التنمية المستدامة و التي توجه صناعة القرارات الإستراتيجية في الدول و تراقبها ، فمؤشرات التنمية المستدامة ليست مجرد وسيلة قياس إنما هي المجهر الذي يعطي لنا الصورة الحقيقية للوضع و يسمح لنا بتحديد الأهداف الإستراتيجية و الموازنة بين كافة الميادين من اجل تحقيق تنمية شاملة تسعى إلى تحقيق رفاهية الأجيال الحالية و المستقبلية مع المحافظة على البيئة ، اذ تسمح لنا مؤشرات التنمية المستدامة بتقييم ما هو بين أيدينا في الوقت الحاضر و تساعدنا في معالجة المشاكل التي تهدد استقرارنا الحالي و المستقبلي .

هدف البحث :

تهدف الدراسة إلى إزالة الغموض عن بعض عن بعض المفاهيم التي لطالما كثر تداولها و الحديث عنها و من أهم هذه المفاهيم النمو الاقتصادي ، التنمية الاقتصادية و التنمية المستدامة و التعريف بكل منهم . و نحاول في الأخير دراسة واقع سياسة التنمية المستدامة في الجزائر و التطرق إلى مدى تأثيرها على التنمية الاقتصادية .

مبررات اختيار الموضوع :

من أسباب اختيارنا للموضوع هو الاهتمام بالموضوع و الرغبة في التعرف على واقع هذا الموضوع و مدى تجسيده على أرضية الواقع ، و حب الاطلاع عليه بحكم انه حديث الظهور .

منهج البحث :

ثم الاعتماد على المنهج الوصفي و ذلك من خلال توضيح مفاهيم الأساسية المرتبطة بالمتغيرات الأساسية للتنمية المستدامة و استراتيجيات تطبيقها في الجزائر كما ثم إسقاط هذه المفاهيم على الواقع في الجزائر .

حدود البحث :

تحدثنا في هذا البحث حول واقع سياسة التنمية المستدامة و تاثيرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر لسنة 2000-2020

دراسات سابقة :

-سالمي رشيد ، عزي هاجر ، واقع و أفاق التنمية المستدامة في الجزائر ، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى العلمي الخامس حول استراتيجيات الطاقة المتجددة و دورها في تحقيق التنمية المستدامة . دراسة تجارب بعض الدول يومي 23-24 ابريل 2018 . كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة البليدة . سنة 2018

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي المتبعة و معرفة الأفاق التي تحوذ نحوها من اجل الدفع بالاقتصاد الوطني .

و قد ثم التوصل إلى نتائج مفادها أن البرامج التنموية في الجزائر قد سعت بتحقيق نمو اقتصادي يساهم إلى حد كبير في تحسين الاجتماعية للبلاد .

-بويحياوي صبرينة ، التنمية المستدامة و أفاقها في الجزائر ، رسالة ماجستير في علم الاجتماع ، جامعة مستغانم ، سنة 2010

محاولة تبيان الرهانات المستقبلية للتنمية المستدامة في الجزائر و الجهود المبذولة لذلك و الصعوبات التي أعاقت دون تحقيق الأهداف المرجوة من التنمية المستدامة .

و قد ثم التوصل إلى جملة من النتائج أهمها أن تحديات و معوقات تحقيق التنمية المستدامة يتطلب التخفيف من حدة الفقر و بالأخص في الأرياف .

صعوبة البحث :

تداخل موضوع الدراسة مع المواضيع البيئية ذات الطابع البيولوجي العلمي .

أقسام البحث :

بهدف الإلمام بجميع جوانب الموضوع و الإجابة عن الإشكالية المطروحة ثم تقسيم الدراسة إلى فصلين نظرية و فصل الأخير تطبيقي :

الفصل الأول تحث عنوان " مدخل إلى التنمية الاقتصادية "

الفصل الثاني كان بعنوان " الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة "

الفصل الثالث تناول " سياسة التنمية المستدامة و تأثيرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر "

الفصل الأول

مدخل إلى التنمية الاقتصادية

مقدمة الفصل:

تحتاج التنمية الاقتصادية إلى تمويل و هذا بدوره يحتاج إلى وسائل و من دون وسائل لا معنى للحديث عن الأهداف و الانجازات و لا مجال لتجسيدها في الواقع ،و من هذا المنطق فان تمويل التنمية الاقتصادية أصبح يحتل مكانة هامة في مجال الانشغالات اليومية للدول النامية حتى أصبحت تترتب مصطلحات عدة هذا مما أدى بالعديد من المفكرين و الاقتصاديين و خبراء المالية إلى البحث عن الوسائل و الحلول المناسبة للتخفيف من حدة التقلبات الاقتصادية و التأثير على الدخل الوطني لتحقيق ما تصبوا إليه من أهداف اقتصادية و اجتماعية دون الإخلال بالتوازن الاقتصادي و سنتطرق في هذا الفصل إلى الجوانب النظرية للتنمية الاقتصادية من خلال التطرق إلى المباحث الثلاثة :

المبحث الأول : مفهوم النمو الاقتصادي ، التنمية الاقتصادية و الفرق بينهما.

المبحث الثاني : الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث : ماهية التنمية المحلية.

المبحث الأول : مفهوم النمو الاقتصادي ، التنمية الاقتصادية و الفرق بينهما

نظرا للأهمية التي يكتسيها مفهوم التنمية بمختلف أبعادها ومستوياتها، نجد أن معظم الدول

المتقدمة منها والمتخلفة بالخصوص، تسعى إلى تحقيقها باعتبار أن صلب موضوعها هو تحقيق الرفاهية ومستوى عيش عالية للأفراد مع الحرص على إشباع مختلف رغباتهم. كذلك ضرورة الاعتماد على التكنولوجيا والحفاظ على الموارد الطبيعية مما يسمح بحسن استغلالها وتوفيرها للأجيال القادمة .

المطلب الأول : تعريف النمو الاقتصادي

نحاول في هذا الفرع إعطاء توضيح للنمو الاقتصادي

الفرع الأول : تعريف النمو

1- التعريف اللغوي: نمو الشيء يعني زيادته أو تغييره إلى حال أكبر أو أحسن.[1]

2-التعريف الاصطلاحي : يعرفه الدكتور محمد زكي الشافعي بأنه: "مجرد الزيادة في دخل الفرد الحقيقي"[2]ويضيف ميلتون فريدمان أن النمو: يعني توسع الجهاز الإنتاجي في اتجاه أو أكثر بدون أي تغيرات في الهيكل الاقتصادي.[3]

هذا التعريف أشار إلى وجود تغيير وزيادة في عملية الإنتاج، ولكن مع الإبقاء على البناء الاقتصادي القديم .

الفرع الثاني : تعريف النمو الاقتصادي :

النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن .[4]

يعرف النمو الاقتصادي أيضا بأنه تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن . و يقاس معدل النمو الاقتصادي بمعدل النمو في الناتج أو الدخل القومي الحقيقي أو معدل النمو في الدخل الفردي الحقيقي .

---

[1]-عبير شعبان عبدة سحر عبد الرؤوف القفاش ،**التنمية الاقتصادية ومشكلاتها: مشاكل، الفقر، التلوث البيئي -التنمية المستديمة**، الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2013 ص 79.

[2] - خشيب حلال، **مفهوم التنمية الاقتصادية** ، شبكة الالوكة في / http://alukah.net/sharia/o/78320 تاريخ الاطلاع :2021/04/02.

[3] - **مجي الدين حمداني** ،" حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل -دراسة حالة الجزائر " أطروحة دكتوراه ،جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتيسير 2009/2008 ،ص 5 .

[4] - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة للتنمية** ،مصر ، الدار الجامعية الإسكندرية ، 2003 ، ص 11.

و يتضمن التعريف السابق ثلاثة نقاط أساسية تمثل عناصر النمو الاقتصادي :

-تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل

-أن تكون الزيادة حقيقية و ليست نقدية

-أن تكون الزيادة مستمرة و ليست عابرة [1]

و هو بالنسبة إلى المفكر الاقتصادي " شومبيتر " تغيير تدريجي و مستقر في الأمد الطويل و الذي يحدث من خلال الزيادة العامة في معدل الادخار و السكان [2]

كما يعرف أيضا زيادة الدخل القومي الحقيقي الذي يحدث بمرور الزمن على كثير من المجتمعات الاقتصادية و يتمثل فيما يتراكم لدى هذه المجتمعات من رأس مال و قوى بشرية و زيادة الحاجات و نمو المتطلبات ،الأمر الذي يدفع إلى نمو طبيعي[3]

يمكننا من خلال هذه المجموعة من التعاريف القول بان النمو الاقتصادي هو التعبير و لقياس الكمي عن الحالة الاقتصادية بصفة خاصة و وضع الدول و المجتمع بصفة عامة ، بحيث تعرف المجتمعات من خلاله ، تغيرات كمية سواء في الناتج القومي الحقيقي او نصيب الفرد منه .

المطلب الثاني :مفهوم التنمية الاقتصادية :

الفرع الأول : تعريف التنمية:

قبل التطرق إلى التعريف الاصطلاحي للتنمية ، يجب العودة إلى معرفة أصوله اللغوية ، و عليه سنحاول الإحاطة بالمفهوم لغويا :

1- التعريف اللغوي : تدل كلمة التنمية لغة على الزيادة والنماء والكثرة والوفرة والمضاعفة والاعتبار. [4]

[1] -سحر عبد الرؤوف سليم ، عبير شعبان عبده ، **قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية** ،الطبعة الاولى ،الاسكندرية ، مكتبةالقانونية، 2014، ص 79-80 .

[2] - مدحت القريشي ، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسيات وموضوعات** ، الطبعة الأولى ، الاردن ، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع ،2007 ، ص 125 .

[3] - الطيب داودي ، تمويل التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ،كلية معهد العلوم الاقتصادية 1990، ص 5 .

[4] - عزيز العشوائي ، مفهوم التنمية لغة واصطلاحا في :www.azizelhachouani.conabblog.com /archives/2008/03/27/8493
تاريخ الاطلاع : 2021/06/02 .

أما معجم المعاني الجامع فيعرفها كالتالي: هي من المصدر نَما ،سعى إلى تنمية تجارية، أي الرفع و الزيادةفي أرباحها ورأسمالها.[1]

منه نستنتج أن التنمية لغة، تعبر عن كل زيادة في الأموال والأرباح .

2-التعريف الاصطلاحي : اختلف الاقتصاديون كثيرا حول هذا المفهوم و لا نكاد نحصل على تعريف متفق عليه بين الباحثين و يعود السبب في ذلك كما يقول الدكتور " إبراهيم العسل " إلىأن كل باحث يعرفها انطلاقا من الإيديولوجية الحاكمة لفكره و اختصاصه، فيما يراها الاقتصاديون الرأسماليون و الاشتراكيون ازديادا في الناتج القومي و زيادة في دخل الفرد مع اختلافهم في السبل الموصلة إلى ذلك .يذهب الاجتماعيون إلىأنها وسيلة لتمكين الإنسان من تحقيق ذاته و تحقيق قدر اكبر من الرفاه و تامين مستوى ارفع لنمط حياته و بالتحديد الاجتماعي منه و الصحي و التعليمي و الخدمات .

و يشير أيضا إلى أن التوجهات الأولى لتعريف التنمية كانت تميل إلى حصرها في مفهوم النمو الاقتصادي، ثم تطورت النظرة إليها لتشمل إشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع (الغداء-السكن –اللباس –التعليم – العمل ...) إلى جانب حاجات المعنوية كتحقيق الذات بالإنتاج و المشاركة و حرية التعبير و الأمن و الشعور بالكرامة [2].

الفرع الثاني : تعريف التنمية الاقتصادية :

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها تقدم للمجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل و رفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات و الطاقات البشرية و خلق تنظيمات أفضل[3]

التنمية الاقتصادية تعني تحقيق زيادة سريعة تراكمية و مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة زمنية معينة[4].

التنمية الاقتصادية هي عملية متعددة الأبعاد، تتضمن إجراء تغيرات جذرية في الهياكل الاجتماعية والسلوكية والثقافية والنظم السياسية والإدارية، جنباً إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي، واستئصال جذور الفقر المطلق في مجتمع ما[1] .

---

[1] - معجم المعاني الجامع -معجم عربي -عربي في : www.almaany.com/ardict/ar-ar/

تاريخ الاطلاع :2021/06/02

[2]-إبراهيم العسل ، **التنمية في الإسلام : مفاهيم مناهج وتطبيقات** ، الطبعة الأولى ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، 1996، ص 14 .

[3] محمد عبد العزيز عجمية ، ايمان عطية ناصف ، **التنمية الاقتصادية دراسة نظرية وتطبيقية** ، الاسكندرية ،الدار الجامعية الإسكندرية ، 2000 ، ص 64 .

[4] حسين درويش العشري،**التنمية الاقتصادية**، بيروت ،دار النهضة العربية ، 1979 ص 63 .

التنمية الاقتصادية هي العملية التي تحدث من خلال تغيير شامل ومتواصل ، مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسين في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسين نوعية الحياة وتغيير هيكلي في الإنتاج[2] .

التنمية الاقتصادية هي سياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي في عملية يزداد بوساطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة[3] .

التنمية الاقتصادية هي مجموعة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى بناء آلية اقتصادية ذاتية تتضمن زيادة حقيقية في دخل الفرد لفترة طويلة[4].

و يقسم الفكر الاقتصادي في تعريفه للتنمية إلى تيارين ، فالفكر الاقتصادي في الغرب يؤكد تعريف التنمية على أنها العملية الهادفة إلى خلق طاقة تؤدي إلى تزايد دائم في متوسط الفرد الحقيقي بشكل منظم لفترة طويلة من الزمن أما اقتصاديو العالم الثالث فعرفوها على أنها العملية الهادفة إلى إحداث تحولات هيكلية ، اقتصادية ، اجتماعية يتحقق بموجبها للأغلبية الساحقة من أفراد المجتمع مستوى عن الحياة الكريمة [5].

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بان التنمية الاقتصادية هي التغيرات التي تحدث في المجتمع بأبعاده الاقتصادية ، السياسية ، الاجتماعية ، الفكرية و التنظيمية من اجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع.

المطلب الثالث : الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية :

كثيرا ما نجد مصطلحات متشابهة في اللفظ، لكن مختلفة في المعنى، خاصة عند أصحاب الاختصاص، و هو ما ينطبق على النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية، ففي الكثير من الأحيان يحدث الخلط عند استخدامهما، فنجد أن النمو الاقتصادي هو مجرد زيادة كمية في متوسط الدخل لا تعني بالضرورة حدوث تغيرات هيكلية اقتصادية و اجتماعية، أما التنمية الاقتصادية هي ظاهرة مركبة لا تنطوي فقط على تغيرات اقتصادية معينة، بل و تتضمن كذلك تغيرات في المجالات الاجتماعية و الهيكلية و التنظيمية[6] ، و لتوضيح أفضل للفرق الموجود بينهما سنقدم الجدول التالي:

---

[1] -رمزي سلامة ،**اقتصاديات التنمية** ، الاردن ، دار الجامعية ، 1988 ، ص 107-108.

[2] - عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، **اتجاهات حديثة في التنمية** ، الإسكندرية، الدار الجامعية ، 2003، ص 9

[3] -كامل بكري ، **التنمية الاقتصادية**، بيروت ، دار النهضة العربية ، 1986 ، ص 16-17 .

[4] -عبد الرحمن بواقجي ، **التنمية الاقتصادية** ، دمشق ،دار الكتب الجامعية ، 1978 ،ص14.

[5] -وليد الجيوسي ، **أسس التنمية الاقتصادية**،الطبعة الاولى ،دار الجليس الزمان للنشر والتوزيع ، 2009 ، ص 3-4.

[6] محمد عبد العزيز عجمية و اخرون ،**التنمية الاقتصادية مفهومها ، نظرياتها ، سياساتها** الإسكندرية ،الدار الجامعية ، 2000 ، ص 20 .

جدول رقم (01-01) : الفرق بين النمو و التنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
-يشير إلى مجرد زيادة كمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي الذي لا يرتبط بالضرورة بحوث تغيرات هيكلية اقتصادية و اجتماعية -يمكن أن يحدث نمو اقتصادي سريع -قد يرتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقرونا بزيادة درجة الاعتماد على الخارج و توسع التبعية الاقتصادية و السياسية و التكنولوجية في ظل نظام الرأسمالي العالمي و العولمة -يمكن أن يحدث في ظل الاحتلال أو الاستعمار -النمو الاقتصادي هو عنصر منفرد في التنمية الاقتصادية و هوأساسي لها	-ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي مقترنا بحدوث تغيرات في الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية و العلاقات الدولية -أما عملية التنمية الاقتصادية يحدث ببطئ فيها -تتطلب التنمية فك الروابط مع هذا النظام و التحرر ومن قيود التبعية و زيادة درجة الاعتماد على الذات لتحقيقأهداف المجتمع المختلفة -لا يمكن أن تحدث في أوقات الاحتلالو الاستعمار -التنمية هي النمو الاقتصادي، أيازدياد إجمالي في السلع و الخدمات المنتجة بمعدل أسرع من نمو السكان

المصدر: ميلود وعيل، " المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية و سبل تفعيلها ، حالة الجزائر، مصر السعودية-دراسة مقارنة خلال الفترة 1990-2010" ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، 2013-2014، ص: 14؛16

المبحث الثاني : الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية

لقد أصبحت مشكلة التنمية الاقتصادية ظاهرة في نهاية الحرب العالمية الثانية و أخذت اهتمام الاقتصاديين و رجال البحث العلمي و أصبحت القضية متداولة على النطاق المحلي و الدولي .

المطلب الأول : تطور مفهوم التنمية الاقتصادية و أهميتها:

الفرع الأول : تطور مفهوم التنمية الاقتصادية:

يعود تطور مفهوم التنمية إلى ما يعرف بالتنمية المستدامة، نتيجة لعدة نظريات اقتصادية أساسية، و لطبيعة المشكلات التي كانت تواجهها المجتمعات، و انعكاسا حقيقيا للخبرات الدولية التي تراكمت عبر الزمن في هذا المجال .الاهتمام الكبير و الواضح بالتنمية كان بعد الحرب العالمية الثانية، و يعود دلك الأسباب عديدة و هي : تزايد عدد الدول النامية، تغير مواقف الدول المتقدمة تجاه إنماء الدول النامية ، تناقض كفاية سياسة الحرية الاقتصادية، التطورات السكانية في العالم، بروز دور هيئة الأمم المتحدة .و حدد حسب المفكرين أن المفهوم مر

بأربعة مراحل أساسية ، الأولى من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية ستينات القرن العشرين ، أين كانت التنمية مرادفة للنمو الاقتصادي ، حيث برز الاهتمام بالجانب الاقتصادي ، على حساب الجانب الاجتماعي (أي عدم وجود تأثيرات متبادلة) ، كان الإنسان فيها هدف التنمية[1] . أما المرحلة الثانية فبدأت من منتصف الستينات إلى منتصف سبعينات القرن العشرين ، أين كانت البداية في الاهتمام بالجانب الاجتماعي بالإضافة إلى الجانب الاقتصادي ، أما الجانب البيئي فكان منعدما تماما ، فالتنمية كانت من اجل الإنسان عن طريق الإنسان (أي الإنسان هدف و وسيلة في نفس الوقت) . المرحلة الثالثة بدأت من منتصف السبعينات إلى الثمانينات القرن العشرين ، و ما ميز هذه المرحلة هو بداية الاهتمام بالجانب البيئي بالموازنة مع الجانبين الاقتصادي و الاجتماعي، التنمية هنا هي مرادفة للتنمية الشاملة ، و المبدأ المتبني هنا هو تنمية الإنسان من اجل الإنسان عن طريق الإنسان بواسطة الإنسان .

أما المرحلة الأخيرة ، فكانت أكثر توسعا عن المراحل السابقة ، و كانت بدايتها من النصف الثاني من ثمانينات القرن العشرين إلى وقتنا الحالي ، فالاهتمام كان بجميع الجوانب الاقتصادية ، الاجتماعية ، البيئية و بنفس المستوى ، مع وجود توزيع عادل للثروة ، فالتنمية هنا هي مرادفة للتنمية المستديمة ، حيث كان هناك معالجة تكاملية بين كل الجوانب بافتراض وجود تأثيرات متبادلة بين كل هذه الجوانب[2]

الفرع الثاني : أهمية التنمية الاقتصادية

إن أهمية التنمية الاقتصادية تتجلى في العنصرين التاليين[3] :

1-التنمية وسيلة لتقليص الفجوة الاقتصادية والتقنية بين الدول النامية والدول المتقدمة :

من أجل تقليص حدة الفجوة الاقتصادية والتقنية الموجودة بين الدول المتقدمة والدول النامية يجب على هذه الأخيرة تحقيق تنمية اقتصادية و اجتماعية للنهوض والسير بركب الدول المتقدمة وفي هذا الإطار لابد أن تشير إلى مجموعة من العوامل التي تساعد على حدة هذه الفجوة حيث يمكن حصرها في المجموعتين الآليتين :

أ-مجموعة العوامل الاقتصادية :

تمس هذه العوامل الجانب الاقتصادي و هي تتمثل في :

- التبعية الاقتصادية للخارج.

- سيادة نمط الإنتاج الواحد.

---

[1] عمر ومحي الدين ، **التخلف الاقتصادي** ، بيروت ، دار النهضة العربية ، 1975 ، ص 210 .

[2] محمد عبد الباقي ، مساهمة الجبائية البيئية في تحقيق التنمية المستديمة –دراسة حالة الجزائر رسالة الماجستير في علوم التسيير فرع مالية ونقود ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 2009-2010 ص 13- 20.

1-وليد الجيوسي ، **أسس التنمية الاقتصادية** ، **الطبعة الاولى، عمان الاردن** ،دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، 2009 ، ص 6

- ضعف البنيان الصناعي.

- ضعف البنيان الزراعي.

- نقص رؤوس الأموال.

- انتشار البطالة.

- انخفاض متوسط دخل الفرد ومستوى المعيشة.

- سوء إدارة المنشأة وعدم كفاءة الجهاز الحكومي.

- ضعف الجهاز المصرفي في تعبئة الادخار.

ب -مجموعة العوامل غير الاقتصادية:

و تمس هذه العوامل الجانب غير الاقتصادي وهي بدورها تتمثل في:

-الزيادة السكانية الهائلة

-انخفاض المستوى الصحي

-سوء التغذية

-انخفاض مستوى التعليم

-ارتفاع نسبة الأمية

وعليه يجب على البلدان النامية على تجاوز هذه العوامل بنوعيها تدريجيا وذلك بتبني رؤية وإستراتيجية مدروسة و واضحة من أجل تحقيق تنمية اقتصادية و اجتماعية حقيقية لتضييق الفجوة بينها و بين الدول المتقدمة .

2-التنمية أداة للاستقلال الاقتصادي :

إن التنمية الحقيقية لا بد أن تقوم على الاستقلال الاقتصادي و ليس على تبعيته فحصول البلدان النامية على الاستقلال السياسي لا يعني القضاء على حالة التبعية ، خاصة في حالة ازدياد المشروعات التي تقيمها هذه الدول بعد الاستقلال ، و التي تحتاج فيها إلى التعامل التكنولوجي و المالي مع الدول المتقدمة ، الأمر الذي يزيد و يعمق من روابط تبعية الدول النامية ، من اجل التخلص من هذه التبعية لا بد من تغيير الهيكل الاقتصادي للدولة و ذلك بإحداث تنمية حقيقية تعتمد على الذات باستغلال الموارد المتاحة في الدولة استغلال صحيحا و متكاملا .

المطلب الثاني :أهداف التنمية الاقتصادية

تزايد الاهتمام بموضوع التنمية الاقتصادية على جميع الأصعدة الدولية و الإقليمية و المحلية ، لما يكتسيه الموضوع من أهمية تتعلق بتقدم المجتمعات و تطورها ، و الدليل تزايد وتيرة المؤتمرات و القمم التي انعقدت و تنعقد في هذا الشأن من بين أهمها ، -مؤتمر الألفية في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في سبتمبر 2002 و الذي حضره 147 عضوا من رؤساء الدول و الحكومات ، الذي أصدرت من خلاله الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرار رقم 2155 الذي تضمن :"إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية " ، شمل الرؤية المشتركة للدول الأعضاء حول عالم أكثر سلامة ووفاء و عدالة ، يمكن للإنسان العيش فيه كما ثم صياغة الأهداف الإنمائية للألفية ، لتعبر عن عزم القادة السياسيين في العالم على تخليص الإنسان من الظروف غير الإنسانية الناتجة عن الفقر ، و جعل الحق في التنمية حقيقة واقعة لكل إنسان .تمثلت أبرزها فيما يلي :

–القضاء على الفقر المدقع

– تعميم التعليم الابتدائي

– تعزيز المساواة بين المرأة و الرجل

– تخفيض معدل وفيات الأطفال

– تحسين العناية الصحية للنساء في حالات الوضع

– مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية

– كفالة الاستدامة البيئية

–إقامة شراكة عالمية من اجل التنمية[1]

مما سبق نستنتج ، أن الدول الأعضاء ليس فقط المتطورة تسعى إلى تقديم المساعدة و تبادل الإخراج ، و إخراج الدول المتضررة من دوامة الفقر و حماية الأطفال و النساء ، و هذا ما وضحته لنا أهداف الألفية

إضافة إلى هذه الأهداف المذكورة سابقا ، يمكن أن نقدم جملة من أهداف أخرى ، نذكر :

ا-**النضال في سبيل الاستقلال الاقتصادي** : تتمتع الدول النامية باستقلالها السياسي الذي لا يكفي لوحده إذا لم يتم تعزيزه بالاستقلال الاقتصادي و هو الجانب المهم ، فبقاء الدولة تابعة لغيرها اقتصاديا يعني أن

[1] -علي عبد القادر علي ، مقالة أكاديمية حول أهداف التنمية الدولية وصياغة السياسيات الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2003 ، ص 5-6

استقلالها ناقص ، و هو الأمر الذي تهتم به معظم الدول (تحقيق استقلال سياسي مع الاستقلال الاقتصادي[1]) . لكن دون الانقطاع عن العالم الخارجي ، بل من خلال جعل الاقتصاد متطورا و قويا بعيدا عن التخلف و التبعية ، بإنشاء قطاعات متكاملة ، حتى يتم تحقيق تنمية اقتصادية .

ب-**زيادة الرفاهية الاجتماعية و الاقتصادية للأفراد** : و يكون عن طريق :

-رفع المستوى المادي للأفراد : من بين أهم أهداف التنمية الاقتصادية بالنظر إلى المستوى المعيشي المنخفض جدا للبلدان النامية ، الذي يتحدد بحجم و نوعية السلع ، الخدمات المتاحة للأفراد ، مع وجود علاقة مباشرة بين هذه المحددات و الخدمات المتاحة للاستهلاك في المجتمع . و لزيادة الاستهلاك يجب توفير شرطين هما :

1-أن تكون الزيادة في الحجم (الكمية) في الأسعار.

2-أن تكون الزيادة في الدخل القومي اكبر من معدل الزيادة في السكان ، حتى لا يمتص هذا الأخير تلك الزيادة في الدخل .

3-رفع المستوى الاجتماعي للأفراد : ان الرفع من المستوى المادي للسكان فقط لا يكفي ، و إنما يجب أن يكون مصاحبا برفع المستوى الاجتماعي ، الثقافي و السياسي ، إضافة إلى نشر بعض القيم و المبادئ . فالارتباط وثيق بين الرفاهية الاقتصادية و الرفاهية الاجتماعية ، فبتحقيق الأولى تتحقق الثانية و العكس كذلك ، أما التنمية الاقتصادية فتهدف لتحقيقها معا[2].

المطلب الثالث : محددات و معوقات التنمية الاقتصادية

الفرع الأول : محددات التنمية الاقتصادية

نستطيع عرض عدة محددات تنبثق من خلالها التنمية الاقتصادية التي يمكن أن تؤدي إلى تحقيق الأهداف نذكر منها ما يلي [3].

1-التنمية الاقتصادية لا تتمثل في التغير في الكمي " زيادة دخل الفرد " بل تنطوي أيضا على التغير الكيفي في البنيان الاقتصادي ، يؤدي إلى التأثير في تغيير نسبة الناتج الصناعي إلى الناتج القومي ونسبة العاملين إلى عدد السكان .

[1] -عبد الرحيم بوادقجي ، **التنمية الاقتصادية** ، دمشق، المطبعة الجديدة ، 1977 ص 252 .

[2]-عبد الرحيم بوادقجي ،نفس المرجع السابق، ص 257 ، 258.

[3]-محمد صافوت قابل ، **نظريات وسياسيات التنمية الاقتصادية** ، **مصر**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر والتوزيع ، 2008 ، ص 68 ، 69.

2-يجب إدراك أن معدل التزايد في الناتج القومي الإجمالي و في متوسط دخل الفرد لا يعبران عن التنمية الحقيقية ومدى نجاحها ، فلا بد من إدراك أهمية موضوع التوزيع في عملية التنمية لتحديد من يستفيد من التنمية .

3-ونظرا لمحدودية الموارد وحالة التخلف التي تعاني منها الدول المتخلفة فانه لابد من المفاضلة بين الأهداف ذات الأولوية القصوى التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها .

4-تتطلب التنمية التساند الاجتماعي الواقع بين الشعب والاتفاق على كيفية توزيع الأعباء المترتبة على التنمية .

5-لنجاح التنمية لابد من دراسة واقع المجتمع و القوى ذات السيطرة فيه ، و مدى تطور مؤسساته و مستويات أدائها و كذلك الإطار المؤسسي للمجتمع .

6-للتنمية أساس مادي وآخر فكري وهي ثمرة التفاعل بينهما بحيث يغذي كل منهما الآخر ويقوي حركته .

7-الدعوة للقضاء على التبعية سواء الفكرية أو الاقتصادية يعني الدعوة للانغلاق وعدم الإفادة من إبداعات وتجاربالآخرين.

8-يمكن الحكم على مدى نجاح التنمية بمدى التغير في الواقع المعيشي للطبقات الفقيرة .

الفرع الثاني : معوقات التنمية الاقتصادية

تواجه عملية التنمية عدة معوقات قد تختلف من مجتمع إلى آخر و ذلك حسب الطبيعة الإدارية

والاقتصادية وسيطرة القطاعات السائدة فيه . يمكننا تصنيف هذه المعوقات إلى عدة أصناف و هي [1]:

1- **العوائق الطبيعية** : و ترتكز هذه المعيقات على طبيعة الدولة من حيث الرتبة والمناخ و الأرض وصلاحيتها للزراعة و من جهة أخرى الأرض الجغرافية ووفرة المياه فيها. و يجب على الدول التي تنفذ برامج تنموية و مواجهتها بأي شكل من الأشكال من خلال الموارد المتاحة وصناعة إنتاج قادر على تحقيق معدلات التنمية الاقتصادية فيها .

2- **العوائق الاقتصادية** : إن معظم الدول تواجه هذا العائق وذلك من خلال تدني مستوى الدخل الذي يؤثرعلى الادخار و بدوره يخفض من الاستثمار مما يتسبب في التأثير سلبياً على الوضع الصحي و الغذائي مما يحقق أرقام منخفضة في الإنتاجية ، ومن جهة أخرى حجم الأسواق و صغرها بشكل خاص قد يكون عائق اقتصادي أمام تحقيق عملية التنمية الاقتصادية .

[1] https://slideplayer.com/ عبلة عبد الحميد تاريخ الاطلاع : 2021-05-10

3- **العوائق السياسية** : إن عامل السياسة يلعب دوراً مهمًا في تحقيق عملية التنمية من خلال الحصول على بيئة آمنة و مستقرة أمام رؤوس الأموال في اتخاذ القرار من الاستثمار في هذه الدولة من عدم الاستثمار بالنهاية يعود هذا القرار على عملية التنمية الاقتصادية .

4- **العوائق التنظيمية و التكنولوجية** : إن عملية تحقيق التنمية الاقتصادية تتطلب إدخال العنصر التكنولوجي على العملية الإنتاجية والاقتصادية من خلال القدرة على تحقيق الأهداف بكفاءة و فاعلية عالية وعكس ذلك سيكون الأثر سلبي على التنمية الاقتصادية .

5- **العوائق الاجتماعية** : إن عملية التوظيف و التوزيع للوظائف يؤثر على عملية تسريع التنمية من خلالالأسس التي تعتمد عليها عملية توظيف الأفراد ، إذا كانت على أساس الواسطة والمحسوبية سيكون الأثر سلبي بشكل مؤكد على العملية التنموية أما عكس ذلك فان حسن الاختيار للأفراد يؤدي إلى آثار إيجابيةوتسريع عملية التنمية الاقتصادية .

المطلب الرابع : أبعاد التنمية الاقتصادية :

إن التنمية الاقتصادية تنطوي على عدة أبعاد معينة و من بينها الأبعاد الأساسية و الأبعاد الاجتماعية و الأبعاد المادية و الحضارية و سوف نوجز هذه الأبعاد فيما يلي[1] :

أولا : البعد المادي للتنمية :

يستند هذا البعد على أن التنمية هي نفيض للتخلف ، فان التنمية تتحقق من خلال التخلص من سمات التخلف و اكتساب الخصائص السائدة في البلدان المتقدمة ، فالبلدان المتخلفة تحتاج إلى تحقيق من العمليات لكي تتحقق التنمية و تتمثل في تحقيق التراكم الرأسمالي ، تطوير التقسيم الاجتماعي للعمل ، سيادة الإنتاج السلعي ، عملية تكوين السوق القومية .

ثانيا : البعد الاجتماعي للتنمية :

ترتب على توسيع التنمية أمران بالنسبة للمسالة الأولى تتمثل في المرادفة بين التنمية و التحديث و هو عملية التحول نحو الأنماط من الأنظمة الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية ، أما المسالة الثانية فتتمثل في تحقيق التنمية بالانتشار و من خلال تحقيق التكنولوجيا و رأسالمال و المهارات و القيم و التغيرات في الأنظمة القائمة و جانب البعد الاجتماعي للتنمية فتتمثل في تغيرات في الهياكل الاجتماعية و اتجاهات السكان و المؤسسات القومية .

[1]-مدحت القريشي ، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات** ، الطبعة الاولى ،دار وائل للنشر ، 2007 ص 131-132.

ثالثا : البعد السياسي للتنمية

يتضمن البعد السياسي للتنمية التحرر من التبعية الاقتصادية إلى جانب التبعية الاستعمارية المباشرة وقد فرض على البلدان النامية الاستعانة بالمصادر الأجنبية من رأس المال و التكنولوجيا.

رابعا : البعد الدولي للتنمية

إن فكرة التنمية و التعاون الدولي في هذا المجال قد فرضت نفسها على المجتمع الدولي و قادت إلى تبني التعاون على المستوى الدولي و إلى ظهور الهيئات الدولية كالبنك الدولي و صندوق النقد الدولي.

خامسا : البعد الحضاري للتنمية

إن مفهوم التنمية مفهوم واسع يشمل كل جوانب الحياة و يقضي على مولد حضارة جديدة و يعتبر البعض بان التنمية بمثابة مشروع نهضة حضارية ، فالتنمية ليست مجرد عملية اقتصادية و تكنولوجية بل عملية بناء حضاري تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها و هويتها الإنسانية .

المبحث الثالث :ماهية التنمية المحلية

التنمية المحلية هي عملية مركبة و حركة ديناميكية من اجل تحقيق المتطلبات الاجتماعية و إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين و بهذا ليست عفوية بل منظمة و مخططة تهدف إلى الانتقال من وضع إلى وضع أحسن منه .

المطلب الأول : تعريف التنمية المحلية

عرفت التنمية المحلية بأنها العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين و جهودالسلطات العمومية (الدولة)، للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات اقتصاديا ،اجتماعيا ، ثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة في منظومة شاملة ومتكاملة [1]، ونظرا لأهمية موضوع التنمية المحلية فقد حظيت باهتمام الباحثين، حيث كانت هناك عدة محاولات لتعريفها بحيث يرى الدكتور فاروق زكي في كتابه (تنمية المجتمع في الدول النامية)؛ بأن التنمية المحلية هي تلك العمليات التي توحد بين جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية، لتحسين الأحوال الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للمجتمعات المحلية وتحقيقا لتكامل هذه المجتمعات، في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامةفي التقدم القومي. وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسين هما: مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهودالمبذولة لتحسين مستوى معيشتهم، وكذا

1 -حسين عبد القادر ، الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية ، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة تلمسان ، 2012 ص54.

توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيره بطريقة من شانهاتشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية، والمساعدة المتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية [1].

وهناك تعريف آخر للتنمية المحلية يشير إلى أنها عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامةمحلية؛ تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية، وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدامو استغلال الموارد المحلية، وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية، والاستفادة من الدعم الماديوالمعنوي الحكومي، وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدة المحلية، ودمج جميع الوحداتالدولة[2]. وفي طرح مشابه عرفت التنمية المحلية سواء بمفهومها القديم أو الجديد بأنها جزء من عمليةأكثر شمولا هي عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي بهذا المعنى عملية جذرية بطبيعتها راديكاليةبتعبير آخر، وذلك في كونها أداة تحطيم وبناء القديم الذي ينقض فهو أقرب إلى المفهوم المتداول في الفكرالتنموي المبكر لما يسمى ب الدائرة المفرغة للتخلف الاقتصادي، وإما البناء الجديد الذي يقام فهو بناء الاقتصاد جديد قابل للنمو الذاتي، وبناء مجتمع جديد قادر على التطور الارتقائي المستمر[3]، كما تعرفعلى أنها:" حركة تعرف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الإيجابية لهذا المجتمع بناء على مبادرة المجتمع ان أمكن ذلك ".

وتعرف الأمم المتحدة التنمية المحلية بأنها:" العمليات التي يمكن بها توحيد جهود السكان و الحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ومساعدتها في الاندماج في حياة الجماعية والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر ممكن[4]" .

وفي طرح مشابه عرفت علىأنها: " عملية تقوم بشكل قاعدي بمعنى من الأسفل، بحيث تعطي الأسبقية لحاجات المجتمع المحلي، وتبنى التنمية المحلية على المشاركة لمختلف الموارد المحلية، وكل ذلك بغاية الوصول إلا رفع مستويات العيش والاندماج، وتعتمد على تفصيل كل موارد مجتمع محلي باعتبار هذه الموارد والمؤهلات أو الإمكانيات المحلية فاعلا مهما في صناعة التغير، وضمان استمراريته مع إشراك الإنسان المحلي[5]" .

وعلى ضوء ما سبق تبين أن القاعدة الأساسية لنجاح التنمية المحلية يتحقق بالمشاركة، فنجاح أي

2- جمال زيدان ، **إدارة التنمية المحلية في الجزائربين النصوص القانونية ومتطلبات الو اقع ،الجزائر**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ، 2014 ، ص 17

3-وفاء معاوي ، الحكم المحليالرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر ، مدكرة ماجستير في تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة ، كلية الحقوق تخصص ، جامعة باتنة 2010 ، ص 54 .

4-ولد صديق ميلود وبن خالد عبد الكريم ، افاق التنمية المحلية في الجنوب الجزائري ، دراسة في واقع ورهانات التنمية المحلية في منطقة تيميمون ، دار الندونية للنشر والتوزيع، 2015 ، 112

5-فؤاد بن غضيان ، **التنمية المحلية ممارسات وفاعلون ،الطبعة الاولى ،عمان** ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، 2015 ص 31 .

[5] -الأمين العوض حاج احمد واخرون http://pmb.univ-saida.dz

دولة في تجربتها التنموية يعود إلى تركيزها أو اعتمادها على مواردها المحلية، ولعل ابرز مورد هوالعنصر البشري، أما إذا تم تجاهل هذا الأخير والتركيز على العناصر الأخرى، فإنها ستخلق أعباء علىالتنمية بحيث يصبح وجود عنصر بشري يزداد عددا ويقل كفاءة[1].

وعرفت التنمية المحلية بأنها:" العملية التي تشجع المجتمع المحلي على اتخاذ الخطوات التي تجعلحياتهم المادية والروحية أكثر غنى، معتمدين في ذلك على أنفسهم ،فجوهر التنمية هو الذي يعالج بهاالمجتمع مشكلاته[2]" .

والجدير بالذكر؛ أنه لا يوجد إجماع حول هذا المفهوم، ولكن يمكن استخلاص مجموعة منالعناصر يرتكز عليها التعريف :

- التركيز على العنصر البشري واعتباره مورد ثمين

- اتخاذ إقليم محدد مجالا لها

- اعتبارها عملية وليست مجرد حالة.

- مقاربة ذات مجالات أو أبعاد متعددة (اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، إقليمية).

المطلب الثاني : المبادئ الأساسية للتنمية المحلية

التنمية المحلية هي عبارة عن عملية مقصودة ومحسوبة التكاليف مدروسة الوسائل من خلال الدراسات والممارسات السابقة مع نتائج الدراسات المتوصل إليها التي تساعد في تحديد هذه المبادئ الأساسية للتنمية المحلية والمتمثلة فيما يلي:

1 . مشاركة أفراد المجتمع المحلي:تعتبر مشاركة أفراد المجتمع المحلي مبدأ من أهم المبادئ التي تثير وعي الأفراد وتحسيسهم بضرورة العمل من أجل تحسين مستوى حياتهم الاقتصادية والاجتماعية كما يتطلب العمل على إقناعهم بالحاجات الجديدة وتدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية خاصة في مجال الادخار والتوفير والاستهلاك، كما أن إشراك أفراد المجتمع المحلي يحدث التدقيق الأمثل للأهداف المرجوة من التنمية المحلية ذلك لأن اقتناع أفراد المجتمع المحلي بالتغير ينتج

[1] -بومدين طاشمة ، مداخلة بعنوان الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر ، ملتقى الوطني حول التحولات السياسية ، إشكالية التنمية في الجزائر ، واقع وتحديات ،جامعة جيجل ، يومي 17/16 ديسمبر 2008 ، ص 03

[2] -درار محمد ،افاق التنمية المحلية في ولاية سعيدة دراسة حالة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة والتنمية ، جامعة سعيدة 2014/ ، ص 26 .

عنه اتجاهات إيجابية نحو المشروعات التنموية[1]وهذا يمكن من تجنب ردود الفعل الضارة التي تشكل عائقا أمام التنمية المحلية.

2 . التو افق:هنا يكون التوافق بين الجهودات التنموية والحاجات الأساسية في المجتمع المحلي وتكون الأولوية للمشروعات التي تهم الأفراد في حياتهم مباشرة مع تلبية حاجاتهم المستعجلة من أجل إشباع حاجات تزيد ثقة الأفراد وتحفزهم للعمل والتعاون أكثر. مما ينجح المشروعات التنموية مع إحساس الأفراد وإدراكهم بأن أهمية التنمية المحلية فائدتها تعود على الجميع.

3 . تكامل المشروعات والخطط التنموية:من خلال هذا لا يمكن الفصل بين المشكلات الاجتماعية والاقتصادية عن بعضها البعض حيث يعني هذا أن تعمل هذه المشروعات والخطط على القضاء على كل أنواع المشكلات التي يعاني منها المجتمع في شتى المجالات في إطار خطة شاملة ومتكاملة[2]. كما أن هذا التكامل له أثر كبير من الفوائد خاصة فيما يتعلق بالإجراءات التنفيذية.

4 . الموارد المحلية:ضرورة الاعتماد على الموارد المحلية الموجودة المتمثلة في الموارد الطبيعية أو الطاقات البشرية المتوافرة في المجتمع المحلي. فهي قاعدة ذات نفع اقتصادي كبير في التنمية المحلية لأنها تعمل على تقليل التكاليف، وحسن سير المشروعات نتيجة للحصول على تلك الموارد بكل سهولة وبالتالي الحرية والاستقلالية أكثر في التخطيط والتنفيذ، بالإضافة إلى أن القادة المحليين باعتبارهم إحدى الموارد البشرية يكونون أنهم أكثر فاعلية ونجاحا في تغيير اتجاهاتهم أفراد مجتمعهم المحلي[3]. مع إقناعهم بالأفكار الجديدة مما يعود بالفائدة.

5 . مساعدة الجهات الحكومية:ترى هذه القاعدة أنه من الضروري مساعدة الجهات الحكومية في تحقيق التنمية وعدم الاكتفاء بالموارد المحلية المتاحة في المجتمع وحدها وإنما يجب الاستفادة من التشجيع الحكومي سواء المادي أو في مجال الخبرة[4].بالإضافة إلى أن معظم المجتمعات المحلية تعاني من نقص الموارد الطبيعية مع ندرة في طاقات البشرية والمحلية ذات كفاءة.

6 . التركيز على خدمات سريعة الإنتاج:حيث تتمثل هذه الخدمات في الخدمات الطبيعة والصحة والمشروعات الاقتصادية ذات القائد السريع، التي تلبي حاجات ضرورية بالنسبة للأفراد المحلية وفي مقابل هذا الابتعاد الكلي على المشروعات طويلة المدى[5] من حيث الوقت الزمني الطويل.

---

[1]- مجي الدين صابر ، **الحكم المحلي وتنمية المجتمع في الدول النامية** ،بيروت ، المكتبة المصرية ، 1988 ، ص 148 .

[2]- مجي الدين صابر ، نفس المرجع ،ص 148 .

[3]- مجي الدين صابر ، **التغير الحضاري وتنمية المجتمع** ، بيروت ، المكتبة المصرية، 1986 ، ص 247.

[4]- رشاد احمد عبد اللطيف ، **تنمية المجتمع المحلي** ، الاسكندرية ،دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، 2007 ، ص 124 .

[5]- مجي الدين صابر ، **الحكم المحلي وتنمية المجتمع في الدول النامية** ، المرجع السابق ، ص 150-151.

7 . الاعتماد على القيم والتصورات:القيم والتصورات هي مبدأ أساسي في التنمية المحلية، حيث يمكن لها أن تشكل عائقا كبيرا أمام المشروعات[1] التنموية، كما يمكن أن تشكل حافزا وعاملا مدعما لنجاح هذه المشروعاتلأنه في الكثير من المرات لعبة الخصوصيات الاجتماعية والثقافية دورا حاسما في نجاح أو فشل السياسات التنموية.

8 . التقويم:التقويم المستمر من أهم القواعد الأساسية للتنمية المحلية، كما يوفر من إمكانية التعرف على سير الخطة ومدى نجاحها وأهم الصعوبات التي تواجههافهو أهم مرحلة في التنمية المحلية.

المطلب الثالث : مقومات التنمية المحلية:

تعتبر التنمية المحلية سياسات و برامج تهدف إلى تنمية جميع الجوانب ،سواء الاقتصادية او الاجتماعية او الثقافية للمواطن ، فهي تقوم على مجموعة من المقومات ، تتمثل في :

1- المقومات المالية:

يعتبر العنصر المالي عاملا مهما في تحقيق التنمية المحلية، بحيث أن نجاح الجماعات المحلية في

أداء واجبها، والتخلص من الأعباء الملقاة على عاتقها من ناحية توفير الخدمات المواطنين، يتوقف لحد كبير على حجم مواردها المالية، ومن الطبيعي أنها كلما زادت وتوفرت مصادر التمويل للجهات المحلية كلما أمكن لهذه الأخيرة - الجماعات المحلية-، أن تمارس اختصاصها على الوجه الأكمل، وذلك بالاعتماد على نفسها دون اللجوء إلى الحكومة المركزية للحصول على الإعانات المالية، كما أن تسيير هذه الموارد يستوجب وجود إدارة مالية على المستوى المحلي تتولى تنظيم حركة الأموال، وهذا بالتخطيط المالي الجيد، وكذا الرقابة المالية المستمرة. بالإضافة إلى ما سبق هناك مقومات مالية تساعد على تحقيق التنمية المحلية، إلا وهي توفر نظام محاسبي كفؤ وتنظيم رشيد المعلومات، وتحليل مالي سليم وموازن محلية أو قيم مالية دقيقة[2].

2- المقومات البشرية:

إن العنصر البشري أهم عنصر وأهم مورد في العملية الإنتاجية، وفي نجاح التنمية المحلية،

فالعنصر البشري هو الذي يفكر في كيفية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام، وهو الذي يدير

التمويل اللازم لإقامة المشروعات، كما أنه هو الذي ينقذ هذه المشروعات ويتابعها ويعيد النظر فيما يقابلهمن مشكلات، ويضع الحلول اللازمة لها في الوقت المناسب.ولهذه يوجب على التنمية المحلية تحقيقهدف تنمية الموارد

[1]- عبد المنعم شوقي ، **تنمية المجتمع وتنظيمه** ، بيروت ، دار النهضة العربية ، 1982 ص 108.

1-حنفري خيضر ، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وافاق أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي جامعة الجزائر 2011 ، ص 25 .

البشرية من مختلف الجوانب، سواء الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية وحتى السياسة،باعتبار أن الإنسان لديه إمكانيات وقدرات بنوعيها؛ الذهنية والجسدية تفوق ما تم استغلاله فعلا في مواقف العمل المختلفة[1].ويمكن النظر إلى الدور الذي يلعبه العنصر البشري في التنمية المحلية من زاويتين: فالأولى هيأن العنصر البشري غاية أو هدف التنمية، والثانية أن العنصر البشري وسيلة لتحقيق التنمية .

3-المقومات التنظيمية :

تتطلب التنمية المحلية الناجحة مجموعة من الإجراءات التنظيمية التي تتمثل في وجود إدارة

محلية، مهمتها إدارة المرافق المحلية وتنظيم الشؤون المحلية، بحيث تتمثل هذه المقومات في ربط

المستويات التنموية المختلفة ببعضها البعض، ضمن إطار نظام موحد ومفتوح. بالإضافة إلى ذلك يتوجب توفير الإطار التشريعي الملائم لتعزيز جهود التنمية[2]، وكما ذكر سابقا أن المقومات التنظيمية تتمثل فيوجود نظام وحدات محلية إلى جوار إدارة مركزية، مهتمة بالتخفيف من أعباء موظفي الإدارات المركزية، وقصرها على الأعمال الإدارية المهمة؛ ذلك عن طريق استخدام أساليب إدارية مختلفة، بحيث يجب عليها أن تراعي جميع الظروف والعوامل المحلية مما يرفع من كفاءة العمل[3].

المطلب الرابع : أهداف التنمية المحلية

تختلف أهداف التنمية المحلية في الوحدات المركزية عن الأهداف العامة للدولة، فالهدف العام لها

يرمي إلى تحقيق مستوى رفاه متوازن لكل الأفراد والجماعات في أي مجتمع، بالإضافة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وذلك بتحقيق جميع الحاجيات على مختلف الأصعدة ولجميع الفئات، وتتمثل أهداف التنمية المحلية في :

- تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، وذلك من خلال زيادة المشاريع الاقتصادية المحلية أوتوسيعها .

- القضاء على الفقر والجهل والتخلف، ويتم ذلك من خلال فتح مناصب شغل عن طريق المشاريع مما يخفض من معدل البطالة، وبرفع من القدرة الشرائية للأفراد .

- توسيع الهياكل التربوية كبناء المدارس في مختلف البلديات والمتجمعات السكانية، خاصة في الريف من أجل ضمان التمدرس للأطفال وفك العزلة عن المناطق النائية ودفعها نحو الانفتاح والتحضر تدريجيا[4].

2-درار محمد ،مرجع سق ذكره، ص 36 .

3-فؤاد بن غضبان ، مرجع سبق ذكره ، ص 44 .

4-درار محمد، مرجع نفسه ، ص 34 .

[4] -خنفري خيضر، مرجع سبق ذكره ، ص28.

- عدم الإخلال في التركيبة السكانية وتوزيعها بين أقاليم الدولة، والحد من الهجرات الداخلية؛ من الريف إلى المناطق الحضرية أو ما يعرف بالنزوح الريفي .

- شمول مختلف مناطق الدولة بالمشاريع التنموية مما يضمن تحقيق العدالة فيها، والحيلولة دون

تمركزها في العاصمة أو في مراكز الجذب السكاني .

-زيادة التعاون والمشاركة بين السكان ومجالسهم المحلية، مما يساعد في نقل المجتمع المحلي من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفعالة .

- ازدياد القدرات المالية للهيئات المحلية مما يساهم في تعزيز قيامها بواجباتها وتدعيم استقلالها .

-توفير المناخ الملائم الذي يمكن السكان في المجتمعات المحلية من الإبداع والاعتماد على الذات، دون الاعتماد الكلي على الدولة وانتظار مشروعاتها .

-جذب الصناعات والنشاطات الاقتصادية المختلفة لمناطق المجتمعات المحلية، بتوفير التسهيلات

الممكنة مما يساهم في تطوير تلك المناطق ويتيح لأبنائها مزيدا من الفرص .

-تعزيز القدرات العامة والبنية التحتية للمجتمع كالنقل، المياه والكهرباء، وبناء الهياكل القاعدية، وشقالطرقات، واستصلاح الأراضي .

-إدخال واستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في مختلف الميادين سواء الإنتاجية أو الخدماتية .

-الاستفادة من اللامركزية والتي تعني استقلالية السلطة والإدارة مما يساعدها على وضع المشاريع المناسبة لها، باعتبارها أقرب من الدولة إلى السكان المحليين وأعلم باحتياجاتهم[1].

ومن كل ما سبق، يمكن استنتاج الهدف الرئيسي للتنمية المحلية في جانبين أساسيين، هما :

- تحقيق حاجيات المجتمع المحلي باختلاف أنواعها: اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، بالإضافة إلى تحسين نوعية المعيشة لتلك الوحدات المحلية .

-استغلال كل الموارد الذاتية الممكنة بما فيها العنصر البشري، وتعبئتها من أجل تحقيق تنمية ذاتية و إقلاع محلي

1-فؤاد بن غضبان ، مرجع سق ذكره ، ص 38-39-40 .

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل نستنتج أن التنمية الاقتصادية هي عملية ضرورية لازدهار المجتمعات و تطورها ، شاملة تحدث في مدة زمنية طويلة بشكل متباطئ ، عكس النمو الاقتصادي الذي يحدث بشكل متسارع ، في مدة زمنية قصيرة ، فهذا الأخير عبارة عن زيادة كمية فقط ، فعليه نجد أن النمو الاقتصادي هو جزء من عملية التنمية الاقتصادية .

أما أهمية القطاع الخاص فتظهر في تنفيذه لبرنامج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، باعتباره فاعل يمكن الدول من الاعتماد عليه في مسارها التنموي ، خاصة التي تعاني من الفقر و التخلف ، فتميز هذا القطاع بقدرة عالية من التحكم في التكنولوجيا و العمل بها ، يمنح له أفضلية إحداث التغيير في هذه الدول ، التي يكون اعتمادها على القطاع العام ، اعتمادا كليا رغم ما يفتقده من تحديث و تطور ، عليه يوجب إشراك القطاع الخاص كفاعل حيوي يدفع عجلة التنمية ، تمكنه من أداء مهامه ، بفك القيود عنه ، التخفيف من حدة المشاكل التي تعيق مساره و تحد من تطلعاته و أهدافه المستقبلية .

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

مقدمة الفصل:

لقد شاع استخدام مصطلح التنمية المستدامة بشكل كبير في مؤتمر الأمم المتحدة للبئية والتنمية الذي انعقدفي ريوي جانيور عام 1992 على الدول كغيرها من الحقوق الأخرى تسعى كل دولة لتحقيقه،كما برزتغي لجنة بورتلا في عام 1987 وصفها المبدأ التوجيهي للتنمية العاملة على المدى الطويل،وارتأينا في هذا الفصل الذي يحمل الاطار المفاهيمي للتنمية المستدامة،أن يتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث .

فالمبحث الأول يتحدث عن مفهوم والمراحل التاريخية لتطور مفهوم التنمية المستدامة وفي المبحث الثاني عن خصائص ومستويات التنمية المستدامة ،وفي المبحث الثالث عن أهداف ،مبادئ أبعاد التنمية المستدامة.

المبحث الأول: مفهوم و التطور التاريخي للتنمية المستدامة:

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة:

يعتبر مصطلح التنمية المستدامة مصطلح يشير إلى التنمية الاقتصادية الاجتماعية والسياسية والبيئية فقد لقي هذا المفهوم العديد من التعاريف واختلفت حوله الآراء والاتجاهات،فهو من بين المواضيع المهمة التي لاقت انتباه واهتمام الباحثين في مختلف الميادين واعتبر المنظمات حق من حقوق على الدول كغيرها من الحقوق الأخرى تسعى كل دولة لتحقيقه[1].

1- المفهوم التقليدي للتنمية:التنمية الاقتصادية:

يرتبط مصطلح التنمية بجميع مجلات حياة الإنسان فيستعمل عندما ما يتم التعبير على نمو حجم الإنسانأو على نمو ذكائه ومن جهة أخرى يشير مصطلح التنمية إلى ظاهرتين فالأولى يقصدبها الانتشار والثانية يقصد بها النمو من ابرز الأمثلة على الظاهرة الثانية فهي نمو دولة ما.
لذا تعرف التنمية لغويا على أنها المرورمن وضع ثابت وبسيط الى وضع اكثر استقرار و اي أفضل[2].
وفي معظم التعاريف يتم ربط مصطلح التنمية بالتعبير عن اقتصاد دولة فتعرف التنمية على أنها الاستثمار في تنمية وتحسين الاقتصاد.

2- المفهوم الحديث للتنمية:التنمية البشرية:

لقد أدى فشل مجهودات التنمية إلى تراجع المفهوم التقليدي للتنمية الذي يرتكز على الجانب الاقتصادي،فظهرت على الساحة عدة محاولات لتعريف التنمية من خلال المنظور الاجتماعي الإنساني الذي يعمل على توفير الاحتياجات الأساسيةللإنسان الصحة، العمل الغذاء المسكن،التعليم انطلاق من أن التنمية لا تقتصر فقط على البعد الاقتصادي بل هي والقضاء على الفقر والبطالة وهي ما تسمى بالتنمية البشرية .
نرى أن مصطلح التنمية البشرية قد فرض نفسه على مستوى العالم بأسره وخاصة منذ التسعينيات 1990 كما لعب البرنامج الانتمائي للأمم المتحدة وتقارير السنوية عن التنمية البشرية دورا بارزا في نشر هذا المصطلح[3] .

[1] تقرير اللجنة العلمية و التنمية المستقبلنا المشترك، الامم المتحدة، نيويورك

[2]Encyclopédie de la gestion et des managements, sous la direction de Robert LEDUFF, editions Dalloz.france.2004.p.270

[3] برنامج الأمم المتحدة الانمائية، تقرير التنمية البشرية لعام 1990، نيويورك

المطلب الثاني :المراحل التاريخية لتطور مفهوم التنمية المستدامة :

لعل أول فكرة لظهور الاهتمام بالبيئة وبالتالي التنمية المستدامة هو عندما أنشئ نادي روما سنة 1986 الذي ضم عدد من العلماء والمفكرين والاقتصاديين وكذا رجال الأعمال من مختلف أنحاء العالم حيث دعى هذا النادي إلى ضرورة إجراءأبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد النمو في الدول المتقدمة .

1. ترجع نقطة بداية الاهتمام بالتنمية المستدامة الى تقرير نادي روما لعام 1972 تقرير مفصل حول المجتمع البشري وعلاقته بالاستغلال الموارد الاقتصادية وتوقعات ذلك في سنة 2100.

وكذلك نشر دراسة جاي فولتر بعنوان حدود النمو والتي تضمنت نموذجا رياضيا لدراسة خمسة متغيرات أساسية هي استنزاف الموارد الطبيعية،النمو السكاني،التصنيع،سوء التغذية،تدهور البيئة،حيث ابرزت هذه الدراسة اتجاهات هذه المتغيرات الخمسة واثرها على كوكب الارض وذلك لمدة 30 سنة .

2. وفي مؤتمر التنمية وبالتحديد في جويلية 1972 تنعقد قمة الامم المتحدة حول البيئة والمشاكل الاقتصادية وطالبت الدول النامية بان لها الاولوية في التنمية لتفادي التعدي عليها وتحسينها وباتالي تضييق الفجوة ما بين الدول الغنية والفقيرة .

3. وفي نفس السنة 1982 وضع برنامج للأمم المتحدة للبيئة تقريرا عن حالة البيئة العالمية واقرت في 28 يوم من نفس السنة الميثاق العالمي للطبيعة الذي يلح على ضرورة الاخذ بعين الاعتبار النظام الطبيعي عند وضع خطط التنموية .

4. في أفريل 1987 قدمت اللجنة الدولية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة تقريرا بعنوان مستقبلنا المشترك ويعرف كذلك بتقرير **بورتلاند** حيث اظهر التقرير فصلا كاملا عن التنمية المستدامة وتم بلورة تعريف دقيق لها وأكد التقرير على انه لا يمكننا الاستمرار في التنمية بهذا الشكل مالم تكن التنمية قابلة للاستمرار من دون ضرر بيئي .

5. في جوان 1992 انعقدت قمة الأرض في ريودي جانيرو بالبرازيل والتي عرفت بمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة وخصص المؤتمر استراتيجيات وتدابير تحد من التأكد البيئي في إطار تنمية قابلة للاستمرار والتنمية انعقد هذا المؤتمر بعدما تعالت الأصوات وعقدت الندوات الفكرية والمؤتمرات المحلية والعالمية حول وضعية كوكب الأرض الذي أصبح في خطر ،وبدأت الدعوات تدعو الى ضرورة إعادة النظر في اتجاهات التنمية الحالية لما يشهده العالم من تدمير ذاتي لأسس بقاءه واستمراره،خلال هذه القمة كانت التنمية المستدامة هي المفهوم الرئيسي للمؤتمر الذي صدرت عنه وثيقة الاجندة 21 والتي تحدد المعايير الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لكيفية تحقيق التنمية المستدامة كبديل تنمي للبشرية لمواجهة احتياجات وتحويلات القرن الواحد والعشرين وعلى غرار الكوارث الطبيعية في العالم مثل انفجار مفاعل النووي لترنوبيل وانتباه جماعة الخضر الى ضرورة الاهتمام بالبيئة وقد طرح المؤتمر بين نتائج[1].

وضع معاهدة بشان مسائل ذات أهمية كونية كمعاهدة لتغيير المناخ وأخرى لتنوع البيولوجي .

[1] الامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، المركز الإنمائي دون الافريقي، لشمال افريقيا، وضع و استخدام المؤشرات القابلة للتطبيق في ما يتعلق بالأمن الغدائي و التنمية المستدامة، المغرب، 2001، ص 13 – 16

- إعلان ميثاق الأرض يحدد ويعلن مبادئ تلتزم الشعوب بها في العلاقات فيما بينها ومع البيئة ،وتؤكد على استراتيجيات قابلة للاستمرار .
- جدول أعمال اجندة القرن 21 لتطبيق بميثاق الأرض.
- وضع ألية تمويل للأنشطة التنفيذية للمبادئ المعلنة خصوصا في الدول النامية التي تفتقر إلى موارد مالية إضافة لدمج البعد البيئي في سياساته الانمائية.
-إقرار اتاحة التقنية البيئية لكافة الدول ،مع احترام حقوق الملكية الفكرية .
-بحث مسالة المؤسسات التي ستشرف على عملية التنفيذ.

6. كماتم في شهر ديسمبر 1997 اقرار بروتوكول حيوي الذي يهدف الى الحد من انبعاث الغازات الدفيئة والتحكم في كافة استخدام الطاقة في القطاعات الاقتصادية المختلفة وزيادة استخدام نظم الطاقة الجديدة والمتجددة إضافةإلى زيادة المصاب المتاحة لامتصاص الغازات الدفيئة .
7. من جانب اخر انعقد في أفريل 2002 مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانزبورغ بجنوب افريقيا بهدف التأكد على الالتزام الدولي بتحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال تقويم التقدم المحرز في تنفيذ جدول اعمال القرن 21 والصادر عن مؤتمر الامم المتحدة والبيئة عام 1992.

- استعراض التحديات والفرص التي يمكن ان تؤثر في امكانات تحقيق التنمية المستدامة .
- اقتراح الاجراءات المطلوب اتخاذها والترتيبات المؤسسية والمالية اللازمة لتنفيذها .
- تحديد سبل دعم البناء المؤسسي اللزوم على المستويات الوطنية والإقليميةوالدولية.
8. انعقدت في شهر ديسمبر سنة 2009 قمة كوبنهاغن التي كانت تهدف إلى حشد الدعم السياسي للتوصل إلى اتفاق دولي طموح حول التصدي لظاهرة التغير المناخي بضرورة خفض الغازات الدفيئة المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري .

إلا أن النتائج التي جاءت بها القمة مخيبة للآمال وقد اثارت انتقادات الرأي العام العالمي وكذلك المنظمات العالمية المدافعة عن البيئة ذلك انه لم يتوصل زعماء العالم المجتمعين الى قرارات مريحة حول النقاط التي شملها جدول الإعمال وأهمها:

- عدم وجود مقترحات جادة من طرف كل من الولايات المتحدة وكندا واستراليا والصين بخفض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون.
-عدم تقديم تعهد رسمي من طرف الدول المذكورة سابقا بنسب محددة حول نسبة خاصة تخفض انبعاث غاز ثاني اكسيد الكربون .
- عدم التوصل إلى تحديد مبلغ المساهمات المالية التي تمنح الى الدول النامية خاصة الفقيرة منها من اجل مساعدتها في التحكم في انبعاثاتها من غاز ثاني اكسيد الكربون .

في عام 2012 وبعد مرور 20سنة على مؤتمر قمة الأرض التاريخي اجتمع قادة العالم مرة اخرى في ريودي جانيرو وذلك لضمان تجديد الالتزام السياسي لتحقيق التنمية المستدامة .

تقييم التقدم المحرز في تنفيذ التغيرات في الإجتماع المتفق عليه بفعل الالتزامات التصدي للتحديات الناشئة والجديدة ،كما ارتكز في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

- الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة :[1]

في سبتمبر 2019 في مقر الامم المتحدة نيويورك اجتمع رؤساء الدول والحكومات لمتابعة التقدم المحرز في تنفيذ جدول اعمال التنمية المستدامة 2030 والاهداف للتنمية المستدامة واستعراض جمع ذلك استعراض شاملا هذه الفعالية اول قمة اهمية بشان اهداف التنمية المستدامة منذ اعتماد جدول أعمال التنمية 2030.

1 un .org/ar/ga/president/65 الامم المتحدة الجمعية العامة للامم المتحدة.

الجدول رقم(02-01) : :تطور مفهوما لتنمية و محتواها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية

المرحلة	مفهوم التنمية	الفترة الزمنية بصورة تقريبية	محتوى التنمية و درجة التركيز	أسلوب المعالجة	المبدأ العامل لتنمية بالنسبة للإنسان
01	التنمية = النمو الاقتصادي	نهاية الحرب العالمية الثانية منتصف ستينات القرن العشرين	- اهتمام كبير و رئيسي بالجوانب الاقتصادية - اهتمام ضعيف بالجوانب الاجتماعية - إهمال الجوانب البيئية	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة	الإنسان هدف التنمية (تنمية من أجل إنسان)
02	التنمية = النمو الاقتصادي+ التوزيع العادي	منتصف الستينات منتصف سبعينات القرن العشرين	- اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية – اهتمام متوسط بالجوانب الاجتماعية – اهتمام ضعيف بالجوانب البيئية	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين (الجوانب المجتمعة)	الإنسان هدف التنمية/تنمية من أجل إنسان الإنسان وسيلة التنمية/ تنمية الإنسان
03	التنمية الشاملة الاهتمام بجميع الجوانب لاقتصادية والاجتماعية بالمستوى نفسه	منتصف السبعينات منتصف ثمانينات القرن العشرين	- اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية - اهتمام متوسط بالجوانب البيئية	معالجة كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب المجتمعة)	الإنسان هدف التنمية/تنمية من أجل إنسان الإنسان وسيلة التنمية/ تنمية الإنسان الإنسان صانع التنمية/ تنمية بوساطة الإنسان
04	التنمية المستديمة=الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية والبيئية بالمستوى نفسه	النصف الثاني من ثمانينات القرن العشرين وحتى وقتنا الحاضر	- اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية - اهتمام كبير بالجوانب البيئية الروحية و الثقافية	اهتمام كل جانب من الجوانب معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	الإنسان هدف التنمية /تنمية من أجل الانسان . الإنسان وسيلة التنمية /تنمية الإنسان . الإنسان صانع التنمية / تنمية بوساطة الإنسان .

المصدر : عثمان محمد غنيم و ماجدة أحمد أبو زنط،التنمية المستدامة :فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها،دار صفاء،عمان،الأردن،2006 ،ص.34

الشكل رقم (02-02) : المحطات الأساسية لتطور مفهوم التنمية المستدامة

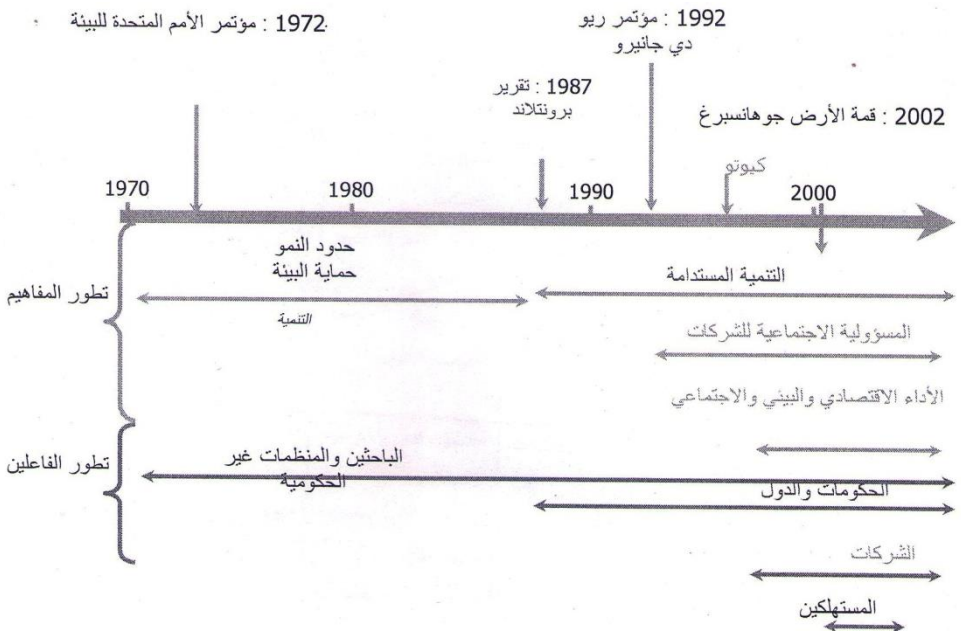

Source : Karen DELCHET, Qu'est ce que le développement durable,EditionAFNOR, Paris, France, 2003, p. 60.

المبحث الثاني :خصائص ، عناصر و ضرورة التنمية المستدامة :

للتنمية المستدامة خصائص و مستويات نتطرق إليها من خلال بحثنا مقسمة إلى مطلبين على التوالي:

المطلب الأول :خصائص التنمية المستدامة:

التنمية المستدامة مجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من أشكال وصور التنمية ومن خلال التعاريف التي وضعت لها المفهوم يمكن استخلاصها .

1- التنمية المستدامة تعني أحداث تغيرات في جميع مجالات الحياة الاقتصادية المتمثلة في زيادة في كمية متوسط نصيب الفرد في الدخل الحقيقي وكذلك الحفاظ على الموارد الطبيعية سواءا كانت متجددة او غير متجددة بالاستغلال العقلاني لها اما الجانب الاجتماعي ذلك بتحقيق العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع والبيئة بتحقيق التوازن البيئي لينعكس على الجانب الاجتماعي للمجتمع.

2- التنمية المستدامة هي التنمية دائمة حاضرا ومستقبلا تلبي أماني وحاجات الحاضر والمستقبل،فالدولة تسعى لتحقيق التنمية في جميع القطاعات لتغطية الحاجات المتزايدة للمجتمع مع الاعتماد على المشاريع والطرق والآليات لضمان حاجيات الأجيال المستقبلية .

3- التنمية المستدامة هي تنمية شاملة ومسؤولية مشتركة وذلك في جميع قطاعات الدولة وتقع على عاتق الدولة بمختلف مستوياتها المساهمة في عملية اتخاذ القرار.

4- يعتبر مصطلح التنمية المستدامة مصطلح عالمي،وذلك من خلال الدراسات السياسية والاقتصادية والثقافية التي ساهمت في إدراج مفهوم يجسد التنمية المستدامة.

5- التنمية المستدامة طرق عقلانية لاستغلال الموارد سواء كانت متجددة او غير متجددة لضمان تحقيق التوازن بين مختلف الجوانب.

6- وجود علاقة تكاملية بين البيئة من ناحية والتنمية من ناحية أخرى وهذه العلاقة طردية اذا ترتبط بينهما علاقة تكاملية وتوافقية لتحقيق تنمية شاملة في جميع القطاعات المختلفة.

7- عناصر التنمية المستدامة لا يمكن فصلها عن بعض ،وذلك لشدة تدخل العناصر الكمية والنوعية لهذه التنمية.

8- التنمية المستدامة تقوم على أساس تلبية متطلبات أكثر الشرائح فقرا تسعى إلى الحد من تفاقم الفقر في العالم.

وقد ركزت التعاريف الحديثة بصورة أوضح على ثلاث ركائز للاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للاستدامة، أو حتى النواحي البيئية والاقتصادية لها بل ايضا نواحيها الاجتماعية والتفكير بشان الاستدامة الاجتماعية ليس متقدما بعد مثل التفكير بالركيز تين الأخيرتين[1].

[1] فتيحة بوحرود، بن سديرة عمر، "التنمية البشرية المستدامة كالية لتفعيل الكفاءة الاستخدامية للمواد المتاحة، بحوث و أوراق عمل الملتقة الدولي المنعقد خلال الفترة 07 – 08 أفريل 2018، جامعة فرحات عباس كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، سطيف،2018، ص 644.

المطلب الثاني :عناصروضرورة التنمية المستدامة :

الفرع الأول :عناصر التنمية المستدامة :

تتألف التنمية المستدامة من ثلاث عناصر رئيسية هي النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة:

العنصر الاقتصادي :يستند إلى المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاه المجتمع إلىأقصى حد والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النمو الامثل وبكفاءة ويشير مفهوم الاحتياجات الأساسية لفقراء العالم الذين ينبغي ايلاؤهم الأولويةالأولى.

العنصر الاجتماعي :يشير الى العلاقة بين الطبيعة والبشر والى النهوض برفاه الناس ،وتحسين بل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية والوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن ،والاحترام حقوق الإنسان كما يشير إلى تنمية الثقافات المختلفة والتنوع والتعددية ،والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في وضع القرار

العنصر البيئي :يتعلق بالحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية وعلى النظم الايكولوجية والنهوض بها .

وقد اعتقدت العديد من الدول المتقدمة والنامية على السواء مفهوم التنمية المستدامة وتطور تصور هذا المفهوم مع مرور الزمن إذ انه كان سابقا يركز على البعد البيئي وأصبح حاليا يركز على التنمية المستدامة بوصفها عملية تشمل على أهداف اقتصادية واجتماعية وبيئية.

الفرع 2:ضرورة التنمية المستدامة:

لقد كان مؤتمر الأرض بمثابة إشارة موجهة إلى العالم برهنته ،بأنه بعد عشرات السنين من اعتبار البيئة كنقيض للنمو الاقتصادي،أصبح السياسيون في النهاية الأمر يدركون الرابطة الحاسمة والتكامل الدائم بين الاثنين،ولابد للبشرية إن تتعلم كيف تحسين في نطاق حدود البيئة الطبيعية باعتبارها موفرة لمختلف المدخلات ومستقلة لجميع القطاعات على حد سواء ،ولابد لنا ان نتعرف انه حتى ولو يصل التدهور البيئي إلى المستويات المهددة للحياة[1].

وتتصف أيضا التنمية المستدامة على أنها مدخل عالمي تهتم بتجاوز الفرق بين الشمال والجنوب وتعد مشروعا للسلام،باعتبارها قاعدة للحوار بين الدول وتبحث عن كيفية خلق التوازن بين النمو الديموغرافي والتنمية الاقتصادية .

[1] خبابة عبد الله، د بوقرة رابح، **الوقائع الاقتصادية** الاسكندرية مصر ، مؤسسة شباب الجامعة مصطفى 2014، ص 325

المبحث الثالث: أبعاد و مبادئ و أهداف التنمية المستدامة:

حتى تكتمل الدراسة النظرية لمفهوم التنمية المستدامة فإنه من الضروري دراسة مبادئ التنمية المستدامة وهذا سيكون في المطلب الثاني ولكن قبل هذا سنتطرق إلى دراسة أبعادها و هذا في المطلب الأول أم المطلب الثالث ندرس فيه أهمية التنمية المستدامة.

المطلب الاول : ابعاد التنمية المستدامة :

الفرع الأول: الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة:

من يعرف التنمية المستدامة على أنها "تنمية بأبعاد ثلاثة مترابطة ومتكاملة في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد للموارد.[1]" ويرى باحثون آخرون أن " أهم الخصائص التي جاء بها مفهوم التنمية المستدامة هو الربط العضوي التام ما بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع.[2] ويرى نفس الباحثين في دراسة أخرى أم أن"التنمية المستدامة ذات أبعاد مختلفة، فهيلا ترتكز على الجانب البيئي، بل تشمل أيضا جوانب اقتصاديةواجتماعية، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأبعاد مترابطة ومتداخلة ومتكاملة ولا يجوز التعامل معها بمعزل عن بعضهاالبعض، لأنها جميعا تكرس مبادئ وأساليب التنمية المستدامة.[3]" وقد سبق هؤلاء الباحثين خبراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول هذه الأبعاد إذ أكدوا أنه كثيرا ما يستخدم مفهوم التنمية المستدامة كمؤشر أهمية إتباعالأساليب الإدارية البيئية إلا أن حقيقة مفهوم التنمية المستدامة لا يقتصر على ذلك فقط بل يشمل التركيز علىاستراتيجية إدارية اقتصادية تتضمن منظور بيئيا واجتماعيا ومؤسسيا قوامه التنمية البشرية ."[4]

المن هذه التعاريف يتبين أن التنمية المستدامة هي تنمية بثلاثة أبعاد، الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، أي أن التنمية المستدامة تنمية لا تركز على الجانب البيئي فقط بل تشمل أيضا الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وكلبعد من هذه الأبعاد يتكون من مجموعة عناصر.

والجدول التالي يوضح أبعاد التنمية المستدامة وعناصرها:

1 عثمان محمد عليم وماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء، عمان، الأردن، 2006، ص 39

2 باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2003، ص 189.

3 ماجدة أبو زنط و عثمان محمد غليم، التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، مجلة علمية محكمة تصدر تعلن عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، المجلد 36، العدد 1، كانون الثاني (جانفي) 2009، ص23

4 برنامج الأمم المتحدة الإنمائية - تقس المرجع السابق، الصفحة 18

الجدول رقم(02-03): الأبعاد الأساسية التنمية المستدامة

البعد الاقتصادي	البعد الاجتماعي	البعد البيئي
النمو الاقتصادي المستديم	المساواة في التوزيع	النظم الإيكولوجية
كفاءة رأس المال	الحراك الاجتماعي	الطاقة
إشباع الحاجات الأساسية	المشاركة الشعبية	التنوع البيولوجي
العدالة الاقتصادية	التنويع الثقافي	الإنتاجية البيولوجية
	استدامة المؤسسات	القدرة على التكييف

المرجع: عثمان محمد غنيم وماجدة أبوزنط، إشكالية التنمية المستدامة في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة،دراسات، محلة علمية محكمة تصدر عن عمادة البحث العلمي - الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، المجلد 35العدد 1، جانفي (كانون الثاني) 2008، ص. 177.

الفرع الثاني : الترابط بين الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة:

يتمثل ترابط أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة فيما بينها وفق أحد الباحثين المختصين في ما يلي[1]:

1) **اقتصاديا**: النظام المستدام اقتصاديا هو النظام الذي يتمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمروأن يحافظ على مستوى معين قابل للإدارة من التوازن الاقتصادي ما بين الناتج العام والدين العام، وان يمنع حدوث اختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية .
2) **بيئيا:** النظام المستدام بيئيا يجب أن يحافظ على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية، تجنب الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة وغير المتجددة، ويتضمن ذلك حماية التنوع الحيوي والاتزان الجوي وإنتاجية التربية والأنظمة البيئية الطبيعية الأخرى التي لا تصنف عادة كموارد اقتصادية.

اجتماعيا: يكون النظام مستداما اجتماعيا في تحقق العدالة في التوزيع، وإيصال الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم إلى محتاجيها والمساواة في النوع الاجتماعي والمحاسبة السياسية والمشاركة الشعبية. كما أن الشكل التالي يعطي صورة أخرى لهذا الترابط.

1باتر محمد علي وردم، مرجع سبق ذكره، ص189.

الشكل رقم (02-04): ترابط أبعاد عملية التنمية المستدامة

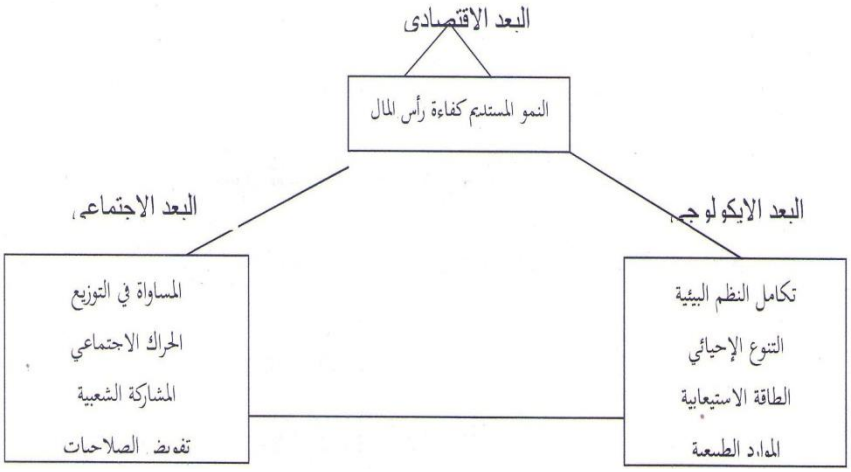

المصدر: عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبوزنط، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دارصفاء، عمان، الأردن، 2006،ص 41.

وقد حاول آخرون تمثيل العلاقة بين الأبعاد الثلاثة بشكل أكثر دقة وهو كالتالي :

إن كل بعد من الأبعاد الثلاثة يتكون من عدد من المنظومات الفرعية الأخرى أو العناصر والتي يحددها الشكل التالي:

الشكل رقم (02-05): تداخل أبعاد عملية التنمية المستدامة

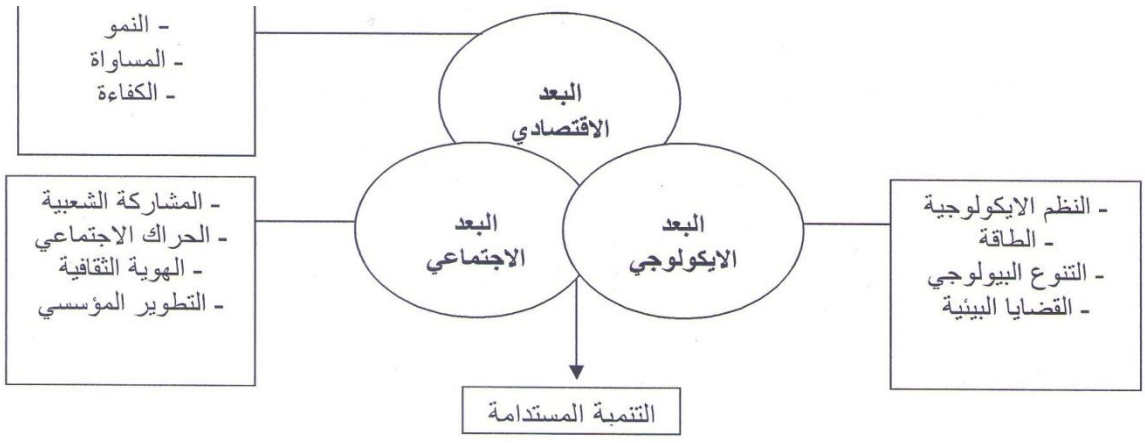

المصدر : عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء، عمان،الأردن، 2006، ص 42.

يحتوي الشكلان السابقان على إشارة إلى أن الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة هي أبعاد مترابطةومتداخلة ومتكاملة، ويمكن التعامل معها على أنها منظومات فرعية لمنظومة التنمية المستدامة.

وهناك من يرى أن التنمية المستدامة تتألف من ثلاثة عناصر رئيسية هي النمو الاقتصادي والعدالةالاجتماعية وحماية البيئة[1]:

أ. العنصر الاقتصادي، ويستند إلى المبدأ الذي يقضي بزيادة دخل المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل وبكفاءة. ويشير مفهوم "الاحتياجات" الأساسية لفقراء العالم الذين ينبغي إيلاءهم الأولوية الأولى.

ب. العنصر الاجتماعي، ويشير إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر، وإلى النهوض برفاه الناس، وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، والوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن، واحترام حقوق الإنسان، كما يشير إلى تنمية الثقافات المختلفة، والتنوع والتعددية، والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في صنع القرار.

ج. العنصر البيئي، ويتعلق بالحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية وعلى النظم الأيكلوجية والنهوض بها.

وبالرغم من أن هذه عناصر متشابكة إلا أن "النظر إلى التنمية المستدامة يختلف حسب زاوية المقاربة أو منهجية وخلفية التحليل، فالاقتصاديون سوف يركزون على الأهداف الاقتصادية أكثر من غيرها كما يؤكد البيئيون على أهمية حماية الطبيعة ويشدد الاجتماعيون على مبادئ العدالة الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة. ولهذا تختلف تعريفات الاستدامة من اختلاف المنظور . إن وجهة النظر هذه يتقاسمها معظم الباحثين في هذا المجال.

الفرع الثالث : الأبعاد الثانوية للتنمية المستدامة:

بالإضافة إلى الأبعاد الثلاثة السالفة الذكر، هناك من يضيف بعدا رابعا ويسمى بالبعد التكنولوجي وهناك من يسميه "بالبعد الإداري والتقني. إن هذا البعد هو الذي يهتم بالتحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ تنقل المجتمع إلى عصر يستخدم أقل قدر من الطاقة والموارد وأن يكون الهدف من هذه النظم التكنولوجية إنتاج حد أدنى من الغازات والملوثات واستخدام معايير معينة تؤدي إلى الحد من تدفق النفايات وتعيد النفايات داخليا.

فالبعد التكنولوجي هو عنصر مهم في تحقيق التنمية المستدامة، ذلك أنه "من أجل تحقيق التنمية المستدامة، فإنه لابد من التحول من تكنولوجيا تكثيف المواد إلى تكثيف تكنولوجيا المعلومات وهذا يعني التحول من الاعتماد على رأس المال الإنتاجي إلى الاعتماد على رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي وبالتالي فإن التنمية المستدامة يمكن أن تحدث فقط إذا تم الإنتاج بطرق ووسائل تعمل على صيانة وزيادة مخزون رأس المال بأنواعه الخمسة

المذكورة، وعليه فإن العمليات الاقتصادية الأساسية الثلاث الممثلة في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك لابد أن يضاف إليها عملية رابعة هي صيانة الموارد"[2].

1باتر محمد علي وردم، مرجع سبق ذكره، ص189.

2عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، مرجع سبق ذكره ، ص45.

في هذا المجال، فإن هناك من يرى أنه من أجل تحقيق التنمية المستدامة يجب مراعاة عدة أمور أهمها :

- استخدام تكنولوجيا أنظف.
- الحد من انبعاث الغازات.
- استخدام قوانين البيئة للحد من التدهور البيئي.
- إيجاد وسائل بديلة أو طاقة بديلة للمحروقات مثل الطاقة الشمسية وغيرها.
- الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون.

كما أن بعض المختصين حاولوا إدماج بعد خامس ضمن أبعاد التنمية المستدامة وسمي بالبعد الثقافي. وقد جاءت حتمية إدماج هذا البعد منذ سنة 2005 بعد المصادقة على الاتفاقية الدولية حول التنوع الثقافي[1]" .

وقد تم تمثيل أبعاد التنمية المستدامة بعد إدماج البعد الثقافي وفق هذا الشكل:

الشكل رقم(02-06) البعد الثقافي ضمن مرتكزات التنمية المستدامة

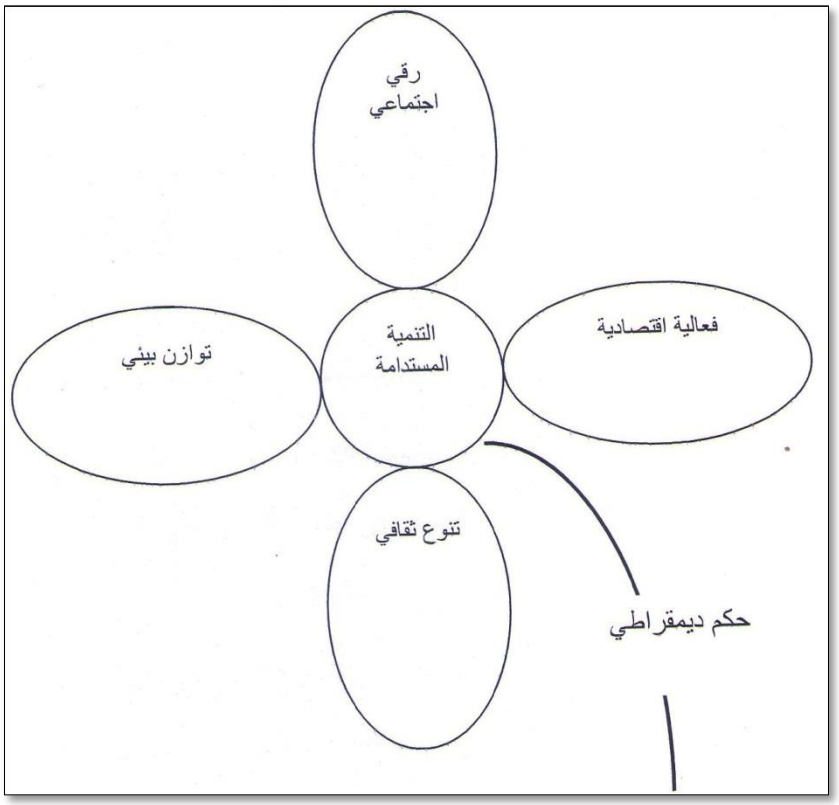

المرجع Développement durable et solidarité internationale : enjeux, bonnes pratiques, propositions pour un développement durable du sud et du nord, Haut conseil de la coopérationinternationale, Paris, France, juin 2006, page 15 :px;

1 Haut conseil de la coopération internationale, développement durable et solidarité internationale: enjeux, bonnes pratiques, propositions pour un développement durable du sud et du nord, Paris, France, juin 2006, p.15.

كما يرى باحثون آخرون أن هناك بعدا سادسا ويسمى بالبعد السياسي. هذا الأخير يرمز إلى أن تطبيق الحكم الديمقراطي هو الذي يسمح المساواة في توزيع الموارد بين أبناء الجيل وبين الأجيال وكذلك الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية.

المطلب الثاني: مبادئ التنمية المستدامة:

تقوم التنمية المستدامة على مجموعة مبادئ، تشكل الركائز التي تستند إليها في تحقيق استراتيجياتها الهادفة إلى تحقيق تنمية ورفاه الأجيال الحالية، دون المساس بقدرة وحقوق الأجيال القادمة في تلبية حاجياتهم نذكر أهمها:[1]

أولا: مبدأ الكفاءة في استخدام الموارد:

وذلك برفع مستويات المعيشة، يعني التزام صانعي السياسات باستخدام مجموعة من آليات التوزيع والمراقبة المالية، كالأسعار والضرائب لتنظيم استخدام الموارد، أي استخداما كفؤا للموارد الطبيعية المتاحة

ثانيا: مبدأ المرونة

معناه قدرة النظام على التكيف والمحافظة على بنيته ونماذج سلوكه في مواجهة الاضطرابات الخارجية، لأنه إذا ما خسرت هذه النظم مرونتها تصبح أكثر عرضة للتهديدات الأخرى.

ثالثا: مبدأ العدالة :

في هذا المبدأ تشير العدالة إلى انخفاض وتدهور قاعدة الموارد البيئية التي ينجم عنها عدم إرضاء احتياجات الشرائح الأكثر فقرا. لذا؛ فإن التنمية المستدامة تتطلب مساعدة هذه الفئات، لأنه ليس لديهم خيار بديل عن تدمير بيئتهم.]

رابعا: مبدأ الاحتياط:

هذا المبدأ منصوص عليه ضمن المبدأ الخامس عشر من إعلان (ريو) حول البيئة والتنمية، وهو بذلك يعطي معنى أوليا للمبدأ على أنه لا يحتاج إلى اليقين العلمي، كسبب لتأجيل اتخاذ تدابير احتياطية لحماية البيئة .في المادتين 3و4 من القانون المتعلق بالأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة.] وهذا المبدأ يوجب الدول اتخاذ التدابير اللازمة لاستدراك تدهور البيئة، حتى في حالة غياب اليقين العلمي القاطع حول الآثار الناجمة عن الأنشطة المزمع القيام بها. فالضرر الذي يسعى -مبدأ الاحتياط إلى منع وقوعه- هو ضرر يُستعصى على المعرفة العلمية المتاحة أن تؤكد وقوعه أو تحدد آثاره ونتائجه على البيئة إذا ما وقع، أي أن يكون هناك عدم وجود يقين علمي فيما يتعلق بماهية الضرر. والفكرة العامة لهذا المبدأ، هو أنه:(يجب اتخاذ تدابير عندما يكون هناك سبب كاف للاعتقاد بأن أي نشاط أو منتج قد يسبب أضرار جسيمة، والتي لا رجعة فيها على الصحة أو البيئة، قد تكون هذه التدابير لخفض أو وقف النشاط أو لمنع المنتج، من دون الحاجة إلى البحث عن دليل قاطع ورسمي إلى وجود علاقة سببية بين النشاط أو المنتج، والعواقب الوخيمة.

1مصطفى كمال طلبة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة،الطبعة الاولى،بيروت ، إنقاذ كوكبنا ، مركز دراسات الوحدة العربية،1995، ص274.

خامسا: مبدأ الملوث الدافع[1]:

تم النص على هذا المبدأ لأول مرة سنة 1972 كتوصية من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وذلك بموجب الاتفاق الذي حدث بين أعضاء هذه المنظمة حول وضع سياسة تنموية قائمة على أساس هذا المبدأ، ويقصد به حسب توصية هذه المنظمة، جعل التكاليف الخاصة بالوقاية ومكافحة التلوث تحملها السلطة العامة على عاتق الملوث.] ونصت عليه القوانين الداخلية منها القوانين الجزائرية، حيث أقره المشرع الجزائري، وتم تطبيقه وتكريسه من خلال العديد من القوانين المالية. يتسم هذا المبدأ بالمرونة ويمكن إنفاذه تشريعيا بوسائل جزائية أو مدنية أو إدارية أو حتى مالية.] وذلك من خلال فرض العقوبات الجزائية والمالية على الملوث، ووضع قواعد فعّالة للمسؤولية المدنية عن الأضرار البيئية تلائم خصوصيات الضرر البيئي والمسائل الفنية والقانونية المرتبطة به. وإداريا من خلال نظام الترخيص المسبق للأنشطة المختلفة وفرض إجراء دراسات تقييم الأثر البيئي لتلك الأنشطة مع ما تقتضيه تلك الدراسات من تكاليف مالية وخبرات تقنية. وما يُعاب على هذه المبدأ هو أنه مقبول في المسائل القابلة للترميم والإصلاح وإعادة الأمور إلى الحالة التي كانت عليه، ومرفوض تماما، حيث لا يمكن ذلك إذا كان الدمار المنتظر أكثر من منفعته لشخص أو مجموعة أشخاص. ومن جهة أخرى فقد وُجد هذا المبدأ طريقه إلى التطبيقات القضائية، ففي حكمه الصادر بتاريخ 23 سبتمبر، أمر القاضي الهولندي تمسكه بمبدأ الملوث الدافع في قضية بين فرنسا وهولندا، حيث تتلخص وقائع هذه القضية في أن شركة فرنسية

- (MDPA) تدير بعض المناجم في مقاطعة ألساس (ALSACE) بفرنسا، وتقوم بإفراغ نفاياتها من الأملاح السامة في نهر الراين، مما أدى إلى تلوث النهر عبر الحدود بين فرنسا وهولندا، وتأثر مستخدمي النهر في هولندا، ومن أهم ما جاء في الحكم: (أنه على الرغم من أن الشركة الفرنسية لها الحق من حيث المبدأ في استخدام نهر الراين، إلا إنها وفي ضوء حجم النفايات المفرغة، ملزمة بتقديم العناية الواجبة لمنع التلوث أو تقليل مخاطره على البيئة، وأقرت بدفع تعويض عن الأضرار الناتجة وفقا لمبدأ (الملوث الدافع)

سادسا: مبدأ المشاركة:

هذا المبدأ يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلامة في اتخاذ قرارات جماعية من خلال الحوار خصوصا في مجال التخطيط ووضع السياسات وتنفيذها، فالتنمية المستدامة تبدأ في المستوى المحلي، ويعني أنها تنمية من أسفل التي تمكن الهيئات الرسمية والشعبية بوجه عام من المشاركة في خطوات إعداد وتنفيذ ومتابعة خطط التنمية

سابعا: مبدأ الإدماج[2]:

ظهر هذا المبدأ ضمن الفصل الثالث من جدول أعمال القرن الـ21 في المتطلبات الرئيسية اللازمة لدمج الأبعاد البيئية عند وضع القرار، بما في ذلك المسائل المتعلقة بدمج البيئة والتنمية على مستويات السياسة والتخطيط

1زرنوح ياسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر،2009 ،ص124.

2عثمان محمد غنيم وماجدة أبوزيط ، **التنمية المستدامة**، الطبعة الأولى، عمان ،دار صفاء للنشر والتوزيع، 2007 ، ص5.

والإدارة، والإطار القانوني والتنظيمي ذي الصلة والاستخدام الكفؤ للأدوات الاقتصادية وحوافز السوق، وكذلك التوصية بإنشاء نظام محاسبي جديد يتضمن تلك الاعتبارات. حيث أصبح من الواضح بأن وضع الاعتبارات البيئية في حسابات المخططات الإنمائية بما في ذلك تقييم الآثار البيئية للمشروع قبل البدء في تنفيذه، يعطي أبعاداً جديدة لقيمة الموارد واستخدامها على أساس تحليل التكلفة والفائدة، وكيف يمكن المحافظة عليها، فضلا عما سيعود عن ذلك من فوائد اقتصادية، بالإضافة طبعا لتحقيق هدف المحافظة

والخلاصة أنه عندما يتعلق الأمر بحماية البيئة، فإن الوقاية تكون أرخص كثيرا وأكثر فعالية من العلاج، حيث تسعى معظم الدول إلى تقييم تخفيف الضرر المحتمل من الاستثمارات الجديدة في البنية التحتية، عن طريق الاستشراف والرشاد في التفكير واختيار الحلول،وباتت تضع في الحسبان التكاليف والمنافع البيئية عند تصميم استراتيجياتها المتعلقة بالطاقة، كما أنها تجعل من البيئة عنصراً فعالا في إطار السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والتجارية والبيئية.

المطلب الثالث : أهداف التنمية المستدامة:

للتنمية المستدامة مجموعة من الأهداف التي تسعى لتحقيقها من خلال آلياتها وما تحتويه والتي تتلخص في[1]:

1. تحقيق حياة أفضل للسكان وذلك من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية وعن طريق التركيز على مجالات وجوانب النمو وكيفية تحقيق نمو جيد للمجتمع سواء الاقتصادي أو الاجتماعي والنفسي والروحي، يكون بشكل مقبول وديمقراطي.
2. احترام البيئة الطبيعية: إن الارتباط الوثيق بين التنمية المستدامة والبيئة هو الذي أدى إلى أن يكون الهدف الرئيسي وراء التنمية المستدامة هو الحفاظ على البيئة واحترامها لتصبح علاقة تكامل وانسجام ، فنظافة البيئة أساس حياة الإنسان ، فحماية البيئة تؤدي إلى ترقية تنمية وطنية مستدامة بتحسين شروط المعيشة والعمل على ضمان إطار معيشي سليم يحقق تنمية مستدامة للمجتمع ككل.
3. تهدف التنمية المستدامة إلى توعية السكان بالمشكلات والمخاطر البيئية التي تحدث فبالتوعية تحدث تنمية بالمسؤولية تجاه أهمية الحفاظ على البيئة، وفي حث الأفراد على إيجاد حلول لإعداد وتنفيذ ومتابعة برامج ومشاريع وسياسات التنمية المستدامة (تنشئة بيئية)
4. وكذلك تسعى لتحقيق استغلال أمثل واستخدام عقلاني للموارد ، فالتنمية المستدامة لتحقيق أهدافها عليها بتوظيف استغلال هذه الموارد بشكل عقلاني مخطط له ومدروس لكي لا تستنزف وتدمر هذه الموارد وتفقدها،فالحفاظ على متطلبات الأجيال القادمة.
5. ربط التكنولوجيا الحديثة والمعاصرة بأهداف المجتمع وذلك بتوظيف هذه الوسائل بما يحقق ويخدم ... المجتمع، وذلك باستغلالها لما يحقق تنمية للأفراد والمجتمع وفي تحقيق الأهداف المنشودة دون أن تكون له أثار سلبية على المجتمع.

1عثمان محمد غنيم ، وماجدة أبو زنط ، مرجع صبق ذكره ، ص30.31

6. إحداث تغيير مستمر في حاجات وأولويات المجتمع ، وذلك بتحقيق التوازن التي بواسطته يفعل التنمية الاقتصادية ويؤدي إلى التحكم في المشكلات البيئة الخاصة وبدوره يؤدي إلى إيجاد بدائل مناسبة لهذه المشاكل.

خلاصة الفصل :

التنمية المستدامة من خلال التعاريف السابقة تعني تلك التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال باحتياجات المستقبل والتنمية المستدامة لانقصر عن التنمية الاقتصادية فحسب،بل تتعدى ذلك فهي تشمل في كل المجالات الاجتماعية والبيئية والبشرية ورأس المال وغيرها، فهي تتطلب تغيرا في محتوى النمو بحيث تصبح اقل مادية واستخدامها أما للطاقة واثر عدالة.

والتنمية المستدامة عدة خصائص من بينها الاستمرارية بمعنى أن التنمية هي على المدى الطويل وأيضا التوازن البيئ بمعنى تحقيق توافق وتوازن بين البيئة والسكان والطبيعة.

يسعى من خلالها تحقيق العديد من الأهداف من بينها ضمان الاستدامة البيئة واستئصال الفقر

وتحقيق هذه التنمية من خلال عدة مبادئ من بينها المشاركة الشعبية ،مبدأ النمو المشتركة ومبدأ استمرار الموارد الاقتصادية ولها عدة أبعاد منها البعد الاجتماعي والاقتصادي والتي والسياسي تسعى من خلال كل هذه العناصر نجدها تشترك في أن التنمية المستدامة تتطلب الآخذ بعين الاعتبار الحاجات فكرة حدودية الموارد والنظر إلى العالم بنظرة كلية ونظام مرتبط.

الفصل الثالث

سياسة التنمية المستدامة وتأثيرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر

مقدمة الفصل:

إن الوضعية الاقتصادية للجزائر بعد الاستقلال أدت إلى محاولة وضع إستراتيجية تنموية تهدف إلى تنمية شاملة و مقابل هدا قامت بهيكلة القطاع الفلاحي و الهدف منه الوصول إلى الاستقلال الاقتصادي , و مع بداية الثمانينات شهدت تطورات متناقضة من الوجهة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية في حين يشهد العالم تحولات اقتصادية عميقة و سريعة إلى جانب انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة حيث يفرض على الاقتصاد الوطني تحديات كبيرة و التأقلم معها يتطلب البحث عن السياسات التنموية و الوسائل

الكفيلة لمواجهة دلك بأساليب عصرية تنصب على دعم الإصلاحات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية.

ومند 1986 أصبحت الحاجة الماسة لإعادة هيكلة المنشآت العامة وتكاملها، وبعدها دخلت الجزائر في سلسلة تعديلات هيكلية مع صندوق النقد الدولي كاستراتيجيات لتحقيق التنمية المستدامة. وظهر الاهتمام المتزايد للدولة بموضوع الحكم الراشد من خلال محاولة الاعتماد على ما جاء في دراسات البنك الدولي ومشاريعه حول الحكم الراشد ومحاولة فهم آليات تطبيق الأسس النظرية له، محاولة التمسك بالمعايير المشتركة المكونة لمنظومة القيم الديمقراطية ووضع الأسس لبناء دولة ديمقراطية وتعزز العدالة الاجتماعية كمعايير لتفعيل الحكم الراشد في دعم مسار التنمية المستدامة.

وهدا ما سنتطرق إليه من خلال الفصل الثالث المتمثل في مجموعة من المباحث ،المتمثلة في سياسات وبرامج الانتعاش الاقتصادي كإستراتيجية جديدة للتنمية المستدامة ، ولكن قبل هدا سنتطرق إلى معرفة مدى تطور سياسة التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر ، والمبحث الرابع سنذكر فيه آفاق التنمية المستدامة في الجزائر 2015-2019 .

وفي الأخير تحدثنا عن تجربة الجزائر في إعداد مؤشرات التنمية المستدامة وهدا ما ذكرناه في المبحث الخامس.

المبحث الأول :تطور سياسة التنمية المستدامة و تحدياتها في الجزائر

إن تجسيد إدارة التنمية المستدامة في الجزائر كان على مراحل تطبيقا لعدة مبادئ أهمها مبدأ الملوث الدافع الذي تبنته الجزائر منذ سنة 2002، وتطبيقا لأجندة القرن 21 و كذا المواثيق و المعاهدات الدولية المختلفة لتنخرط في مسعى تجسيد التنمية المستدامة انطلاقا من رسم إستراتيجيتها الوطنية في ذات الشأن، و من خلال وضعها لعدة آليات و ميكانيزمات مؤسسية ، تشريعية، اقتصادية و تنظيمية لضمان إدماج البيئة و التنمية في عملية اتخاذ القرار.

المطلب الأول : تطور سياسة التنمية المستدامة في الجزائر[1]

تعد الجزائر اليوم من الفاعلين الدوليين في مجال التنمية المستدامة، باعتبارها عضوة ضمن برنامج الأمم المتحدة للبيئة وكذا مشاركاتها في الفعاليات والمؤتمرات والقمم المناخية العالمية، وحتي على المستوى الداخلي بمجهوداتها التشريعية والمالية والمؤسساتية المكرسة لمفهوم التنمية المستدامة التي أصبحت ضمن أولويات أجندتها السياسية والتي أضحت بمثابة قاعدة دستورية بما تتميز به القواعد الدستورية من حصانة حسب التعديل الدستوري لسنة 2016، غير أن هذه المكانة التي وصلت لها التنمية المستدامة في الجزائر إنما تعود إلى عدة إرهاصات وتأثيرات لظروف دولية و داخلية عبر فترات ومراحل زمنية.

أولا : مرحلة الإرهاصات:

تشكل مرحلة الإرهاصات بداية توجه الدولة الجزائرية نحو حماية بيئتها، غير أن هذا الاهتمام بالبيئة قد يكون مجرد ردة فعل لإعادة إعمار ما خلفه المستعمر الفرنسي، أو قد تكون استجابة لنداءات دولية .

1- **الاهتمام بالبعد البيئي بعد الاستقلال** : توجهت الجزائر بعد الاستقلال إلى انتهاج السياسات العامة الكفيلة بحماية البيئة جراء ما خلفه المستعمر الفرنسي من خراب ودمار شامل ومن تحريق وتهديم البنى التحتية واستنزاف للموارد الطبيعية وتلويث البيئة بكل مكوناتها، ما استدعى من الجزائر ضرورة إدخال قضية حماية البيئة ضمن سياساتها العامة لإعادة التوازن الايكولوجي ومحو كل الآثار الاستدمارية على البيئة، فتوجهت الجزائر في سياساتها إلى تهيئة البنى التحتية من المراكز الصناعية والمنشآت الكبرى وإصلاح السدود والمساحات الزراعية، غير أن هذه الاهتمامات لا تعدو أن تكون سوى حتمية لتنمية البلاد خروجا من دائرة التخلف باعتبارها سياسات تنموية أكثر منها سياسة بيئية كونها لم تعطي الأولوية للبيئة ضمن أهدافها.

2- **مشاركة الجزائر في ندوة استوكهولم** : تشابهت مواقف الدول النامية التي عبرت عن تخوفها من المبادرة الداعية لإثارة القضايا البيئية كونها مجرد محاولة من دول الشمال للتنصل من مسؤولياتها تجاه مساعدتها على إحداث التنمية، بدواعي توجيه مواردها في مشروعات البيئة تحقيقا لمصلحة الدول النامية والمتقدمة على حد السواء، ولقد عبرت دولة الهند عن هذا الموقف جراء الصرخة التي أطلقتها رئيسة وزرائها "أنديرا غاندي" في المؤتمر مشيدة أن مشكلة الفقر باتت تنخر الدول النامية أكثر مما تنخره القضايا البيئية لهذا دعت إلى ضرورة التوجه لمكافحة الفقر كأولوية سباقة لقضايا البيئة التي اعتبرتها دول الجنوب مجرد ترفلا تقدر عليه شعوبهم.

[1] عصماني خديجة ، عمومنا الغالية ،اشكالية التنمية المستدامة في الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة اليسانس في العلوم السياسية تنظيمات سياسية و ادارية 2012-2013 ، ص 40.

و الجزائر هي الأخرى كانت من بين الدول النامية المشاركة في المؤتمر والمعارضة لهذا الطرح الغربي، حيث أشار ممثلها عن ضرورة توجه الدول حديثة الاستقلال إلى الاهتمام بنموها الاقتصادي أولا، مشيرا إلى البعد التاريخي المتمثل في مخلفات المستعمر الفرنسي من تدهور بيئي ومختلف مظاهر التخلف التي تستدعي ضرورة ترجيح البناء والتشييد الاقتصادي، وأن دعوة الأطراف إلى الاهتمام بالمجال البيئي على حساب المجال الاقتصادي ما هو إلا بعد سياسي وحيلة إمبريالية لضرب اقتصاديات الدول الحديثة الاستقلال، وأكدت رفضها لهذا الطرح الغربي من خلال عقد قمة الجزائر لدول عدم الانحياز سنة 1973ضمن المؤتمر الرابع لقمة عدم الانحياز، المنظم في الجزائر في سبتمبر 1973، لإقامة نظام اقتصادي دولي جديد أكثر عدالة (NIEO) و أقدر على تحقيق التقدم لمجموع البشرية و صيانة السلام العالمي .

غير أن مناهضة الجزائر لهذا الطرح البيئي في مؤتمر استوكهولم، لا يعبر عن عدم إيلاء الجزائر الاهتمامها بالعنصر البيئي بقدر ما يعبر عن مناهضة توجه سياسي معين، وهو ما ظهر في اهتمام الدولة بحماية البيئة من خلال ظهور بوادر تشريعية لإنشاء المجلس الوطني للبيئة سنة 1974 كهيئة استشارية تقدم اقتراحات في مجال البيئة.

ثانيا : مرحلة التأسيس التشريعي للتنمية المستدامة في الجزائر:

اتجهت الجزائر في هذه المرحلة إلى تبني المقاربة القانونية في رسم سياساتها البيئية، وذلك جراء تفاقم المشاكل البيئية في ظل تصاعد الاهتمام الدولي بقضايا البيئة من جهة أخرى، ما استدعى منها التوجه إلى التأسيس القانوني لتحقيق التكامل بين متطلبات البيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ليبادر المشرع بدمج البعد البيئي ضمن تشريعاته وذلك بإصدار القانون رقم 03183 كأول قانون يعنى بالمسائل البيئية ، هذا القانون الذي سطر المبادئ العامة لحماية البيئة، ليشكل نهضة قانونية مكرسة لحماية البيئة والطبيعة من جميع أشكال الاستنزاف، و يفتح بذلك المجال واسعا للمزيد من القوانين والتنظيمات المعنية بحماية و تأطير مختلف الأنشطة المؤثرة على البيئة والإنسان و أهمها قانون "تدابير حماية المحيط والبيئة" الذي عبر المشرع من خلاله على علاقة حماية البيئة بحماية صحة الإنسان، كما تلاه صدور القانون المتعلق بالتهيئة العمرانية سنة 1987، والذي يكرس توجه الدولة نحو انتهاج سياسة التوزيع المحكم والأمثل للأنشطة الاقتصادية والموارد البيئية والطبيعية، غير أن الاعتراف الدستوري بتوجه الدولة نحو بناء سياسة بيئية كان غائبا في ظل دستور 1989، والذي اكتفى بالنص على الحماية الصحية

والتكفل بالوقاية من الأمراض الوبائية ومكافحتها ، ثم صدرت مع بداية التسعينات القوانين العضوية لكل من الولاية والبلدية التي منحت للجماعات المحلية مهام واختصاصات في مجال الحفاظ على البيئة والفضاءات الطبيعية حيث نصت المادة 58 من قانون الولاية على اختصاص المجلس الشعبي الولائي في أعمال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وكذا تهيئة الإقليم الولائي وحماية البيئة و ترقيتها ، وأضافت المادة 78 أنه ملزم كذلك بالسهر على أعمال الوقاية الصحية واتخاذ الإجراءات المشجعة

لإنشاء هياكل مرتبطة بمراقبة وحفظ الصحة، كما أكدت المادة 66 من جهتها على ضرورة المبادرة بحماية الأراضي الفلاحية.

و فيما يخص قانون البلدية، فبالرجوع إلى نصا لمادة 107 منه نجد أنه نصعلى ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة الأوبئة كإجراء هادف من جهته لحماية البيئة ، ثم أصدرت الجزائر قانون جديد التهيئة والتعمير رقم 90-29 والذي يؤطر المجال الحضري و يهدف إلى وقاية المحيط و الأوساط الطبيعية .

لتعبر كل هذه القوانين والتشريعات عن توجه الجزائر في رسم سياستها البيئية أكثر منها لرسم سياسة التنمية المستدامة، مشكلة بذلك اللبنة الأولى لبناء قاعدة في الحفاظ على البيئة كانطلاقة محتشمة للجزائر اتجاه التنمية المستدامة والتي تم تجسيدها ضمن المرحلة الموالية .

ثالثا : مرحلة التخطيط الإستراتيجي للتنمية المستدامة في الجزائر:

أوضحت الجزائر من خلال مشاركتها في مؤتمر قمة الأرض بريودي جانيرو سنة 1992، ومؤتمر جوهانسبورغ لسنة 2002 حول التنمية المستدامة، موقفها المتدرج في قبول السياسات البيئية وذلك بالتوافق مع تبلور ووضوح السياسات البيئية الدولية بحيث كانت لهذه التطورات الدولية تأثيرها من جهة، ومن جهة أخرى فان حالة البيئة على المستوى الداخلي في الجزائر شكلت ضرورة حتمية لانتهاج سياسة التنمية المستدامة، وبالأخص تدهور موارد التربة، محدودية الموارد المائية وانخفاضها، التوسع الديمغرافي والحضري غير المنضبط، سوء التصنيع وما نتج عنه من تلوثات صناعية كانت السبب في مشاكل صحية خطيرة، التصحر وتدهور التنوع البيولوجي، إضافة إلى تأثيرات التغيرات المناخية، هذه الحالة التي تم رصدها بموجب التقرير الوطني حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر لسنة 2000 كانت بمثابة الانطلاقة لوضع خطة عمل وطنية للبيئة والتنمية المستدامة (PNAE-DD) السنة 2001 والتي شكلت نقطة الانبثاق العملي للتجسيد الفعلي لسياسة التنمية المستدامة من خلال التخطيط الاستراتيجي لمواردها البيئية والاقتصادية ضمن خياراتها المجتمعية والتي تجسدت بانطلاق الحكومة الجزائرية في تنفيذ إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة لتشكل ثمرة النضوج الحقيقي لمفهوم التنمية المستدامة في الجزائر والتي تهدف إلى :

- إشراك جميع الوزارات والهيئات غير الممركزة والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني الذي يكون له قوة الاقتراح.

- دمج الاستدامة البيئية ضمن إستراتيجيتها من أجل تحقيق النمو المستدام والحد من الفقر

- رسم السياسات العامة الفعالة لتنظيم العوامل البيئية الخارجية للنمو وبالأخص المرتبطة بأنشطة القطاع الخاص.

وهذا من أجل تحقيق أهداف رئيسية متمثلة في تحسين الصحة ونوعية الحياة، الحفاظ على إنتاجية رأس المال الطبيعي، الحد من الخسائر الاقتصادية وتحسين القدرة التنافسية، و أخيرا المساهمة في حماية البيئة الإقليمية والعالمية.

لتتولى الجزائر بدءا من هذا، تفعيل سياسة التنمية المستدامة من خلال تأطيرها قانونيا بإصدار جملة من القوانين سيما القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19/07/2003المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة الذي جاء كثمرة لمشاركة الجزائر في المحافل الدولية ومصادقتها على اتفاقية ريودي جانيرو المنعقدة بالبرازيل ليعتبر نقطة تحول هامة في مسار التنمية المستدامة بالجزائر لتضمنه جملة من الأهداف والمبادئ التي تجسد حماية البيئة وتفعيل التنمية المستدامة.

وما تلاه من لائحة هامة من المراسيم والقوانين والتي ستتفصل فيها الدراسة ضمن الأدوات التشريعية الإدارة التنمية المستدامة في الجزائر (المطلب الثالث)، وصولا إلى التعديل الدستوري لسنة 2016 والذي تضمن في المادة 19 منه تكريسا لمفهوم التنمية المستدامة ، إذ أن النص

على مفهوم التنمية المستدامة كنهج أساسي للدولة الجزائرية ضمن أسمى قوانينها وهو الدستور بموجب التعديل الدستوري لسنة 2016 ،إنما يعكس الإرادة السياسية الداعمة لنهج التنمية المستدامة كخيار إستراتيجي ضمن أولويات الدولة الجزائرية التي تعمد إلى تحقيق وضمان تفعيلها بكل الوسائل، بيد أن المؤسس الجزائري لم يذكر مصطلح التنمية المستدامة غير أنه عبر عن مضمونها ومبادئها، وهو ضمان الدولة لمبدأ " الحفاظ على الموارد الطبيعية من خلال ضمانها للاستعمال الرشيد للموارد الطبيعية وحماية الأراضي الفلاحية والموارد المائية، والمبدأ الثاني وهو "مبدأ التضامن بين الأجيال" من خلال نصه على الحفاظ على هذه الموارد الطبيعية لصالح الأجيال القادمة وهو ما يحقق مبدأ الاستدامة .

كما ساهمت المجهودات الدولية للجزائر في مجال البيئة في تبلور سياسة التنمية المستدامة من خلال مشاركاتها في المؤتمرات الدولية، وانضمامها إلى المنظمات العالمية وكذا توقيعها على مختلف المعاهدات والمواثيق والاتفاقيات الدولية التي تنص على حماية البيئة منها (برنامج الأمم المتحدة والمعروف باسم منظمة الشؤون البيئية الذي يشرف

عليه برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتصبح من الدول التي لها اتفاقيات ومشاركات أورومتوسطية، عربية و عالمية في حماية البيئة والتنمية المستدامة، إضافة إلى مشاركاتها في القمم المناخية السنوية.

كما تجدر الإشارة إلى دور أدوات التنمية المستدامة المختلفة والتي ساهمت عبر مختلف الفترات الزمنية في التجسيد الفعلي لهذه السياسة على ارض الواقع، و بغض النظر عن القوانين المذكورة هناك ترسانة مكملة من التشريعات المختلفة و المؤطرة للعناصر البيئية والاقتصادية والاجتماعية، اضافة الى المصادقة على الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية وكذا انتهاج سياسة الجباية البيئية استنادا إلى مبدأ الملوث الدافع، والمخططات القطاعية المختلفة وكذا تأسيس الهياكل الإدارية على المستوى المركزي والمحلي لتنفيذ ومتابعة سياسة التنمية المستدامة لتشكل في مجملها رصيدا من الأدوات الفاعلة لتحقيق التنمية المستدامة وهو ما سيتم التفصيل فيه ضمن مطالب الدراسة التالية .

المطلب الثاني :تحديات التنمية المستدامة في الجزائر[1]

أدركت الجزائر على غرار باقي دول العالم أهمية إقامة توازن بين واجبات حماية البيئة و متطلبات التنمية من خلال الإدارة الحكيمة للموارد، و لتجسيد هذا الهدف اتخذت إجراءات و سياسات من شأنها تحسين الأوضاع المعيشية و الاقتصادية و الاجتماعية و الصحية للمواطن لكنها اصطدمت بمعوقات حالت دونها تحقيق الهدف المنشود ومن بين المعوقات نجد:

- **مشكل التصحر**: يعد التصحر مشكلة رئيسية تؤثر في مستقبل الزراعة بالجزائر، فهناك الكثير من مساحات الأراضي المعرضة إلى هذا الخطر.

❖ **مشكلة التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية**: هناك مساحات هائلة يتم تحويلها

إلى مباني، مع فقدان كميات كبيرة من الغابات بفعل الحرائق و الطفيليات و لقد انخفض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية، من1.1هكتار في عام 1962 م إلى 0.35 هكتار في عام 1980 م، و يتوقع أن يقل عن 0.15 هكتار مع منتصف القرن الحالي.

❖ **تلوث البيئة**: تفاقم مشكل التلوث في الجزائر بشكل مقلق، ونظرا للنمو السكاني المتزايد، إذ ينمو السكان بشكل لا يمكن للموارد البيئية المتوفرة أن تتحمله، فضلا عما تولده من ضغوط في مجالات السكن، والعناية الصحية، الطاقة و المياه، والخدمات وغيرها من المتطلبات الأساسية فلقد تضاعف عدد السكان في الجزائر أكثر من 5 مرات ما بين عامي 1962 م.

2002م من 6 مليون إلى أكثر من 30.6 مليون نسمة بمعدل زيادة يفوق0.3 % سنويا

، حيث يتوقع أن يصل حوالي 42 مليون نسمة مع حلول عام 2020 م.

❖ **تلوث الهواء** : تشكل السيارات خاصة القديمة منها أهم ملوث للبيئة في المدن الكبرى، ففي

الجزائر هناك نسبة عالية من السيارات المفترض إبعادها عن الاستعمال، إضافة إلى الحجم الهائل للنفايات الطبية التي يتم حرقها بطريقة غير سليمة و غير صحية لتقليل التكلفة و التهرب من دفع الضرائب، و يقدر حجمها بحوالي 124 ألف طن سنويا، منها 22 طن فضلات متعفنة شديدة الخطورة على الصحة، و 29 ألف طن فضلات سامة.

❖ **تلوث المياه**: يجمع علماء البيئة على المستوى العالمي أن الألفية الثالثة هي ألفية الذهب الأبيض الماء الصالح للشرب)، هذا نظرا لتوقع نقص في عرض هذا الأخير مقابل الزيادة في الطلب العالمي عليه، ومن أهم عوامل تلوث المياه قصور خدمات الصرف الصحي و التخلص من مخلفاته، التخلص من مخلفات الصناعة بدون معالجتها، وإن عولجت فيتم ذلك بشكل جزئي، وتسرب المواد الكيميائية والمبيدات الحشرية في الأرض وتلويث المياه الجوفية.

وتبين دراسة حديثة قامت بها الوكالة الوطنية للموارد المائية في الجزائر، عن نوعية المياه المستهلكة أن 40 % منها ذات نوعية جيدة، و45 % ذات نوعية مرضية بينما 15 % ذات نوعية رديئة.

و فيما يخص الحد من مشكل نقص المياه على مستوى الجزائر العاصمة و بعض المدن الساحلية الكبرى، لجأت الحكومة إلى إنشاء محطات تحلية مياه البحر والتي كلفت حوالي 25 مليون دولار أمريكي، تصل قدرتها إلى 200 ألف متر مكعب يوميا.

❖ **تكدس الديون و الفقر**: حيث تستنزف الديون التي تتكبدها الدول الدول أكثر من نصف الدخل القومي لها مما يتسبب بالفقر للشعوب و انعدام عنصر الأمن و الأمان: تعد الحروب الداخلية مع غياب الأمن و الاستقرار أمرا مستنزفا للأموال في الدول التي تعاني من سباق التسلح و الحروب الداخلية.

❖ **تدني مستويات الإمكانيات التقنية و الخبرات الفنية و تراجعها**: نظرا لتوجه العقول المفكرة في الدول إلى الهجرة الى الدول المتقدمة و يعود الأمر بالسلب على خطط التنمية.

و سوء الأوضاع الاقتصادية و تفشي البطالة بين فئات المجتمع، إذ يساهم ذلك في إضعاف التنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني : سياسات وبرامج الإنعاش الاقتصادي كإستراتيجية جديدة للتنمية المستدامة[1]

إن الوضعية الاقتصادية للجزائر سنوات ما بعد الاستقلال أدت إلى محاولة وضع إستراتيجية تنموية تهدف إلى تنمية شاملة قائمة على الصناعة و استثمارات الدولة ومقابل هذا قامت بهيكلة القطاع الفلاحي و الهدف من كل هذا هو الوصول غالى الاستقلال الاقتصادي , ان الإصلاحات الاقتصادية و المؤسساتية التي طبقتها الجزائر منذ أواخر الثمانينات كان هدفها إعادة التوازن على مستوى الاقتصاد الكلي و بعث عجلة التنمية إلى تطبيق الحرية السياسية الذي يزيد من حركة الشفافية و المساءلة و تفويض السلطات للمجمع المدني.

و في هذا الإطار سعت الجزائر من خلال الإصلاحات لاقتصادية وسن القوانين و التشريعات المرتبطة ببرنامج الإنعاش الاقتصادي إلى تهيئة البيئة المناسبة لنمو الاقتصاد المستدام بما يتلاءم و الإمكانات المتوفرة لديها لخدمة التنمية المستدامة و هذا ما سنتطرق من خلال التعرض السياسات التنموية في ظل برامج الإنعاش من خلال :

المطلب الأول : برامج الإنعاش الاقتصادي للفترة(2001-2004)

هو عبارة عن دعم يقدم إلى الاقتصاد بهدف تدعيم النمو الاقتصادي ,فهو عبارة عم مشروع حكومي ذو طبيعة اقتصادية وقد تم تسيطر من خال هذا البرنامج مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:[1]

- اختتام العمليات التي هي في طور الانجاز

- إعادة الاعتبار والصيانة البنى التحتية.

- مستوى نضج المشاريع.

- توفير الوسائل و القدرات لإنجاز, ولاسيما منها الوطنية.

- العمليات الجديدة المستجيبة لأهداف البرنامج والمستعدة في الانطلاق فيها مباشرة.

نستعرض محتوى البرنامج على مختلف القطاعات:

1-دعم النشاطات الإنتاجية :

ا - **الفلاحة** : يتمحور حول البرامج (PNDA) بتكلفة قدرها65 مليار دج يندرج هذا البرنامج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لمرتبطة ب:

[1]-سمير جعفر ، التنمية المستدامة واستراتيجيات تطبيقها في الجزائر دراسة حالة الجزائر ، مدكرة شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية 2018-2019 ص 61 .

- تكثيف الإنتاج الفلاحي شاملة المواد الواسعة الاستهلاك و ترقية الصادرات من الانتاجات الزراعية.

- إعادة أنظمة النتاج للتكفل أحسن بظاهرة الجفاف في إطار إجراء خاص.

- حماية الأحواض المنحدرة والمصبات وتوسيع مناصب شغل الريفي.

- حماية النظام البيئي الرعوي وتحسين العرض العلفي.

- مكافحة الفقر و التهميش, لاسيما عم طريق مشاريع تجريبية للتنمية الجماعية ومعالجة ديون الفلاحين.

ب- **الصيد و الموارد المائية** : نظرا لطول الساحل الجزائري ,فان هذا القطاع لا يحظى بالعناية المستحقة له يمكن القول أن الصيد مصدر ثروة لم يستغل بكفاية, فالبرنامج يتضمن أساسا في عمليات البناء, التصليح والصيانة البحرية..... , الخ ,والتكييف, التقييم, التبريد, النقل..., الخ, و يقدر المبلغ الإجمالي لتمويل هذا البرنامج ب9.5 مليا دج.

ت- **التجهيزات الهيكلية للعمران** : تهدف إلى تحسين إطار معيشة حياة سكان المراكز الحضرية الكبرى حيث يتمركز الفقر والعزلة, تم تقدير هذا البرنامج ب1331.2 مليار دج .

خ- **تأمين الموانئ و المطارات والطرقات** : يهدف البرنامج إلى تعزيز الأمن عبر نقاط دخول الموانئ والمطارات و الطرقات بواسطة وسائل الكشف و المراقبة قصد حماية الاقتصاد الوطني من الغش و المساس بكل أنواعه حيث قدرت تكلفته ب 1.7مليار دج .

د - **الاتصالات** : مشروع حظيرة تكنولوجية للمدينة الجديدة لسيدس عبد لله تكلفة هذا المشروع تقدر ب ملاير دج.

إحياء الفضاءات الريفية بالجبال الهضاب العليا و الواحات : البرنامج ينص على حماية الفضاءات الساحلية على طول الخط الساحلي, و المحافظ على مستوى مناطق الهضاب العليا و الجنوب, وإعطاء نفس جديد لإحياء المحرومة على مستوى المراكز الحضرية, سيسمح بتحسين ملحوظ في حياة السكان المعنيين, وخلق مناصب الشغل.

وتوزع الغلاف المالي حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (03-01) يوضح توزيع الغلافات المالية للخدمات العامة وفق برنامج الإنعاش الاقتصادي

القطاعات	المبالغ المخصصة (مليار دج)
البنى التحتية للموارد المائية	31.3
البنى التحتية للسكك الحديدية	54.6
الانشغال العمومية	45.3
المجموع الاول : التجهيزات الهيكلية للعمران	131.2
المجموع الثاني : الموانئ و المطارات و الطرقات	1.7
المجموع الثالث : الاتصالات	10
المحيط	6.1
الطاقة	16.8
الفلاحة (حماية الاحواض المنحدرة)	9.1
السكن	35.6
المجموع الثالث : احياء الفضاءات الريفية بالجبال الهضاب العليا و الواحات	27.6
المجموع الكلي المجموع الاول المجموع الثاني المجموع الثالث	210.5 210.5

المصدر : سمير جعفر ، التنمية المستدامة واستراتيجيات تطبيقها في الجزائر دراسة حالة الجزائر ، مدكرة شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية 2018-2019 ص 61 .

يتطلب تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي مجموعة من التعديلات المؤسسية و الهيكلية و موارد مالية ومادية وبشرية, من اجل انجازه وبأقل تكلفة للحصول على نتائج مرضية, وفي هذا الإطار تم اتخاذ مجموعة من التدابير الجبائية والمالية كما في الجدول التالي :

الجدول رقم (03-02): السياسات المصاحبة لبرنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004

الوحدة مليار دج

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
عصرنة ادارة الضرائب	0 .2	2.5	7.5	9.8	20
صندوق المساهمة والشراكة	5.5	7	5	5	22.5
تهيئة المناطق الصناعية	0.3	0.8	0.5	0.4	2
صندوق ترقية المنافسة الصناعية	0.3	1	0.7	_	2
نمودج التنبا على المدى المتوسط	0.03	0.05	_	_	0.08
المجموع	6.33	11.35	13.7	15.2	46.58
القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
عصرنة ادارة الضرائب	0 .2	2.5	7.5	9.8	20
صندوق المساهمة والشراكة	5.5	7	5	5	22.5
تهيئة المناطق الصناعية	0.3	0.8	0.5	0.4	2
صندوق ترقية المنافسة الصناعية	0.3	1	0.7	_	2

نموذج التنبا على المدى المتوسط	0.03	0.05	_	_	0.08
المجموع	6.33	11.35	13.7	15.2	46.58

المصدر : سمير جعفر ، التنمية المستدامة واستراتيجيات تطبيقها في الجزائر دراسة حالة الجزائر ، مدكرة شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية 2018-2019 ص 64.

لقد قدرت تكلفة برنامج الانعاش الاقتصادي في الفترة من سبتمبر 2001 الى ديسمبر 2003 ب 478مليار و كانت هيكلة الاستثمارات المكلفة كالتالي :

الجدول رقم (03-03) : يوضح توزيع هيكل الاجمالي للاستثمارات وفق برنامج الانعاش خلال فترة 2001-2004

هيكل الاستثمارات	المبالغ المخصصة (ملياردج)
تحسين ظروف المعيشة	155
الانشطة المنتجة	74
الموارد البشرية و الحماية الاجتماعية	76
البنى التحتية	124
حماية الوسط	20
البنى التحتية للإدارة	29
المجموع	478

المصدر : سمير جعفر ، التنمية المستدامة واستراتيجيات تطبيقها في الجزائر دراسة حالة الجزائر ، مدكرة شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية 2018-2019 ص 65 .

المطلب الثاني : البرنامج التكميلي لدعم الانتعاش الاقتصادي (2005-2009)

تميزت السنوات 2001-2004 بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية رافق استعادة الامن عبر ربوع بلادنا. و تجسد هذا الانعاش من خلال نتائج عديدة هامة نذكر منها على الخصوص ما يلي :

استثمار اجمالي بحوالي 46 مليار دولار (اي 3.700 مليار دينار) ، منها حوالي 30 مليار دولار (اي 2.350 مليار دينار) من الانفاق العمومي .

نمو مستمر يساوي في المتوسط 3.8% طوال السنوات الخمس (بنسبة 6.8 % في سنة 2003)
انجاز الآلاف من المنشات القاعدية وكذلك بناء و تسليم700.000 مسكن .

الفرع الاول :الإصلاح في المجال الاقتصادي :

1- تحسين اطار الاستثمار :

ترقية الاستثمار و ضبطه : و تعتزم الحكومة على مراجعة قانون الاستثمارات , و توفير إطار قانوني ملائم لترقية الاستثمار يتطلب مراجعات التشريعية و التنظيمية, و مضاعفة فعالية الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) ,كما تسهر الحكومة على تحسين مستوى جهودها و مواصلتها لجلب الاستثمار و الشراكة الأجنبيين .

2- تسوية مسالة العقار : غالبا ما تعتبر عائقا أمام الاستثمار.

مشكلة العقار الصناعي تعزم الحكومة على :

- إصلاح تسيير المناطق الصناعية و مناطق النشاط و تثمين المناطق الموجودة, وتطوير مناطق جديدة, وجمع الخدمات الضرورية للمستثمر في هذه الفضاءات .

-إصلاح فائض العقار العمومي على مستوى المؤسسات العمومية .

3- النهوض بتنمية مستمرة و مصنفة عبر انحاء البلاد :

- تثمين الثروات الوطنية و تطويرها :

ا - قطاع المحروقات و المناجم : ستقوم الحكومة باستكمال الترتيبات التشريعية و التنظيمية و المؤسساتية من اجل جلب الاستثمار الخاص الوطني ,وجلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو في شكل شراكة في قطاعات المحروقات و الطاقة و المناجم, ودعم الأنشطة في المراحل اللاحقة لإنتاج المحروقات وأنشطة إنتاج الطاقات المتجددة .

ب - التنمية الريفية : يلحق إنعاش الفلاحة برامج دعم و تنمية الأرياف, و في هذا الإطار عملت الحكومة على مواصلة بذل الجهود في مجال التنمية الريفية ,من خلال :

- دعم النشاطات المدرة للمداخيل والمستحدثة لمناصب الشغل, والإنتاج المساهم في تحسين الأمن الغذائي للعائلات.

- برامج تسيير وتنمية الغابات والسهوب التي تستحدث مناصب الشغل وتحافظ على الوسط الطبيعي .

- دعم برامج الإسكان الريفي .

ت – الحفاظ على البيئة في خدمة التنمية المستدامة :

في إطار المخطط الوطني المقرر لهذا الغرض ستتم مواصلة انتهاج سياسة البيئية لتحقيق إبعاد التنمية المستدامة وتكريس الدولة وسائلها لتحسين البيئة و الحفاظ عليها خلال عمليات التطهير وإزالة النفايات وفرض احترام التشريعات البيئية و اشتراك المجموعة الوطنية في هذه المبادرة الكبيرة, وفي مجال تسيير النفايات و الخاصة والتلوث, ستحرص الحكومة على :

- فرض احترام النصوص التشريعية و التنظيمية المعمول بها.

- اشتراك الفاعلين المعنيين و ترسيخ قاعدة "من يلوث يدفع" .

- تطوير خطط التخفيف التدريجي من الملوثات و الأضرار .

- الحفاظ على رأس مال الطبيعي وتحسين إنتاجيته.

- الاستعمال المستدام للتنويع البيئي و الموارد الجينية.

- حفظ المنظومات البيئية الهشة .

- إنشاء مناطق تهيئة متكاملة ومضاعفة المساحات المحمية ووضع المناطق الطبيعية المتميزة تحت حماية المواطنين إعادة تأهيل وترقية المساحات الخضراء والحدائق والأنظمة البيئية للواحات.

المطلب الثالث : البرنامج الخماسي(2010-2019)[1]

1-البرنامج الخماسي(2010-2019):

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق قفزة نوعية على كل الأصعدة باعتباره من اكبر الأغلفة المالية المخصصة من قبل دولة سائرة في طريق النمو, وقد خصص هذا البرنامج لتوظيف المنشات القاعدية التي تحققت في البرامج السابقة واستعمالها في خلق الثروة ومنه خلق مناصب شغل لتحسين المستوى المعيشي للفرد, وعليه فان محتوى البرنامج الخماسي تضمن ما يلي[1] :

تخصص أكثر من 40% من موارد البرنامج الخماسي لتحقيق التنمية المستدامة, وذلك من خلال تحسين التعليم في مختلف أطواره وتحسين ظروف السكن والتزويد بالمياه الصالحة للشرب والموارد الطاقوية من كهرباء وغاز إضافة الى تحسين الخدمة العمومية والتي تمثلت في الاتي :

- مواصلة توسيع و تحديث شبكة الطرقات وزيادة قطرات الموانئ .

-تحديث وشبكة السكة الحديدية وتحسين النقا الحضري.

[1]-سمير جعفر ، التنمية المستدامة واستراتيجيات تطبيقها في الجزائر دراسة حالة الجزائر ، مدكرة شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية 2018-2019 ص 67

-تحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاعات العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل .

-دعم وتنمية لاقتصاد الوطني من خلال دعم التنمية الفلاحية والريفية وكذا ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية بمنح القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة .

-تشجيع المؤسسات الاقتصادية ولا سيما المنتجة منها على خلق مناصب شغل و موافقة الإدماج المهني لخرجي الجامعات و مراكز التكوين المهني .

2- برنامج التنمية للفترة (2015-2019):

تبنت الجزائر مخططا تنمويا خماسيا للفترة 2015-2019 من اجل مواصلة تنمية الاقتصاد الوطني يهدف إلى تعزيز مقومات الاقتصاد الوطني, ومن اجل تجسيد أهداف هذا البرنامج يتطلب العمل على تحقيق ما يلي :

ا- تطوير النشاطات الفلاحية :من خلال :

-الاستغلال الأمثل للثروة الغابية ووضع برامج طموحة بتشجير أزيد من 400.000 هكتار من الاشجار المثمرة وغير المثمرة .

-توسيع المساحات المسقية إلى أكثر من مليون هكتار وخلق مستثمرات فلاحية جديدة في الهضاب العليا والجنوب .

-مضاعفة النتاج من خلال تهيئة وتوسيع الهياكل الموجودة ورفع قدرتها .

ب - توسيع وعصرنة القطاع الصناعي :من خلال :

-ترقية الإنتاج الوطني و حماية وتحسين تنافسية المؤسسات وتطبيق معايير الجودة.

-دعم نشاطات تثمين الموارد الطبيعية خصوصا نشاطات الصناعات الحديد والصلب .

- إعادة النظر في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكييفه من خلال تحقيق إجراءات وكيفيات التمويل .

- تعزيز النشاطات الصناعية المزودة لقطاعات الطاقة و الري والفلاحة .

ت - تسيير المنشات القاعدية و توسيعها : من خلال :

- مواصلة توسيع شبكة السكك الحديدية و عصرنتها وإنشاء محطات جديدة .

- تجسيد الخيارات الكبرى لتهيئة الإقليم من خلال انجاز2000 كلم من الطرق الجديدة في مناطق الجنوب والهضاب .

- تطوير شبكة الطرق من خلال انجاز خطوط جديدة وعمليات ازدواجية لبعض الطرق وعصرنتها .

المطلب الرابع :مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020-2024 :

مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020-2024، تطرق الوزير الأول، السيد عبد العزيز جراد، بشكل خاص، إلى الركائز التي تأسس عليها هذا المخطط، والتي تشكل حاجة ملحة لمواجهة جميع التحديات الاقتصادية والاجتماعية للسنوات القادمة.

وأوضح الوزير الأول قائلا: "إن تراكمات الماضي وتحديات الحاضر والمستقبل تتطلب منا الخروج من هذه الوضعية، بالشروع الفوري في تنفيذ المخطط الطموح للإنعاش الاقتصادي، وفق برنامج السيد رئيس الجمهورية، والذي يمتد على المدى القصير جدا الى غاية عام 2020، وعلى المدى القصير حتى عام 2021، وعلى المدى المتوسط حتى نهاية عام 2024[1].

النص الكامل للكلمة

"لقد تمكنت الجزائر بفضل مواردها من المحروقات والنفط والغاز الطبيعي، من ضمان مستوى معين من التنمية الاقتصادية، ولا سيما من خلال تطوير العديد من البنى التحتية، وتكريس دولة اجتماعية تضمن خصوصا مجانية التعليم والرعاية الصحية للجميع.

إن قطاع المحروقات يحتل مكانة مركزية في اقتصادنا، حيث يوفر أكثر من 90% من الصادرات ويمثل ما يقارب 40% من إيرادات الدولة. ومع ذلك، فإن ما يشكل قوته شكل أيضا أكبر نقاط ضعفه. فالاقتصاد الجزائري لا يزال في الواقع يعتمد بشكل كبير على الأسعار الدولية للنفط والغاز التي شهدت اتجاهاً تنازلياً منذ صدمة 2014. وقد أدى صندوق ضبط الإيرادات (FRR) دوره بالفعل من خلال التخفيف جزئياً من انخفاض الاحتياطيات حيث تم استهلاكه بالكامل ابتداء من سنة 2017.

من جهة أخرى، لم تكن الجزائر في منأى عن ظاهرة "المرض الهولندي" الذي يربط ركود الصناعات التحويلية بتنمية الصادرات من الموارد الطبيعية. وفي الجزائر، أدى الثقل الساحق لقطاع المحروقات إلى الحيلولة دون أي تنويع للاقتصاد، وتفضيل الواردات على الصادرات (خارج المحروقات) والحد في نهاية المطاف من وزن القطاع الصناعي ليبلغ من 6 إلى 7% فقط من الناتج المحلي الخام.

إن اقتصادنا يشهد بشكل عام، إنتاجية منخفضة لوسائل الإنتاج ويعاني بشكل خاص من البطء الإداري، وكذا نقائص في مجال التسيير، وصعوبات في الحصول على التمويل، بل وحتى غياب رؤية قطاعية مشتركة متناسقة طويلة المدى، والتي يمكن أن توجه وتشرف على تنفيذ السياسات العمومية.

[1] Le portaildu premier ministere algerie. www.premier-ministre.gov.dz./ date de consultation 01-06-2021

وعلى صعيد أخر، تعرض الاقتصاد الجزائري لاختبار قاس خلال السنتين الماضيتين: في سنة 2019 بسبب الأزمة السياسية التي مرت بها البلاد، وفي سنة 2020 بسبب أزمة كوفيد 19. ومع ذلك ، فإن هذه الصعوبات تشكل أيضًا فرصًا يجب اغتنامها لمباشرة إصلاحات اقتصادية كبرى والاستفادة من إعادة هيكلة سلاسل القيم العالمية.

وعلى ضوء ما سبق، سيتعين على الجزائر مواجهة العديد من التحديات الهامة، بما في ذلك التنويع الاقتصادي وتحسين مناخ الاستثمار، والتفكير في السبل والوسائل للقيام، في أحسن الآجال، بوضع عملية التنمية الاقتصادية الوطنية المرنة والشاملة والموحدة، في المسار الصحيح.

وفي هذا السياق، باتت إشكالية تعبئة الموارد المالية اللازمة لتطوير البنى التحتية العمومية واستثمارات المؤسسات الاقتصادية تزيد حدتها أكثر فأكثر بسبب استمرار الانخفاض الحاد لموارد المحروقات وتداعيات الأزمة الصحية على الأنشطة الاقتصادية.

ولمجابهة هذا الوضع، ينبغي على السلطات العمومية إيجاد الحلول اللازمة لتوسيع وتنويع مصادر التمويل من خلال نشر القدرات اللازمة والصيغ المناسبة لإعادة بناء أواصر الثقة، ولاسيما مع المجال غير الرسمي الأنسب لإعادة الاندماج في مسار الشمولية المالية والاقتصادية.

كما يجدر تنويع مصادر التمويل، لاسيما فيما يخص البنى التحتية، من أجل تخصيص موارد الميزانية المحدودة للحالات التي لا يوجد فيها بديل آخر. ويجب تفضيل المسعى القائم على الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)، التي تمثل إمكانات واعدة، في تمويل البنى التحتية والمرافق العمومية. كما ستمكن الشراكة بين القطاعين العام والخاص فضلا عن إمكانيات حشد التمويل، من الاستفادة من قدرات الابتكار والمهارات في التصميم والإنجاز والاستغلال والصيانة المثلى للبنى التحتية العمومية.

إن إصلاح وعصرنة النظام المصرفي والمالي هو حجر الزاوية لنجاح كل إصلاح اقتصادي. فإنه يشكل، بالإضافة إلى تحسين مناخ الاستثمار الذي هو جزء منه، أم كل الإصلاحات، كما توجد ضرورة لتحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط إجراءات إنشاء المؤسسات التي تعتبر تكاليفه وآجاله كبيرة للغاية، فضلا عن تحسين الولوج إلى العقار والقروض والخدمات العمومية ذات الجودة. و لا يمكن أيضا استبعاد الإدارة من هذا المسار، حيث يجب أن تأخذ على عاتقها عملية العصرنة ومحاربة الممارسات البيروقراطية، وذلك بفضل الإمكانيات التي توفرها التكنولوجيا الرقمية.

إن التعقيد المتزايد للعالم وسرعة التحولات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية، يدعونا إلى إعداد سياستنا الإنمائية بكل دقة من أجل الحد من مخاطر الوقوع في الأخطاء، وتعزيز التنفيذ الفعال، وإضفاء مرونة كبيرة في التعديلات الضرورية.

وبالتالي، يعد مخطط الإنعاش الاقتصادي هذا ضرورة قصوى لمواجهة جميع التحديات الاجتماعية والاقتصادية في السنوات القادمة. وبهذا الصدّد، حدّد السيد رئيس الجمهورية الخطوط الرئيسية لمخطط الانعاش

الاقتصادي، وكذا الإطار الشامل والمدمج الذي من شأنه توجيه السياسات الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية القائمة أساسًا على تكافؤ الفرص للجميع.

يجب أن يعتمد مخطط الإنعاش هذا على إدماج متناسق لجميع جوانب الإصلاحات، سواء كانت إصلاحات اقتصادية كلية أو اقتصادية جزئية أو تنظيمية أو حتى مؤسسية. على أن تشمل هذه الإصلاحات آليات استباقية وفعالة للتعامل مع أي آثار جانبية قد تنجم عن هذه التدابير، ولاسيما على القدرة الشرائية للمواطنين.

يجب أن يقوم مخطط الإنعاش أساسًا على ما يلي:

- تعزيز دولة القانون (سيادة القانون) ،
- تعزيز المؤسسات (تعزيز قدرات الدولة)،
- تكريس تكافؤ الفرص (العدالة الاجتماعية)،
- المشاركة في إعداد السياسات (الشمولية)،
- الاستدامة المالية للمشاريع والبرامج و / أو الإصلاحات،
- تحسين مستوى التعليم (تحسين رأس المال البشري) ،
- تعزيز دور القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

ومع ذلك، فإن تجسيد هذه المقاربة الاقتصادية الجديدة يظل يعتمد على تحرير جميع المبادرات من القيود البيروقراطية من خلال الرقمنة وتطهير تراكمات الماضي، مع ضمان استقرار إطارنا التشريعي.

في هذا السياق ، توجه الحكومة عملها نحو الجوانب الآتية:

- تنويع اقتصادنا،
- التحكم في تأطير تجارتنا الخارجية،
- تثمين الموارد الطبيعية، ولاسيما الإمكانات المنجمية،
- استبدال المنتجات المستوردة بمنتجات مصنعة محليًا،
- ترقية نسيج المؤسسات الوطنية، ولاسيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمؤسسات الصغرى،
- تثمين طاقاتنا البشرية الإبداعية والمبتكرة، وخاصة تلك المقيمة في الخارج،
- مراجعة المادة 51/49،
- إلغاء حق الشفعة واستبداله بالترخيص المسبق من الحكومة؛
- إلغاء الالتزام باللجوء إلى التمويل المحلي بالنسبة للاستثمارات الأجنبية،
- إلغاء النظام التفضيلي في مجال استيراد مجموعات SKD / CKD،
- استكمال النظام البيئي اللازم لتطوير المؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة.

أما فيما يخص المجال الضريبي، فقد سلطت الحكومة الضوء على مختلف الإصلاحات التي يتعين تنفيذها، مثل إعادة تأهيل الخدمة العمومية، وتوسيع القاعدة الضريبية، وتعبئة الموارد ورقمنة إدارة الضرائب. حيث سيسمح ذلك بمكافحة التهرب الضريبي بشكل فعال.

علاوة على ذلك، تكتسي مسألة العقار الصناعي أحد القيود الرئيسية التي تعيق عمل المستثمرين وتعرقل ترشيد الانتشار الإقليمي للتنمية الصناعية.

وسعًيا لتعزيز تنويع الاقتصاد، الذي يعد الهدف الرئيسي لمخطط الإنعاش الاقتصادي،

وضعت الحكومة إطارًا تنظيميًا جديدًا يهدف إلى:

- تسجيل مرحلة جديدة للصناعة التركيبية من خلال تحديد المزايا التي يجب منحها لتحقيق معدل إدماج أعلى؛
- إرساء قواعد المناولة من أجل ضمان تطوير الإدماج الوطني من خلال التدابير التحفيزية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الصغيرة والمتوسطة؛
- التكفل بصفة حقيقية وفعالة بمسألة الاستثمار من خلال ضمان الشفافية؛
- وضع آلية من شأنها مساعدة المستثمرين على اقتناء وحدات إنتاج متوقفة في الخارج والاستفادة من الفرص المتاحة لتلبية احتياجاتنا من حيث العتاد.
- محاربة البيروقراطية بكافة أشكالها وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية، بشكل حقيقي وفعال ومستمر.

كما يجب علينا تسريع عملية الانتقال الطاقوي والتحول البيئي، لاسيما في جانبها الصناعي، فضلاً عن رقمنه الاقتصاد التي ستتيح لنا تحقيق قفزة كبيرة في مجال الإنتاجية. حيث يمكن أن يكون هذان القطاعان الركيزة الأساسية من أجل تحقيق انعاشنا الاقتصادي، إذ سيشهد هذان المجالان ابتكارات كبرى ومن المرجح أن يدفعا بالنمو العالمي خلال العقود القادمة.

وينبغي أيضًا إيلاء اهتمام خاص للتنمية الفلاحية والريفية والصناعات الغذائية الزراعية، وتثمين مواردنا الصعيدية من أجل تعزيز أمننا الغذائي. والأمر كذلك بالنسبة للصناعة الصيدلانية التي تسمح بضمان الأمن الصحي وضمان تلبية احتياجات مواطنينا من الأدوية الأساسية ذات الجودة والآمنة والفعالة.

فضلا عن ذلك، يجب أن يحافظ مخطط الإنعاش هذا على الطابع الاجتماعي للدولة من أجل تحقيق قدر أكبر من العدالة الاجتماعية وحماية القدرة الشرائية للمواطن، ولاسيما الفئات الأكثر هشاشة. كما سيسمح بتعزيز الأمن الطاقوي والغذائي للبلاد من أجل الحفاظ على سيادتها الوطنية، وضمان السيادة من حيث الخيارات الاقتصادية بما يخدم المصلحة المثلى للبلاد.

وأخيراً، سيضمن تنمية اقتصادية شاملة ومتوازنة على مستوى جميع مناطق البلاد من أجل الحد من الفروقات الجهوية والتهميش الذي عانت منه بعض المناطق.

وبهذا الصدّد، من الضروري التأكيد على أن المسائل الاقتصادية والاجتماعية، وترقية الحكم الراشد، والتوازن المالي لنظام الحماية الاجتماعية وعصرنة الخدمة العمومية لا يمكن ترجمتها أو مناقشتها أو التفاوض بشأنها إلا في إطار حوار اجتماعي صريح و مسؤول مع كافة الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين. الذين هم مقتنعون بأن المناخ الاجتماعي الهادئ وحده كفيل بأن يمكن بلادنا من عبور المراحل الضرورية لتطورها وعصرنتها.

إننا نعيش في عالم يشهد الاختراعات والتطورات الواحدة تلو الأخرى في مجالات رائدة مثل تكنولوجيا المعلومات وعلوم الحياة والتصنيع الذكي والطاقة المتجددة، وعلينا أن نتحرك بشكل استباقي للتأقلم مع الموجة المندفعة للثورة العلمية والرقمية والتحول الصناعي، وأن نستكشف محركات نمو جديدة ومسارات تنمية مبتكرة وأن نتعامل بشكل صحيح مع كل هذه التحديات حتى نلحق بركب الأمم المتطورة.

إن تراكمات الماضي

وتحديات الحاضر والمستقبل تحتم علينا الخروج من هذا الوضع بمباشرة تنفيذ مخطط الإنعاش الاقتصادي الطموح بدون تأخير، وفق رزنامة زمنية حددها لنا السيد رئيس الجمهورية وتمتد على المدى القصير جدًا بنهاية سنة 2020، والمدى القصير بنهاية سنة 2021، والمدى المتوسط بنهاية سنة 2024.

إن التغيرات التي نوجهها لا مثيل لها. ولكن التغيرات تخلق فرصًا يجب علينا اغتنامها. نحن الآن في مفترق طرق و علينا اختيار أي طريق يتعين علينا أخذه. فمستقبل البلاد يعتمد على خياراتنا وعلى عزيمتنا لتحقيقها".

المبحث الثالث: افاق وتجربة الجزائر في اعداد مؤشرات التنمية المستدامة:

المطلب الاول : آفاق التنمية المستدامة في الجزائر للفترة :2015-2019 :[1]

تبنت الجزائر مخططا تنمويا خماسيا للفترة 2015-2019 من اجل مواصلة تنمية الاقتصاد الوطني يهدف إلى تعزيز مقومات الاقتصاد ومواجهة تأثيرات الأزمة المالية العالمية .

1- محتوى برنامج التنمية المستدامة للفترة 2015-2019 :رصدت لهذا المخطط نحو262 مليار دولار والتي تمول إضافة إلى الخزينة العمومية من قبل المؤسسات المالية و السوق المالية حيث يهدف إلى تحقيق معدل نمو يقارب 7% من آفاق 2019 . وتتمثل المحاور الأساسية لهذا البرنامج فيما يلي[1] :

[1] سالمي رشيد عززي هاجر ، واقع و افاق التنمية الستامة في الجزائر ، جامعية البليدة ، كلية العلوم الاقتصاية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى العلمي الخامس حول استراتيجيات الطاقة المتجددة و دورها في تحقيق التنمية المستدامة ، دراسة تجارب بعض الدول ، يومي 23-24 افريل ، 2008 ، ص 15

1-1 تحسين الحكامة وترقية الديمقراطية التشاركية : من خلال :

- ترسيخ ديمقراطية تشاركية بما يشجع على ترقية قنوات الحوار والاتصال .

- تحسين نوعية الحكامة ومحاربة البيروقراطية .

- تعزيز استقلالية العدالة ومكافحة كافة أشكال الآفات الاجتماعية .

- تحديث الخدمة العمومية وتحسين نوعيتها للاستجابة لطلبات المواطنين المتزايدة .

2-1 تطوير الاقتصاد الوطني : وهذا بانتهاج سياسة تهدف إلى ترقية الاستثمار وتنويع الاقتصاد وتطوير القطاع الفلاحي وترقية قطاع السياحة وتوسيع النسيج الصناعي .

3-1 ترقية وتحسين الخدمة العمومية :وذلك من خلال مواصلة جهود انجاز البرنامج السكني والمحافظة على المكاسب الاجتماعية وترقيتها مما يساهم في تحسين مستوى معيشة السكان بشكل دائم وترقية مسعى التنمية المتوازنة بين المناطق .

2- متطلبات تجسيد برنامج التنمية المستدامة للفترة 2015-2019 : من اجل تجسيد أهداف هذا البرنامج يتطلب العمل على تحقيق ما يلي:

2-1 تطوير النشاطات الفلاحية : من خلال :

- الاستغلال الأمثل للثروة الغابية ووضع برامج طموحة بتشجير أزيد من 400.000 هكتار من الأشجار المثمرة وغير المثمرة .

- توسيع المساحات المسقية إلى أكثر من مليون هكتار وخلق مستثمرات فلاحية جديدة في الهضاب لعليا والجنوب .

- مضاعفة الإنتاج من المنتجات الصعيدية ومنتجات تربية المائيات من خلال تهيئة وتوسيع الهياكل المجودة في مجال الموانئ ورفع قدراتها .

2-2 عصرنة المنظومة المصرفية والمالية : من خلال :

- تكييف الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يحكم النشاط المالي .

- تطوير واستعمال أدوات الدفع العصرية وتحديث النظام المعلوماتي للبنوك .

- تقليص أجال معالجة ملفات القروض والتمويل من خلال ضمان المزيد من المركزية في اتخاذ القرارات .

2- 3توسيع وعصرنة القطاع الصناعي : من خلال :

- ترقية الإنتاج الوطني وحماية وتحسين تنافسية المؤسسات وتطبيق معايير الجودة .

- دعم نشاطات تثمين الموارد الطبيعية خصوصا نشاطات صناعات الحديد والصلب .

- إعادة النظر في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تكييفه من خلال تحقيق إجراءات وكيفيات التمويل .

- تعزيز النشاطات الصناعية المزودة لقطاعات الطاقة والري والفلاحة .

2-4تسيير المنشأة القاعدية وتوسيعها : وذلك ب :

- مواصلة توسيع شبكة السكك الحديدية وعصرنتا وإنشاء محطات جديدة .

- توسيع شبكة الطرق والطرق السيارة من خلال انجاز الطريق السيار للهضاب العليا واستكمال المنافذ الخاصة بالطرق السيارة بطول إجمالي قدره 663 كلم .

- تطوير شبكة الطرق من خلال انجاز خطوط جديدة وعمليات ازدواجية لبعض الطرق وعصرنتها .

- تجسيد الخيارات الكبرى لتهيئة الإقليم من خلال انجاز 2000 كلم من الطرق الجديدة في مناطق الجنوب والهضاب .

المطلب الثاني :تجربة الجزائر في إعداد مؤشرات التنمية المستدامة:

خولت الجزائر مهمة إعداد مؤشرات التنمية المستدامة لهيئتين أساسيتين هما الديوان الوطني للإحصائيات و المرصد الوطني للبيئة و التنمية المستدامة ، حيث تكفل الديوان الوطني للإحصاء بالتعاون مع مركز الأنشطة

الجهوية للمخطط الأزرق من اجل المتوسط المقام في فرنسا بالإضافة إلى برنامج " ميدستات " بإعداد و تبويب و معالجة مؤشرات التنمية المستدامة بهدف إعطاء صورة عن واقع التنمية المستدامة في الجزائر و الرهانات التي تواجهها في هذا الإطار ، و بهذا تم إعداد 127 مؤشر منها 61 مؤشر بيئي ، بينما تقدم المرصد الوطني للبيئة و التنمية المستدامة بتقرير في أوت 2010 حدد فيه مجموعة المؤشرات التي اعتمدتها في دراسة الوضع الراهن للبيئة و التنمية المستدامة في الجزائر و لقد بوبها في ثلاث محاور (حماية البيئة ، التنمية الاجتماعية المستدامة ، النمو الاقتصادي المستدام).

و فيما يلي نورد بعض المؤشرات المهمة للتنمية المستدامة و حماية البيئة للجزائر للاطلاع على الجهد المبذول في هذا الإطار وفق المحاور المتعارف عليها في إعداد مؤشرات التنمية المستدامة .

1- المؤشرات البيئية :

لقد ارتبطت إشكالية التلوث البيئي في الجزائر بطبيعة السياسات التنموية الاقتصادية و الاجتماعية المنتهجة ، و لقد اتبعت الدولة الجزائرية في مجال حماية البيئة سياسة تهدف الى تعزيز الإطار القانوني و المؤسساتي ، و هذا ما يمكن ملاحظته من خلال سن العديد من القوانين التي تنظم مختلف المجالات الاقتصادية و الاجتماعية بطريقة تتوافق و القواعد العلمية لحماية البيئة ، يضاف الى ذلك انشاء عدة هيئات إدارية مركزية تسهر على تسيير قطاع البيئة ، كما تم إسناد اختصاصيات للبلدية و الولاية باعتبار أنهما المؤسستان الرئيسيتان لحماية البيئة على المستوى المحلي .

أما فيما يخص المؤشرات الدالة على التقدم المحرز في مجال البيئة فان ثم تقديم العديد من المؤشرات سواء على مستوى الديوان الوطني للإحصائيات أو من طرف المرصد الوطني للبيئة و التنمية المستدامة او حتى من طرف هيئات أخرى متخصصة .

-مؤشر الأراضي المستغلة :

فالمؤشر الأول بخصوص تطور مساحة الأراضي الزراعية فان الجزائر قد بلغت جهود معتبرة في هذا المجال و من بينها إقامة السد الأخضر الممتد من الحدود التونسية شرقا إلى الحدود المغربية غربا على طول 1700 كيلومتر بهدف حماية الغابات و الأراضي الزراعية من زحف الصحراء .

الجدول (03-04) : تطور الأراضي الزراعية الوحدة : مليون هكتار

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
مساحة الأراضي	41.891	42.123	42.499	42.889	42.888	43.395	43.396	43.771

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع www.ons.dz تاريخ الاطلاع : 01-06-2021

إلا أن الجدول رقم (03-01) يوضح ان نسبة التطور تعد ضئيلة جدا فخلال 5 سنوات الأخيرة لم تزداد الأراضي الزراعية إلا بمليون هكتار فقط و ذلك بسبب التراجع العمراني الكبير خاصة بعد انطلاق المخطط الخماسي الأول و الثاني سنة 2005 بهدف تنمية قطاع السكن .

المنحنى (03-04) : تطور الأراضي الزراعية الوحدة : مليون هكتار

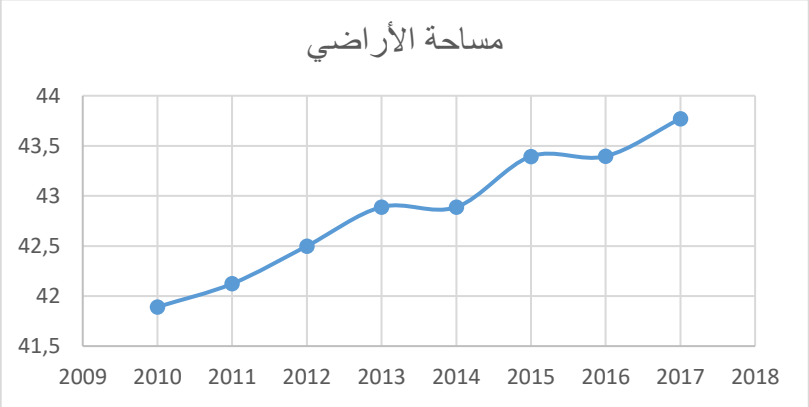

-مؤشر الثروة الغابية :

أما المؤشر الثاني و الذي يعد من أكثر المؤشرات الدالة على اهتمام الجهات الوصية بالبيئة و التنوع البيولوجي ، هو رعاية الغابات و السهر على تنميتها من خلال المحافظة على الحياة البرية فيها و حمايتها من القطع العشوائي الأشجار و الصيد الغير منظم فيها و غيرها من الممارسات المناوئة للحفاظ على البيئة ، فالجزائر تمتلك مساحة غابية معتبرة تقدر بحوالي 42240 كيلومتر مربع اي بنسبة 1،5 من المساحة الاجمالية لليابسة بالإضافة للتنوع البيولوجي الموجود فيها ، و لقد تبنت وزارة البيئة العديد من المشاريع المحافظة على البيئة الا أنها لم تكن كافية لتمكين الغابة الجزائرية من التوسع أكثر ، و يعتبر التحدي القائم في هذا المجال هو حماية الثروة الغابية من الحرائق المتكررة و التي تعد من أكثر ما يضر بالثروة الغابية .

الجدول (03-05): نسبة احتراق الغابات الوحدة : هكتار

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
عدد الحرائق	2542	2631	5110	2443	4629	2383	3150	2992
المساحة المحترقة	18742	19926	99061	13395	43126	14274	19764	54384

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع www.ons.dz تاريخ الاطلاع : 16-06-2021

فمن خلال الجدول رقم (03-02) نلاحظ العدد الكبير للحرائق التي تصيب الثروة الغابية إذ نجد في المتوسط السنوي أكثر من 2500 حريق غابي باستثناء سنة 2012 التي فاقت عدد الحرائق الغابية فيها 5000 حريق و هذا ما يعد نسبة عالية من الحرائق المبددة للثروة الغابية و التنوع البيولوجي فيها .

المنحنى (03-05): نسبة احتراق الغابات **الوحدة : هكتار**

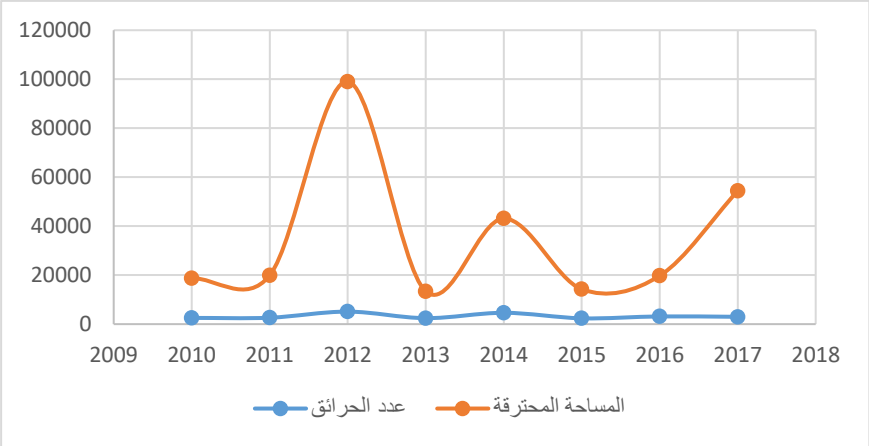

-مؤشر التلوث الجوي :

يعد مؤشر التلوث الجوي من أكثر المؤشرات البيئية تقدما و هو ناتج عن الغازات الملوثة للجو و المنبعثة من المصانع و محركات الديزل ، و يكون هذا المؤشر أكثر تركزا في المدن الكبرى و المناطق الصناعية منه في المناطق الريفية و الصحراوية و من خلال التطلع القراءة الأولية للجدول (03-03) يتبين هذا المؤشر في تزايد مستمر نتيجة ازدياد عدد السيارات.

الجدول رقم (03-06): معدل التلوث الجوي **الوحدة: الف طن مكافئ**

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
كمية الغازات المنتجة	160	172	185	189	193	197	202	209	213

المصدر : البنك الدولي للإحصائيات على الموقع : https://data.albankaldawli.org تاريخ الاطلاع : 10-06-2021

و من خلال التطلع القراءة الأولية للجدول (03-03) يتبين هذا المؤشر في تزايد مستمر نتيجة ازدياد عدد السيارات و الآليات المستخدمة لمحركات الديزل ، و من الملاحظ أيضا أن هذا المؤشر بعيد عن البرامج المخصصة من طرف وزارة البيئة او حتى المؤسسات المتخصصة الأخرى للحد من انبعاث الغازات الدفيئة و الملوثة للبيئة أو

حتى التقليل منها ، كما أن الديوان الوطني للإحصائيات و المرصد الوطني للبيئة و التنمية المستدامة لا تستخدم هذا المؤشر في نشرة إحصائياتها .

المنحنى رقم (03-06): معدل التلوث الجوي الوحدة: ألف طن مكافئ

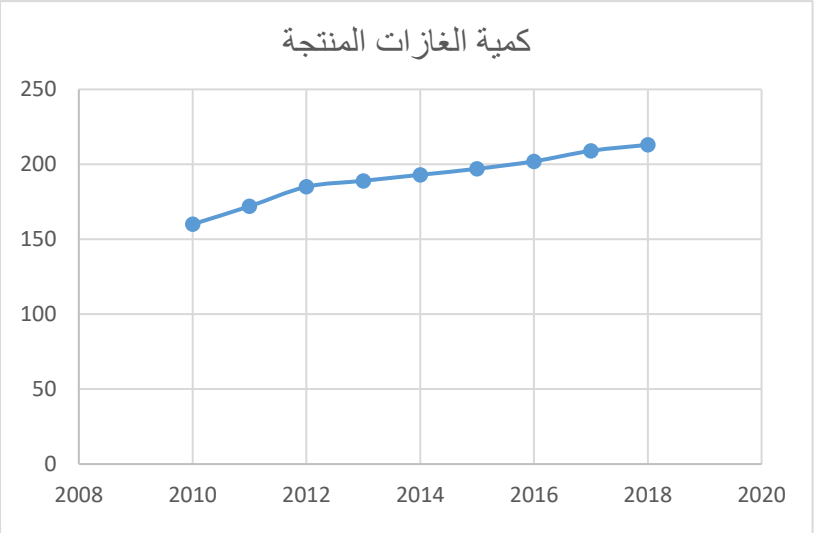

2- المؤشرات الاجتماعية و التنمية البشرية

بالرغم من تحسن الإطار المعيشي للفرد الجزائري و الجهود المبذولة في التنمية البشرية حسب ما يشير اليه تقرير المجلس الاقتصادي و الاجتماعي للتنمية البشرية ، الا ان بعض المؤشرات تشهد تراجعا رغم الجهود المبذولة في هذا الجانب ، و من مجموعة المؤشرات المختارة في البنية الاجتماعية نذكر ما يلي :

-مؤشر التعليم :

إن نسبة الأمية تبقى مرتفعة بشكل ملفت الانتباه ، إذ تقدر بأكثر من 28 حيث أن التعليم في الجزائر إلزامي من سن 6 إلى 16 سنة ، و بعدما كانت نسبة المتعلمين 10 فقط بعد الاستقلال ، فقط تطورت لتصبح 80.6 و لقد ساهمت القوانين الصادرة عن وزارة التربية الوطنية في الحد من الأمية التي كانت سائدة سابقا في الوسط النسائي بشكل خاص .

الجدول (03-07) :عدد التلاميذ المسجلين في الأطوار الثلاثة الوحدة : مليون تلميذ

السنوات	-2011 2012	-2012 2013	-2013 2014	-2014 2015	-2015 2016	-2016 2017	-2017 2018
التعليم الابتدائي	3,429	3.580	3.730	3.886	4.081	4.231	4.373
التعليم المتوسط	2.921	2.647	2.605	2.575	2.614	2.685	2.811
التعليم الثانوي	1.263	1.497	1.499	1.526	1.378	1.286	1.227

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع www.ons.dz تاريخ الاطلاع : 01-06-2021

حيث بلغت نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية 100 في سنة 2010 ، بينما بلغت نسبة التسجيل في المتوسط (من 11 إلى 14 سنة) و الثانوي (من 15 إلى 17 سنة) نسبة 95 و 31 على التوالي في سنة 2009 ، كما بلغت نسبة الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي على التعليم الابتدائي و المتوسط و الثانوي 18 ، 11 ، 17 على التوالي و ذلك في سنة 2015 ، و بهذا تعتبر الجزائر قد قطعت شوطا معتبرا في هذا الجانب .

المنحنى (03-07) :عدد التلاميذ المسجلين في الأطوار الثلاثة الوحدة : مليون تلميذ

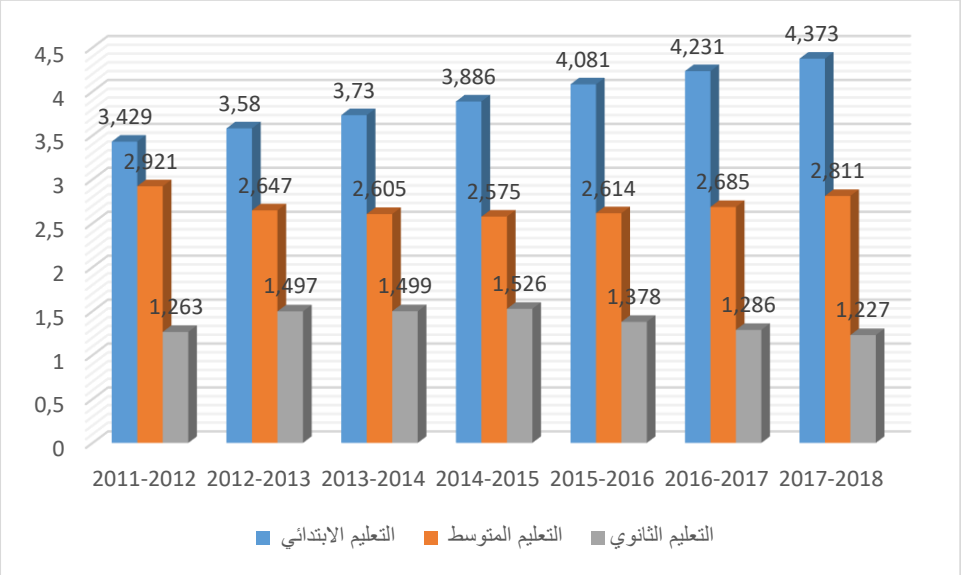

-مؤشر التعداد السكاني :

كما تزخر الجزائر بتعداد سكاني معتبر خاصة بعد تحسن مستوى المعيشة و هو ما هيئة الظروف المناسبة لتركيبة سكانية تعتمد على الفئة الشبابية

الجدول (03-08) : النمو الديموغرافي الوحدة مليون نسمة

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
التعداد السكاني	35.978	36.717	37.495	38.297	39.114	39.963	41.836	41.721	42.578

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع www.ons.dz تاريخ الاطلاع : 01-06-2021

اذ تمثل هذه الفئة ما نسبته 54 من اجمالي التعداد السكاني و راجع لمعدل الخصوبة المرتفع للمرأة الجزائرية اذ يقدر ب 3.1 طفل لكل مرأة و ارتفاع عدد المواليد اذ يفوق مليون مولود خلال الثلاث سنوات الأخيرة ، كما أن نسبة ازدياد التعداد السكاني في تزايد مستمر فهي تقدر بحوالي 2 من اجمالي التعداد السكاني سنة 2018 حوالي 24.5 مليون نسمة ، و لهذا يعد هذا المؤشر في تحسن مستمر و هو يدل على الانتقال النوعي لمستوى المعيشة .

وقد ارتفع عدد سكان الجزائر من 04,23 مليون نسمة سنة 1987 إلى 66,30 مليون نسمة سنة 2000 ثم ارتفع إلى97,35 مليون نسمة سنة 2010 ليصل إلى 7,41 مليون نسمة سنة 2017 ،وأدى النمو السكاني إلى زيادة الطلب

الاستهلاكي لضمان الحد الأدنى من المواد الغذائية والسلع الضرورية اللازمة للسكان، ويتم ذلك على حساب الموارد الموجهة للاستثمار وزيادة الطاقة الإنتاجية في المجتمع بل إنه في بعض الأحيان يعجز القطاع الزراعي المحلي عن تقديم الموارد اللازمة لحاجة الزيادة في الاستهلاك وبالتالي زيادة في الواردات الاستهلاكية من الخارج مما له 23آثار ضارة على ميزان المدفوعات.

المنحنى (03-08) : النمو الديموغرافي الوحدة مليون نسمة

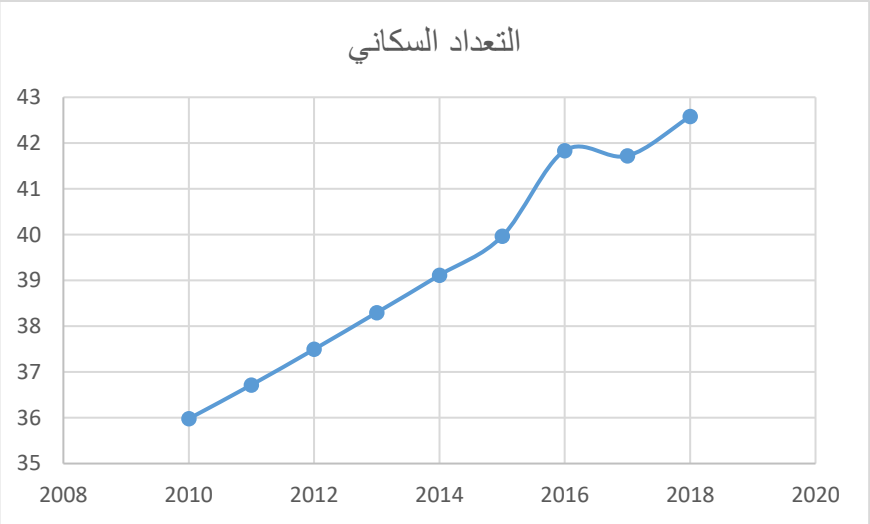

-مؤشر البطالة :

يمثل مؤشر البطالة نسبة اليد العاملة الباحثة عن العمل دونما توفر دلك، و يعتبر هذا المؤشر ذو أهمية كبيرة في التحدي الحكومي لتوفير مناصب الشغل لليد العاملة الباحثة عن العمل ، و كذلك هي الجزائر تحاول في العديد من البرامج التي أطلقتها الجهات الوصية لتوفير مناصب الشغل لليد العاملة و العديد من المؤسسات الحكومية العمومية و الاقتصادية أنشأتها الحكومة بهدف التقليل من حدة البطالة المرتفعة إلا أنها تبقى غير كافية و لهذا نلاحظ أن هذا المؤشر مرتفع مع زيادة طفيفة خلال السنوات الاخيرة و الفئة التي تحوز على اكبر نسبة بطالة هي فئة الشباب اذ تفوق المليون بطال .

الجدول (03-09) : معدل البطالة الوحدة : نسبة من اجمالي اليد العاملة

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
النسبة	9.996	9.97	10.97	9.82	10.21	11.21	10.20	12.00	11.89	11.81	12.83

المصدر : البنك الدولي للإحصائيات على الموقع : https://data.albankaldawli.org

تاريخ الاطلاع: 2021-06-05

وهذا ناتج عن غياب استثمارات جديدة سواء بالنسبة للمؤسسات العمومية أو الخاصة، وتشير الحصيلة التي وضعتها المفتشية العامة للعمل أن الجزائر منذ فترة طويلة شهدت ظاهرة تسريح العمال والتي كانت بأعداد كبيرة، مما أدى إلى تفاقم معدلات البطالة، حيث أدت التغيرات والتطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجية إلى إعادة النظر في حجم العمالة بالمؤسسات الوطنية ابتداءا من الثمانينات، وتسارعت في التسعينات أثناء تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والذي أثر على سوق العمل وذلك على المدى القصير من ناحية تدهور العمالة وهو ما يعني زيادة حتمية في عدد البطالين ومن ناحية أخرى أدت إلى انخفاض في الأجر القاعدي للعمال نتيجة السياسة النقدية التي أدت التضخم وهذا ما أدى إلى زيادة معدلات الفقر في الجزائر.

المنحنى (03-09) : معدل البطالة الوحدة : نسبة من اجمالي اليد العاملة

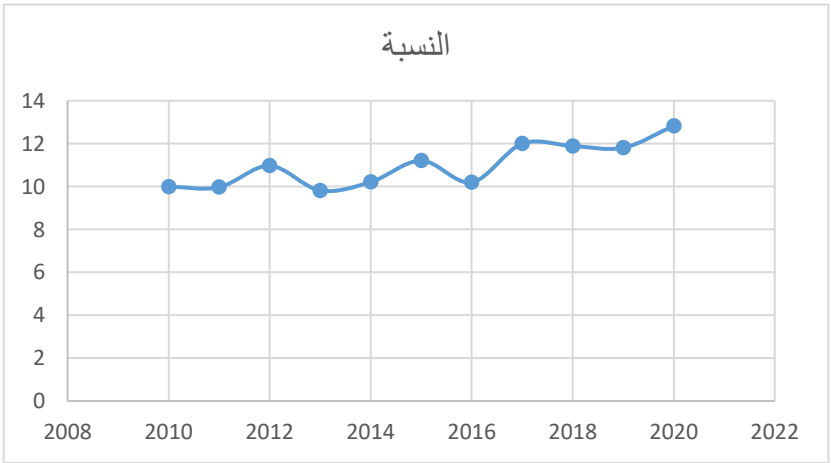

-مؤشر الخدمات الصحية :

توفر العديد من الدول الخدمات الصحية بالكفاءة و الفعالية اللازمة لمواطنيها للارتقاء بالمستوى المعيشي ، حيث يدل مؤشر الخدمات الصحية على مدى اهتمام الجهات الوصية بالتنمية الاجتماعية ، و لقد بذلت الجزائر جهدا كبيرا في هذا الجانب لتوفير خدمات صحية تضمن الارتقاء بمستوى معيشي لائق ، حيث جعلت من الخدمات الصحية العمومية مجانية للمواطن ، كما تكفلت الحكومة بتشييد مستشفيات و مراكز طبية جوارية لتوفير الخدمات الصحية بالإضافة للدخول في العديد من الاتفاقيات و الشركات مع دول اخرى لتكوين أطباء محلين و القيام بعمليات جراحية بوسائل حديثة

الجدول رقم (03-10) : الخدمات الصحية الوحدة : عدد السكان لكل طبيب واحد

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
أطباء	640	610	590	578	566	544	545	529
جراحة الأسنان	3093	3043	3018	2996	2970	2929	2971	2925
صيادلة	3962	3801	3686	3634	3531	3483	3435	3382

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع www.ons.dz تاريخ الاطلاع : 01-06-2021

و من خلال الجدول نلاحظ ان عدد الاطباء مقارنة مع التعداد السكاني في تزايد مستمر رغم انها زيادة طفيفة جدا ، و هذه الزيادة يأتي بالترتيب من أطباء عامون و أطباء متخصصون ثم أطباء جراحة الأسنان و الصيادلة ، حيث يسجل النقص الحاد في الأطباء المتخصصون العبء الكبير في الخدمات الصحية .

المنحنى رقم (03-10) : الخدمات الصحية الوحدة : عدد السكان لكل طبيب واحد

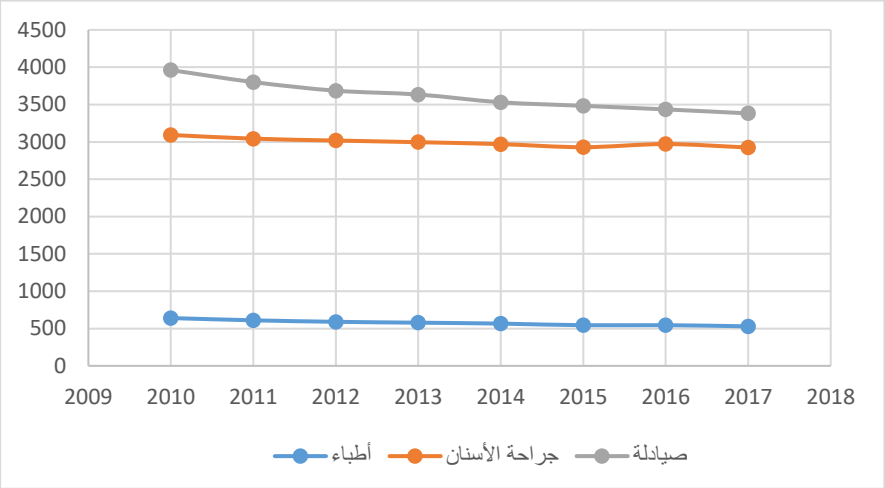

3الجانب الاقتصادي :

شهدت الجزائر عناية مكثفة للجانب الاقتصادي بعد سنة 2000 و ذلك للوضع المتردي الذي شهده الاقتصادي الوطني قبل هذه الفترة ، و ذلك لارتفاع حجم المديونية الخارجية و تدني نسبة النمو الاقتصادي و ارتفاع معدلات البطالة و تزايد معدلات التضخم ، و عليه اعطت الحكومة الاولوية القصوى لهذا الجانب من خلال مجموعة من البرامج الاقتصادية للرقي بالوضع الاقتصادي للوطن ، و من المؤشرات المختارة في الجانب الاقتصادي نذكر ما يلي :

مؤشر النمو الاقتصادي :

يعتبر النمو الاقتصادي من اهم المؤشرات في التحليل الاقتصادي و الذي يتعلق بالارتفاع المستمر للإنتاج ، المداخيل و ثروة الامة ، و يعتمد الناتج الداخلي الخام كأداة لقياس النمو حيث تعرض الى عدة تغيرات شهد فيها فترات بقيم موجبة و اخرى بقيم سالبة ، يمكن تفسيرها بالتقلبات الحادة في اسعار النفط و الازمات المالية العالمية العديدة التي بدورها تأثر على الطلب العالمي للطاقة .

الجدول (03-11) : النمو الاقتصادي القيمة : مليار دينار

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الناتج الداخلي الخام	11.991	14.558	16.208	16.650	17.242	16.591	17.525	18.594

نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام	33302	397323	432289	434764	440828	415180	429158	445677

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع www.ons.dz تاريخ الاطلاع : 01-06-2021

و ما يلاحظ من الجدول رقم (فان الناتج الداخلي الخام في ارتفاع مستمر ، و هذا الارتفاع ناتج البرامج التنموية المتخذة من طرف الحكومة لمواجهة البطالة المرتفعة و تغطية الحاجات الاستهلاكية من طرف الصناعة المحلية دون الاعتماد على الاستيراد ، و تبقى نسبة الزيادة في هذا المؤشر ثابتة بالتقريب اي ما يعادل 2.3 مليار دينار جزائري باستثناء سنة 2015 التي تأثرت بالتهاوي الحاد في اسعار النفط ، كما يلاحظ ايضا الزيادة في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام و ذلك للزيادة المستمرة في وثيرة الانتاج المحلي للسلع و الخدمات باستثناء سنة 2015 التي شهدت انخفاض في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام .

المنحنى (03-11) : النمو الاقتصادي القيمة : مليار دينار

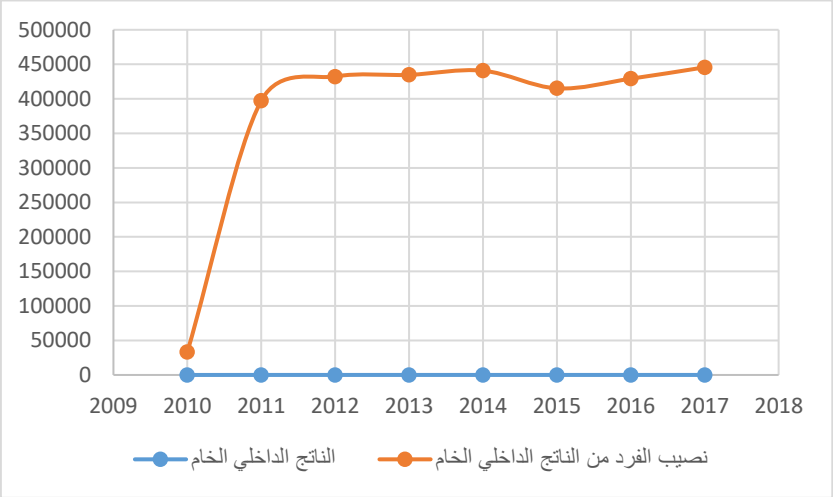

-مؤشر المديونية الخارجية :

تعد مشكلة المديونية الخارجية من المشاكل التي عانت منها الحكومة الجزائرية في سنوات التسعينات من القرن الماضي حيث قدرت الديون الجارية كنسبة من الناتج الداخلي الخام سنة 2004 بحوالي 25 و هي نسبة مرتفعة جدا مقارنة مع الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على الجباية البترولية كمورد اساسي للخزينة العمومية ، لكن مع البرامج التي اتخذتها الحكومة في هذا الباب نلاحظ ان هذه النسبة قد انخفضت الى 3.3 سنة 2008 ثم الى 2.5

سنة 2017 ، و بهذا اخدت الحكومة الجزائرية على عاتقها مسالة التحكم في الديون الخارجية ضمن الحدود المعقولة.

الجدول رقم (03-12) : الديون الخارجية القيمة : مليون دولار

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الديون المتوسطة و طويلة الاجل	3865	3268	2489	2068	1760	1197	1863	1893
الديون قصيرة الاجل	1085	1142	1205	1328	1975	1823	1986	2096
المجموع	4955	4410	3694	3396	3735	3020	3849	3989

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع www.ons.dz تاريخ الاطلاع : 01-06-2021

فمن خلال الجدول رقم نلاحظ تناقص الديون الطويلة و المتوسطة الاجل الى النصف خلال الفترة من 2010 الى 2017 ، و العكس بالنسبة للديون قصيرة الاجل نلاحظ ارتفاعها من 1.085 مليار دولار الى 2.096مليار دولار ، و يمثل هذا المؤشر مدى اعتماد الاقتصاد على الاستيراد في تموين حاجياته الاستهلاكية ، حيت اولت الحكومة الجزائرية الاهتمام في هذا الجانب بتقيين الاستراد المفرط و توجهت لتطوير الصناعات المحلية المخصصة للاستهلاك المحلي و الاستيراد .

المنحنى رقم (03-12) : الديون الخارجية القيمة : مليون دولار

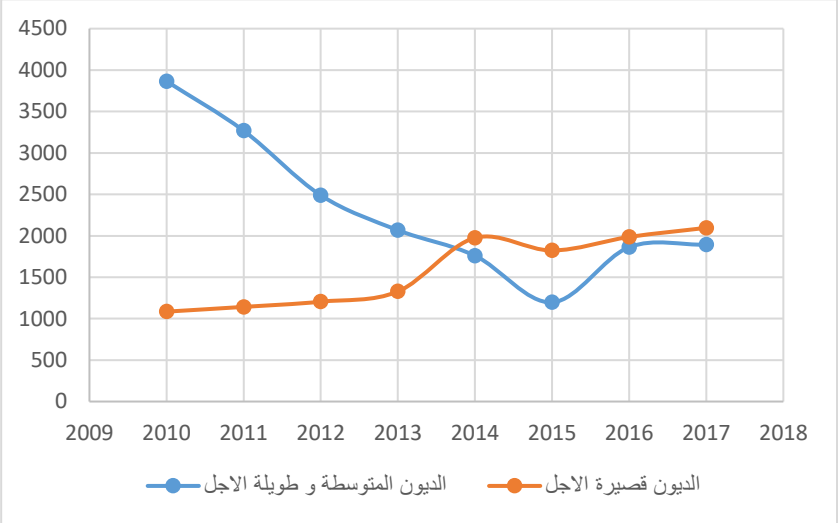

-مؤشر التضخم:

تعد ظاهرة التضخم ظاهرة مؤثرة و متأثرة بجميع القطاعات المتواجدة في الاقتصاد، و نجد ان معدل التضخم يتغير ارتفاعا و انخفاضا حسب الظروف التي تمس الاقتصاد ككل، تقوم هذه الدراسة بتحليل تطورات التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2010-2020.

الجدول رقم (03-13) : معدل الضخم

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
معدل التضخم	3.9	4.5	8.9	3.3	3.00	4.8	6.4	5.6	4.2	1.92	2.4

المصدر : البنك الدولي للإحصائيات على الموقع : https://data.albankaldawli.org

تاريخ الاطلاع: 05-06-2021

عرفت معدلات التضخم تدبدبا بين الارتفاع في بعض السنوات و الانخفاض في سنوات اخرى، حيث سجل معدل التضخم اعلى مستوى بمعدل 8.9 سنة 2012 مقارنة بسنة 2011 التي سجل بمعدل 4.5 وهو تقريبا ضعف المعدل السابق، و بدلك فهو تجاوز المستهدف على المدى المتوسط ، فان المنهج الاستشرافي للسياسة النقدية بإدارة بنك الجزائر قد دعم عودة معدل التضخم ابتداءا من سنة 2013 نحو الهدف الذي حدده مجلس النقد و القرض 4 . تميزت السنتين الأخيرة بتراجع التضخم مسجلتين 3.3 و 3 على التوالي، ليصير بذلك التحكم في التضخم فعليا و يساهم في الاستقرار النقدي و المالي.

ان انخفاض سعر النفط الذي وصل في نهاية 2015 حوالي 35 دولار للبرميل اي اقل من السعر المرجعي المبرمج من قانون المالية 2016 و هو 37 دولار للبرميل ، اي ادى الى وقوع الجزائر في ضرر مما سيزيد العجز اكثر في الميزانية ، و لهذا الانخفاض الكبير في اسعار النفط ارتباط وثيق بقيمة العملة الوطنية خاصة و ان الحكومة عملت لتخفيض هذه القيمة اكثر من اجل تحقيق جباية بترولية اكثر ، هذا الانخفاض في العملة من شانه رفع معدلات التضخم حيث سجلت سنة 2015 ما يقارب 4,8 ليبلغ سنة 2016 معدل 6.4 ثم تراجعت وثيرة التضخم بشكل طفيف خاصة في سني 2019 و 2020 و ذلك بسبب جائحة فيروس كرونا .

المنحنى رقم (03-13) : معدل الضخم

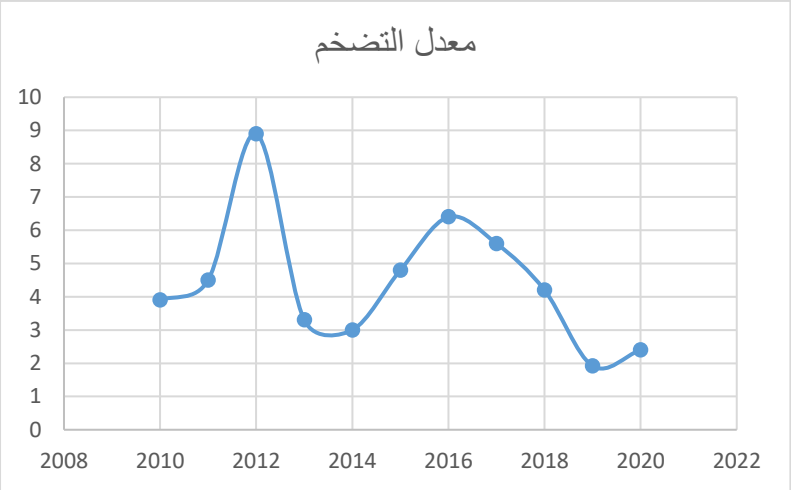

المبحث الرابع : العلاقة بين الاقتصاد الاخضر والتنمية المستدامة:

هنا تجدر الإشارة إلى أن التنمية المستدامة تعاني من التزاحم الشديد في التعريفات والمعاني،

فأصبحت المشكلة ليست غياب التعريف وانما في تعدد وتنوع التعريفات، حيث ظهر العديد من التعريفات التي تضمنت عناصر وشروط هذه التنمية لذلك فقد تضمن التقرير الصادر عن معهد الموارد العالمية، حصر عشر تعريفات واسعة التداول للتنمية المستدامة، وقد قسم التقرير هذه التعريفات إلى أربع مجموعات .

فاقتصاديا : تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة اجراء خفض في استهلاك الطاقة، والموارد أما بالنسبة للدول المتخلفة فهي تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة و الحد من الفقر و على الصعيد الاجتماعي والإنساني: فإنها تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في الريف أمّ ا على الصعيد البيئي: فهي تعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأرضي الزراعية والموارد المائية.

و أخير فهي تعني على الصعيد التكنولوجي : نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا منظفة للبيئة، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بالأوزون.

والاقتصاد الأخضر يهدف إلى الربط بين متطلبات تحقيق التنمية بشتى أنواعها، بما في ذلك التنمية البشرية وبين حماية البيئة، وقد أكد مؤتمر ريو 20 +على أن الاقتصاد الأخضر هو من هو من الأدوات المهمة لتحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز القدرة على إدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام وزيادة كفاءة استخدام الموارد والتقليل من الهدر والحد من الآثار السلبية للتنمية على البيئة، ويهدف أيضا إلى تحقيق ازدهار اقتصادي وأمن اجتماعي، ويتمثل هذان الهدفان في الوصول إلى ما هو مراد من التنمية الاقتصادية التي لا تبغي على موارد البيئة، وايجاد وظائف للفقراء، وتحقيق المساواة الاجتماعية، ويمكن القول بأن العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة هي علاقة الجزء مع الكل، فلا تتحقق التنمية المستدامة إلا من خلال تحقق التأهيل البيئي والحماية البيئية حيث تعتبر هذه الأخيرة جزء لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية ،وعليه يمكن القول بأن العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة هي علاقة الجزء من الكل، إذ يمثل الاقتصاد الأخضر البعد البيئي للتنمية المستدامة إلى جانب البعد الاقتصادي و الاجتماعي كما هو مبين في الشكل التالي :

الشكل (03-14) : العلاقةبينالاقتصادالاخضروالتنميةالمستدامة.

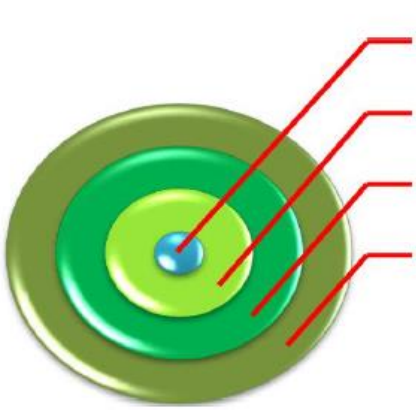

المصدر: ثابتي، 2014 ،صفحة93

خاتمة الفصل الثالث :

إن الاقتصاد الجزائري مرشح لتسجيل نتائج إيجابية من خلال التطور الذي لحضناه بشأن بعض

المتغيرات المتعلقة بالنمو أو بمتغيرات أخرى. ومن خلال تحليل مؤشرات التنمية في الجزائر توصلنا الى تحقيق إنجازات وتطورات في مجال التنمية المستدامة شملت بعض النواحي الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية و من أهمها:

- ارتفاع مستوى الدخل .
- تحسين مستوى الخدمات الصحية والسكانية .
- انخفاض مستوى الامية وزيادة حصة المرأة في التعليم ا ولشغل .
- انخفاضا نسبيا في معدل النمو السكاني وارتف اع متوسط عمر الفرد .
- إنشاء وتطوير المؤسسات التنموية والبيئية .
- تعزيز التعاون الاقليمي خاصة منطقة التجارة الحرة .
- الاهتمام بالبيئة والصحة والإعلام ا ولخدمات .

إن هذه المؤشرات تحدد الهيكل التحفيزي للأعوان الاقتصاديون ومن المحتمل أن يكون لها تأثير على طبيعة السياسات الاقتصادية ونمو الاقتصاد وفي المجالات المتعلقة بالاستقرار ومراقبة الفساد وانتشار الرشوة وإبرام الصفقات والفعالية الحكومية وسيادة القانون.

على الرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة إلا أنه يتوجب عليها التوجه نحو السعي الى تسريع الاصلاحات الاقتصادية وخاصة المتعلقة بالحكم الراشد والمساءلة والشفافية والاستقلالية، كودا الاستفادة من ثورة الاعلام والمعلومات وبالتالي نقل الاقتصاد الجزائري من ارتباطه بالنفط الى اقتصاد يعتمد كذلك عل شفافية المعلومات وحرية الاعلام.

الخاتمة العامة

لقد أدى الاهتمام المستمر بالتنمية المستدامة إلى ثورة حقيقية في الفكر الحديث ليس فقط على مستوى علم الاقتصاد إما في جل العلوم الإنسانية والتجريبية الأخرى، بذلك تصاعد البحث عن أفضل التطبيقات لهذا المفهوم من طرف الباحثين والخبراء الذين حاولوا إيجاد طرق تضمن تحقيق أهداف الدول التقليدية دون إهمال الانشغالات البيئية والاجتماعية، وهدف متابعة هذه التطبيقات ودرجة تحقيقها الأهداف وضمان التنسيق بين الجهود سواء على المستوى العالمي، الإقليمي، الوطني والمحلي ظهرت الضرورة بإيجاد وتحديد مجموعة من المؤشرات التي تغطي الانشغالات الأساسية وتقيمها من أجل ضمان متابعة تطوراتها عبر الزمان والمكان، ولتقييم سير الاقتصاد العالمي نحو الاستدامة.

من خلال هذا البحث وجدنا أن عملية إعداد مؤشرات التنمية المستدامة ليست عملية سهلة بل هي مجموعة من الإجراءات المعقدة التي تخضع للعديد من المقاربات الفكرية والشروط المنهجية التي تحاول في أغلبها التوليف بين الجوانب المأثرة في رفاهية الفرد حاليا ومستقبلا، وهذا بضمان حماية الأنظمة البيئية المختلفة وترشيد استخدامات الموارد الطبيعية من أجل إعادة توازن العالم.

ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى نتيجة هامه، وهي أنه لا يوجد نموذج موحد لمؤشرات التنمية المستدامة لجميع الدول في العالم، إنما يختلف تصميم و هيكل هذه المؤشرات وفقا لكل دولة العكس بذلك طبيعة الأولويات والأهداف الإستراتيجية التي يراد تحقيقها.

اختبار الفرضيات :

على ضوء ما تقدم من نتائج فان نتائج اختبار الفرضيات الدراسة تكون على النحو التالي :

الفرضية الأولى : التنمية الاقتصادية لا تحقق الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي .

تعتبر هده الفرضية خاطئة باعتبار ان التنمية الاقتصادية تحقق زيادة سريعة تراكمية ومستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة زمنية معينة .

الفرضية الثانية : التنمية المستدامة مفهوم محدود و ليس له ابعاد .

تعتبر فرضية خاطئة ، التنمية المستدامة مفهوم واسع ولها ابعاد أساسية وابعاد ثانوية ، فابعادها الأساسية تتمثل في ابعاد اقتصادية كالنمو الاقتصادي المستديم وابعاد اجتماعية كالتنويع الثقافي وابعاد بيئية كالقدرة على التكيف الى جانب ابعاد ثانوية للتنمية المستدامة والمتمثل في البعد التكنولوجي والدي يعتبر عنصر مهم في تحقيق التنمية المستدامة ودلك من خلال التكيف التكنولوجي للمعلومات .

الفرضية الثالثة : لا توجد بالجزائر مؤشرات قياس التنمية المستدامة .

الفرضية الثالثة تعتبر فرضية خاطئة للجزائر مؤشرات قياس التنمية المستدامة، اعدت من طرف هيئتين هما الديوان الوطني للاحصائيات والمرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة تتمثل في مؤشرات بيئية ، مؤشرات اجتماعية، مؤشرات بشرية و مؤشرات اقتصادية .

الاقتراحات والتوصيات :

ان تحقيق التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية الاقتصادية بصفة خاصة في نظرنا يكون من خلال تبين التوصيات الاتية :

-وضع استراتيجية للنهوض بالاقتصاد الوطني من خلال:

-توفر الإرادة لدى السلطة والشعب معا لتحقيق التنمية .

-ان تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال بناء قاعدة اقتصادية قوية يمكن من تحقيق تنمية مستدامة.

-يجب الاهتمام بنوعية التعليم لأبناء الشعب ، تشجيع البحث العلمي وتقدير نتائجه ، الحرص على اكتشاف أصحاب المواهب والمبدعين في مختلف المجالات وفي مختلف الأطوار وإرسالهم الى مراكز خاصة لتنمية قدراتهم .

-ترقية الخدمات الصحية العمومية في المدن وفي مناطق الظل ودلك باقتناء مختلف التجهيزات الطبية للمستشفيات وتوزيعها بشكل يمكن من تلبية احتياجات كل منطقة من التراب الوطني وبالتالي عدم اضطرار المرضى الى التنقل الى أماكن بعيدة لتلقي العلاج .

الحرص على عدم استفادة من يملكون منازل من السكنات التي تدعمها الدولة، و هذا من خلال تكثيف عمليات التحقيق في طلبات السكن، و معاقبة أصحاب النفوذ على تدخلاتهم غير المشروعة في هذا المجال و التخفيض قدر الإمكان من المحسوبية.

الإسراع في عملية استعمال المياه المطهرة في سقي الأراضي الزراعية، و كبح الزحف العمراني على المناطق الزراعية ذات الجودة العالية خاصة في منطقة المتيجة التي تعتبر الرئة الزراعية للجزائر. كما نقترح استعمال النموذج الأمريكي لتدعيم الفلاحين، و الذي يقضي بشراء السلطات للمنتجات النهائية للفلاحين بأسعار مرتفعة عوضا عن تقديم قروض الهم في بداية الموسم الزراعي، و هذا أمر سيشجع الفلاحين الجزائريين على الإنتاج كما لن يكون هناك صرف لأي دينار بدون نتيجة.

افاق البحث :

في اطار الحديث على التنمية المستدامة و مواجهة تحديات العولمة هناك العديد من القضايا التي تحتاج الى مزيد من البحث و التوسع و لهذا نقترح دراسة العناوين التالية :

-دور المؤسسات الدولية في دعم التنمية المستدامة

-الحكم الراشد و دوره لتحقيق التنمية المستدامة

-راس المال البشري كمدخل رئيسي لتحقيق التنمية المستدامة

-المسؤولية الاجتماعية للشركات و دورها لتحقيق التنمية المستدامة

فيمكن القول ان تحقيق التنمية المستدامة عمل حضاري يتعين على الهيئات المحلية اتخادها ضمن اولويات خططها و برامجها مع الاخد بعين الاعتبار البعد البيئي بجميع النشاطات المحلية بشكل يضمن حماية البيئة من جهة و تحقيق التنمية المستدامة من جهة اخرى .

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

1-ابراهيم العسل ، التنمية في الاسلام : مفاهيم ، مناهج و تطبيقات ، الطبعة الاولى ، بيروت ، المؤسسة الجامعية لدراسات النشر و التوزيع ، 1996 .

2-باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2003

3-بومدين طاشمة و أخرون، التنمية المستدامة وإدارة البيئة بين الواقع ومقتضيات التطور، الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2016 .

4-جمال زيدان ، ادارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية و متطلبات الواقع ، الجزائر ، دار الامة للطباعة و النشر و التوزيع ، 2014.

5-حسين درويش العشري،**التنمية الاقتصادية**، بيروت ،دار النهضة العربية ، 1979

6-خبابة عبد الله، بوقرة رابح، **الوقائع الاقتصادية** الاسكندرية مصر ، مؤسسة شباب الجامعة مصطفى، 2014

7-رشاد احمد عبد اللطيف ، تنمية المجتمع المحلي ، الاسكندرية ، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر ، 2007 .

8-رمزي سلامة ،**اقتصاديات التنمية** ، الاردن ، دار الجامعية ، 1988

9-سحر عبد الرؤوف سليم ، عبير شعبان عبده ، قضايا معاصرة في التنية الاقتصادية ، الطبعة الاولى ، الاسكندرية ،المكتبة القانونية ، 2014 .

10-عبد الرحيم بواقجي ، التنمية الاقتصادية ، دمشق ، دار الكتب الجامعية ، 1978.

11-عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، الاتجاهات الحديثة للتنمية ، الاسكندرية مصر ، دار الجامعية ، 2003 .

12-عبد المنعم شوقي ، تنمية المجتمع و تنظيمه ، بيروت ، دار النهضة العربية ، 1982 .

13-عبير شعبان عبدة ، سحر غبد الؤوف القفاش ، التنمية الاقتصادية و مشكلاتها : الفقر ، التلوث البيئي و التنمية المستديمة ، الاسكندرية ، دار التعليم الجامعي ، 2013 .

14-عثمان محمد غنيم وماجدة أبوزيط ، **التنمية المستدامة**، الطبعة الأولى، عمان ،دار صفاء للنشر والتوزيع، 2007

15-عثمان محمد عليم وماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء، عمان، الأردن، 2006

16-عمرومحي الدين ، التخلف الاقتصادي ، بيروت ، دار النهضة العربية ، 1975 .

17-فؤاد بن غضبان ، التنمية المحلية ممارسات و فاعلون ، الطبعة الاولى ، عمان ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، 2015.

18-كامل بكري ، **التنمية الاقتصادية**، بيروت ، دار النهضة العربية ، 1986

19-مدحت القريشي ، التنمية الاقتصادية : نظرية و سياسات و موضوعات ، الطبعة الاولى ، دار وائل للطباعة و النشر و التوزيع ، الاردن ، 2007 .

20-محمد صافوت قابل ، نظريات و سياسات التنمية الاقتصادية ، مصر ،دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر و التوزيع ،2008.

21-محمد عبد العزيز عجمية ، ايمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية : دراسة نظرية و تطبيقية ، الاسكندرية ، الدار الجامعية ، 2000 .

22-محمد عبد العزيز عجمية و اخرون ، التنمية الاقتصادية: مفهومها ، نظرياتها و سياساتها ، الاسكندرية ، دار الجامعية ، 2000 .

23-مصطفى كمال طلبة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة،الطبعة الاولى،بيروت ، إنقاذ كوكبنا ، مركز دراسات الوحدة العربية،1995،

24-محي الدين صابر ، التغير الحضاري و تنمية المجتمع ، بيروت ، المكتبة المصرية ، 1986 .

25-محي الدين صابر ، الحكم المحلي و تنمية المجتمع في الدول النامية ، بيروت ، المكتبة المصرية ، 1988 .

26-ولد صديق ميلود و بن خالد عبد الكريم ، افاق التنمية المحلية في الجنوب الجزائري : دراسة في واقع و رهانات التنمية المحلية في منطقة تيميمون ، دار الندوية للنشر و التوزيع ، 2015

27-وليد الجيوسي ، اسس التنمية الاقتصادية ، الطبعة الاولى ، عمان الاردن، دار الجليس الزمان ، للنشر و التوزيع ، 2009 .

الرسائل الجامعية :

1-الطيب داودي ، تمويل التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ،كلية معهد العلوم الاقتصادية 1990،

2-بومدين طاشمة ، مداخلة بعنوان الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر ، ملتقى الوطني حول التحولات السياسية ، إشكالية التنمية في الجزائر ، واقع وتحديات ،جامعة جيجل ، يومي 17/16 ديسمبر 2008 ، ص 03

3-حسين عبد القادر ، الحكم الراشد في الجزائر و اشكالية التنمية ، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة تلمسان ، 2012.

4-حنفري خيضر ، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وافاق أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي جامعة الجزائر 2011

5-درار محمد ،افاق التنمية المحلية في ولاية سعيدة دراسة حالة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة والتنمية ، جامعة سعيدة 2014 .

6-زرنوح ياسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر ، 2009.

7-سالمي رشيد عززي هاجر ، واقع و افاق التنمية الستامة في الجزائر ، جامعية البليدة ، كلية العلوم الاقتصاية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى العلمي الخامس حول استراتيجيات الطاقة المتجددة و دورها في تحقيق التنمية المستدامة ، دراسة تجارب بعض الدول ، يومي 23-24 افريل ، 2008

8-سمير جعفر ، التنمية المستدامة واستراتيجيات تطبيقها في الجزائر دراسة حالة الجزائر ، مدكرة شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية 2018-2019

9-عصماني خديجة ، عمومن الغالية ،اشكالية التنمية المستدامة في الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة شهادة اليسانس في العلوم السياسية تنظيمات سياسية و ادارية 2012-2013

10-فتيحة بوحرود، بن سديرة عمر، "التنمية البشرية المستدامة كالية لتفعيل الكفاءة الاستخدامية للمواد المتاحة، بحوث و أوراق عمل الملثقة الدولي المنعقد خلال الفترة 07 – 08 أفريل 2018، جامعة فرحات عباس كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، سطيف،2018

11-ماجدة أبو زنط و عثمان محمد غليم، التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، مجلة علمية محكمة تصدر تعلن عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، المجلد 36، العدد 1، كانون الثاني (جانفي) 2009

12-محمد عبد الباقي ، مساهمة الجبائية البيئية في تحقيق التنمية المستديمة –دراسة حالة الجزائر رسالة الماجستير في علوم التسيير فرع مالية ونقود ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 2009-2010

13-مجي الدين حمداني ،" حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل -دراسة حالة الجزائر " أطروحة دكتوراه ،جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتيسير 2009/2008 .

14-وفاء معاوي ، الحكم المحلي الرشيد كالية للتنية المحلية في الجزائر ، مكرة الماجستير كلية الحقوق تخصص سياسات عامة و حكومات مقارنة ، جامعة باتة ، 2010 .

المداخلات العلمية :

1-علي عبد القادر علي ، مقالة أكاديمية حول أهداف التنمية الدولية وصياغة السياسيات الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2003

2- مجلة الدراسات المالية والمحاسبة الإدارية المجلد 06 العدد 01 جوان 2019 .

مو اقع الإنترنيت :

خشيب حلال، **مفهوم التنمية الاقتصادية** ، شبكة الالوكة في / https://alukah.net/sharia/o/78320
تاريخ الاطلاع :2021/04/02.

http://pmb.univ-saida.dz الامين العوض حاج احمد و الاخرون

تاريخ الاطلاع 2021-05-01

https://slideplayer.com /عبلة عبد الحميد

تاريخ الاطلاع : 2021-05-10

معجم المعاني الجامع -معجم عربي -عربي في : www.almaany.com/ardict/ar-ar
تاريخ الاطلاع :2021/06/02

عزيز العشوائي ، مفهوم التنمية لغة واصطلاحا في www.azizelhachouani.conabblog.com
تاريخ الاطلاع : 2021/06/02 .

الملخص

الملخص :

دراسة مؤشرات النمو المستدام والتنمية الاقتصادية المستدامة موضوع متشعب يتطلب تضافر جهور الخبراء والمختصين في شتى المجالات والميادين العلمية التي تساهم في التأسيس لهذا المفهوم وتدعم عملية تحقيق الاستدامة، ولأن الأمر يتطلب دراسة الظواهر المركبة للتنمية المستدامة من زوايا متعددة ومتكاملة وجب اختيار أدوات تحليل وتمثيل جديدة تختلف في تصميمها وهندستها عن تلك الأدوات التقليدية التي استخدمت لقياس النمو والتنمية الاقتصادية .

ولهدا كان الهدف من هده المذكرة هو الدراسة المعمقة لمختلف مداخل ومنهجيات إعداد مؤشرات التنمية المستدامة التي ابتكرت لتعكس وتقيس أكبر عدد من متغيرات التنمية المستدامة، وقد تم تجزئة هده المذكرة إلى ثلاث فصول وهي :

- الفصل الأول : مدخل إلى التنمية الاقتصادية .
- الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة
- الفصل الثالث: سياسة التنمية الاقتصادية وتأثيرها على التنمية المستدامة في الجزائر

أما بالنسبة إلى الجزائر فقد حققت في مسارها نحو الاستدامة مجموعة من الإيجابيات لوضع نظام مؤسساتي، تنظيمي ، قانوني وعملياتي يؤسس إلى ترسيخ ثقافة تنمية مستدامة، ولكن لا تزال مجموعة من السلبيات التي تتطلب معالجة عاجلة خاصة ما تعلق بجمع ، نشر، وتحديث المعطيات والإحصائيات وكدا التنسيق بين مختلف الأطراف ذات المصلحة من أجل تعبئة جهودها وضمان مشاركتها في تحديد وتحقيق الأهداف الإستراتيجية للتنمية المستدامة في الجزائر.

الكلمات الافتتاحية:

النمو المستدام، التنمية الاقتصادية، التنمية المستدامة

Abstract

Sustainable development - a more disciplinary field of knowledge - ires strong synergy between scientists. Researchers and specialists in several sciences to define these principles and its bases in all areas of life (economic ,social and environmental). This complexity of concept makes all attempts to measure sustainability a real challenge for countries and organizations, so far several attempts have been made to develop a set of indicators that adequately addresses all aspects of sustainable development. These indicators, developed according to new visions, methodologies and architectures, represent a decision-making tool for countries, and also a tool for controlling their sustainable development strategies. And for this goal our research highlights the importance

of this theme and seeks to study the different methods used in the determination of these indicators. And our study is made in three chapters :

- First: Introduction to economic development.
- Chapter Two: Conceptual Framework for Sustainable Development
- Chapter Three: Economic development policy and its impact on sustainable development in Algeria

And in the case of Algeria, we have noted a real will which is concretized by the realization of an organizational, regulatory and operational system which directs | economic, social and environmental activities. But on the other hand, there was a lack concerning the collection, processing and dissemination of information, and also the lack of coordination between the relevant stakeholders. All of this can hamper our efforts towards sustainability.

Key words :

economical developpement – sustainble developement sustainble Growth